6 CP

Diversity of Cultural Expressions
Diversité des expressions culturelles
Diversidad de las expresiones culturales
Разнообразие форм культурного самовыражения
تنوع أشكال التعبير الثقافي
文化表现形式多样性

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
联合国教育、科学及文化组织

DCE/17/6.CP/4
باريس، ٢٠١٧/٢/٢٤
الأصل: إنجليزي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية حمايـة وتعزيـز تنوع أشكال التعبيـر الثقـافي

الدورة العادية السادسة
باريس، مقر اليونسكو، القاعة ٢
١٢-١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت: اعتماد المحضر الموجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف

تتضمن هذه الوثيقة في الملحق مشروع المحضر الموجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المقُدّم إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

القرار المطلوب: الفقرة ٣.

١ – أعدت الأمانة مشروع المحضر الموجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ونشر المشروع إلكترونيا على الموقع الشبكي للاتفاقية (https://en.unesco.org/creativity/).

٢ – ويرد في ملحق هذه الوثيقة مشروع المحضر الموجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المقدم إلى مؤتمر الأطراف لاعتماده.

٣ – وقد يرغب مؤتمر الأطراف في اعتماد القرار التالي:

مشروع القرار 6.CP 4

إن مؤتمر الأطراف،

١ – *وقد درس الوثيقة DCE/17/6.CP/4 وملحقها؛*

٢ – *يعتمد المحضر الموجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي الملحق بالوثيقة المذكورة أعلاه.*

الملحق

مشروع محضر موجز للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف

مراسم الافتتاح

١ – افتتحت السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو، يوم الأربعاء ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥، الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (ويشار إليها فيما يلي بـ"الاتفاقية").

٢ – وحضر الاجتماع ٩٢ طرفاً في الاتفاقية، و٨ دول أعضاء في اليونسكو ليست أطرافاً في الاتفاقية، و٥ منظمات حكومية دولية، و٨ منظمات من منظمات المجتمع المدني.

٣ – ورحبت **المديرة العامة لليونسكو**، السيدة إيرينا بوكوفا، بجميع المشاركين الذين يحتفلون بالذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية، والذكرى السبعين لإنشاء اليونسكو، وبالقيمة المشتركة للتنوع الثقافي. وشددت المديرة العامة لليونسكو على أهمية الاتفاقية باعتبارها أداة لإدماج الثقافة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (ويشار إليها فيما يلي بـ"خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥") وبيّنت أوجه التآزر مع المبادئ التوجيهية للاتفاقية. ومن ثم أبرزت أمثلة على التقدم المحرز في هذه السنوات العشر للاتفاقية، قائلة إنها ستتجلى في التقرير العالمي الأول لرصد تنفيذ الاتفاقية، الذي يصدر بدعم من الحكومة السويدية. ومن النقاط البارزة الأخرى التي ذكرتها اعتماد استراتيجية عالمية لبناء القدرات ومبادئ توجيهية تنفيذية لدعم تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية على الصعيد القطري، فضلاً عن تمويل نحو ٨٠ مشروعاً على نطاق العالم يدعمها الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، ويعود ٢٠ في المائة منها بفوائد على الشباب. وشكرت المديرة العامة لليونسكو الجهات المانحة الرئيسية لهذه البرامج، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وإيطاليا والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية. واختصت بالذكر إنشاء مرفق الخبراء، بدعم من الاتحاد الأوروبي، لمساعدة ١٣ بلداً نامياً على تعزيز نظم إدارتها للشؤون الثقافية، باعتباره المشروع الأول لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي، وكذلك المؤتمر الرفيع المستوى الذي عُقد في بروكسل لمناقشة نتائجه مع مفوض الاتحاد المعني بالتنمية الدولية. وفيما يتعلق بالمستقبل، أشارت المديرة العامة بوجه خاص إلى عمل الأطراف من أجل معالجة القضايا الرقمية في سياق الاتفاقية.

٤ – ويمكن الاطلاع على الملاحظات الافتتاحية والفيديو المتعلق بها على الموقع الشبكي للاتفاقية: http://en.unesco.org/creativity/convention/governing-bodies/conferences/5th-ordinary-session

البند ١ انتخاب رئيس مؤتمر الأطراف ونائب واحد أو أكثر للرئيس ومقرّر المؤتمر (الوثيقة CE/15/5.CP/1)

٥ – شرع السيد ألفريدو بيريز دي أرمينيان، **مساعد المديرة العامة للثقافة**، في عملية انتخاب المكتب الذي يتألف من ستة أشخاص، واحد لكل مجموعة انتخابية. وبعد أن ذكّر الحاضرين بأعضاء المكتب الحالي، أشار إلى أنه قد تم إجراء مشاورات غير رسمية بين الأطراف، ودعاهم إلى تقديم مرشح لمنصب الرئيس.

٦ – واقترح وفد **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة**، وأيده في ذلك وفد **شيلي**، ترشيح صاحب السعادة الدكتور أروناس جيلوناس، سفير ليتوانيا، لرئاسة الدورة.

٧ – وأكد **مساعد المديرة العامة للثقافة** ترشيح الدكتور أروناس جيلوناس بالتزكية لشغل منصب الرئيس، ودعاه إلى شغل مقعده على المنصة.

٨ – وشكر **الرئيس**، سعادة الدكتور أروناس جيلوناس، مساعد المديرة العامة للثقافة، وأمينة الاتفاقية، وجميع الأطراف على انتخابه رئيسا. وانتقل إلى انتخاب بقية أعضاء المكتب، فدعا الأطراف إلى تقديم مرشحيها لمناصب نواب الرئيس والمقرّر.

٩ – ورشح وفد **الصين** جمهورية كوريا نائبا للرئيس من المجموعة الرابعة، ورشح وفد **السنغال**، بتأييد من وفد **كوت ديفوار**، جمهورية الكونغو الديمقراطية نائباً للرئيس من المجموعة الخامسة (أ)، ورشح وفد **فرنسا ألمانيا** نائباً للرئيس من المجموعة الأولى، ورشح وفد **شيلي البرازيل** نائبا للرئيس من المجموعة الثانية. ووافقت الأطراف على هذه الترشيحات وتم انتخاب نواب الرئيس بالتزكية.

١٠– وشرع **الرئيس** في انتخاب المقرّر، وطلب تقديم الترشيحات.

١١– واقترح وفد **المغرب** السيد سفيان الفقي، مدير مركز الموسيقى العربية والمتوسطية، تونس، لمنصب المقرّر.

١٢– وطلب **الرئيس** إلى الأمانة أن تعرض مشروع القرار 5.CP 1 على الشاشة ولرؤيته عدم وجود اعتراضات على القرار أعلن اعتماده. وهنأ السيد سفيان الفقي ونواب الرئيس، وذكّرهم باجتماع سيُعقد في صباح اليوم التالي.

اعتُمد القرار 5.CP 1.

البند ٢ إقرار جدول الأعمال (الوثيقة CE/15/5.CP/2)

١٣– دعا **الرئيس** أمينة الاتفاقية إلى عرض وثائق العمل لهذه الدورة.

١٤– وقرأت **أمينة الاتفاقية**، السيدة دانيال كليش، قائمة وثائق العمل المقدمة إلى الأطراف في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، خلال المهلة القانونية المحددة في النظام الداخلي، وقالت إنها متاحة باللغات الرسمية الست لليونسكو. وذكرت أنها تتضمن

أيضاً عشر وثائق إعلامية. وأضافت أنه يمكن الحصول من كاتب القاعة على المجموعة الكاملة من وثائق العمل والوثائق الإعلامية المطبوعة، وطريقة الاتصال بالإنترنت، وشرائح الذاكرة المحمولة متضمنة جميع الوثائق. واقترحت أن تنظر هذه الدورة في اعتماد سياسة جديدة من "الدورات غير الورقية" تماشياً مع أساليب عمل الهيئات الرئاسية للاتفاقيات الأخرى. وقالت إنه قد أعلن عن إتاحة القاعة الخامسة للمشاركين لاستخدامها كحيز للإعلام والعمل.

١٥- وشكر **الرئيس** أمينة الاتفاقية، وسأل الأطراف عما إذا كانت هناك أية أسئلة، وانتقل إلى اعتماد القرار.

اعتُمِد القرار 5.CP 2.

البند ٣ الموافقة على قائمة المراقبين (الوثيقة CE/15/5.CP/INF.2)

١٦- طلب **الرئيس** إلى أمينة الاتفاقية أن تقرأ قائمة المراقبين التماساً لموافقة الأطراف عليها.

١٧- وتلت **أمينة الاتفاقية** قائمة الدول السبع الأعضاء في اليونسكو غير الأطراف في الاتفاقية (الاتحاد الروسي وتايلند وتركيا والفلبين والمملكة العربية السعودية وميانمار واليابان)، وقائمة المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني المسجلة.

١٨- وسأل **الرئيس** عما إذا كانت هناك اعتراضات على قبول هؤلاء المراقبين في هذه الدورة، ولعدم وجود أي اعتراض، دعا مؤتمر الأطراف إلى الموافقة على قائمة المراقبين.

اعتُمد القرار 5.CP 3.

البند ٤ اعتماد المحضر الموجز للدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف (الوثيقة CE/15/5.CP/4)

١٩- عرض **الرئيس** البند وأشار إلى أن الأمانة تلقت تعديلاً كتابياً واحداً على مشروع الموجز التفصيلي من **أندورا**.

٢٠- وطلب وفد **الاتحاد الأوروبي** إدخال تعديل على مساهمته خلال المناقشة العامة (لحذف كلمة "الأقصى" بالإشارة إلى برنامج "الشراكة الشرقية").

٢١- وأكد **الرئيس** أنه سيجري إدخال التعديلات على المحضر الموجز، وطلب إلى الأمانة أن تعرض مشروع القرار 5.CP 4 على الشاشة لاعتماده.

اعتُمد القرار 5.CP 4 بصيغته المعدلة.

البند ٥ المناقشة العامة

٢٢- دعا **الرئيس** أمينة الاتفاقية إلى قراءة أسماء الأطراف التي سجلت للتكلم خلال المناقشة العامة، وذكّر الأطراف بأن تقتصر في مداخلاتها على مدة ٣ دقائق.

٢٣- وهنأت جميع الأطراف الرئيس على انتخابه، كما هنأت الأمانة واللجنة على عملهما الدؤوب.

٢٤- وأقر **وزير الثقافة في باراغواي** بأهمية الاتفاقية وبأهمية الثقافة والتنوع الثقافي في السياسات العامة. وقال إن باراغواي تعمد إلى تعميم الثقافة في سياساتها الإنمائية وتعزز إدماج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدّد على ضرورة النهوض بالسياسة الثقافية من خلال الشراكات الإقليمية مثل السوق الجنوبية المشتركة، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومركز أبحاث أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية. واعترف بالدور الهام الذي تضطلع به اليونسكو، وبضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والثقافية للسلع والخدمات الثقافية. ورأى من الواجب أن تتحسن مستويات فهم الاتفاقية وتنفيذها مع مراعاة السياق المحلي. واختتم بقوله إن باراغواي تعمل على دعم صناعاتها الثقافية وبناء نظام بيئي حولها لما فيه نفع الأجيال المقبلة.

٢٥- وأكد وفد **المغرب** دعمه للاتفاقية وأوجز استراتيجيته المعتمدة مؤخراً وتتمثل في توجيه دعوات متسمة بالشفافية ومفتوحة لجميع المواطنين للتقدم بمشاريع في مجال الفنون. وشدد على الجهود الرامية إلى تنظيم إجراءات وزارة الثقافة، مما يعزز بشكل ملحوظ قدرتها على العمل مع المجتمع المدني. وقال إن أعمالها يتجلى فيها الدعم لأهداف الاتفاقية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتيسير تبادل السلع الثقافية والحراك الدولي للفنانين. وأكد أن للتضامن بين الشركاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أهمية بالغة.

٢٦- وشكر وفد **فرنسا** الأمانة على تنظيم جلسة تبادل الآراء بشأن المسائل الرقمية وأبرز مسؤولية الحكومات الوطنية في هذا السياق. واعترف بالطابع المميز للسلع والخدمات الثقافية بوصفها وسائل للإعراب عن الهوية والقيم والمعنى كما سلمّ بأهمية الحق السيادي للدول في اعتماد وتنفيذ السياسات الثقافية. ووصف الاتفاقية بأنها أداة لتعزيز الحوار والتعاون الدوليين. وأكد الوفد دعمه للصندوق الدولي للتنوع الثقافي الذي ساهمت فيه فرنسا بأكثر من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأبلغ الأطراف، علاوة على ذلك، بالإعداد لمؤتمرين احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية. وشدد على ضرورة معالجة المسائل الرقمية وإعادة تأكيد الحياد التكنولوجي للاتفاقية. ودعا إلى الأخذ بشكل جديد من أشكال التعاون الدولي للحد من "الفجوة التكنولوجية" العالمية لصالح تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية على الصعيد العالمي، والمساعدة في تمويل الإبداع، وحماية حقوق المؤلف، وتبادل أفضل الممارسات من أجل جعل التكنولوجيا أداة لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وأعلن أنه سيجري تعميم ورقة مشتركة أعدت مع كندا تُقترح فيها عدة أفكار لوضع مبادئ توجيهية تنفيذية جديدة بشأن المسائل الرقمية.

٢٧- وتحدث وفد **زمبابوي** بإيجاز عن إنشاء وزارة للرياضة والفنون والثقافة مؤخراً وإجراء استفتاء دستوري يقطع عدة التزامات بالتنوع الثقافي. وذكر أن زمبابوي تعمل في مختلف القطاعات على صوغ سياسة ثقافية جديدة تنص بوضوح على كثير من المواد الرئيسية للاتفاقية. وتحدث المندوب عن تقدير الحكومة لعدة جهات معنية بالاتفاقية وعن تواصلها بشكل نشط مع القطاع الثقافي. وأعلن أنه يجري وضع خطة تنفيذ لتعيين موظفين في الوزارات العاملة مع اليونسكو بشأن الآليات والبرامج الهامة للإبلاغ الثقافي. وبعد أن شدد الوفد على قلة الموارد المتاحة للاتفاقية، أثنى على الحكومة السويدية لتقديمها المساعدة المالية لبلده كي يفي بالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير الدورية. واختتم بقوله إن أهمية الاتفاقية أعيد تأكيدها في المؤتمر الثقافي الأفريقي الذي عقده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥.

٢٨- وأشار وفد **ألمانيا** إلى أنه بفضل التقارير الدورية للأطراف وجهود الأمانة وخبراء الاتفاقية، تم الوقوف على عدد من الاستراتيجيات الواعدة والممارسات الملهمة لأغراض التعاون الثقافي الدولي وتقديم المعاملة التفضيلية. وأوضح أن هذا البناء المنهجي والرصد التحليلي للقدرات يمثل العمود الفقري للنجاح في تنفيذ الاتفاقية وأشاد بالمبادرات الجوهرية التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي والحكومة الإسبانية والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية لإقامة شراكة مع الأمانة ودعم لبرامجها. وشدد على ضرورة توفير السياسات العامة والدعم العام منذ أمد طويل حوافز للفنون والثقافة، ولا سيما في سياق فتح الأسواق عن طريق إبرام اتفاقات التجارة وإزالة القيود التنظيمية. وأكد أن ألمانيا ساهمت في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ بمبلغ ٢٢٠ ألف يورو في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي الذي تعتبره منصة جيدة للمشاريع المبتكرة الجامعة لعديد من الجهات المعنية. وردد الوفد تشديد فرنسا على ضرورة معالجة الرقمنة والتصدي للهجمات العنيفة التي يتعرض لها الأشخاص وأشكال التعبير الثقافي على نطاق العالم. ورأى أن هذه التحديات تستلزم استجابات مشتركة وتعزيز التعاون. واختتم قائلاً إن ألمانيا لذلك قد بدأت مشروعا مشتركا يضم جهات معنية متنوعة في مختلف القطاعات للعمل على النهوض بالاتفاقية في السنوات القادمة.

٢٩- وأعرب وفد **نيجيريا** عن التزامها المستمر بتنفيذ الاتفاقية الذي يتضح من إدراجها أحكام الاتفاقية في سياستها الثقافية المتطورة ومن خلال معهد الثقافة الأفريقية والتفاهم الدولي، وهو من معاهد اليونسكو من الفئة ٢. وأضاف أن نيجيريا ما فتئت تشجع على إبراز الاتفاقية من خلال العمل مع عدد من البلدان الأفريقية المنتسبة إلى المعهد وذلك عن طريق تنظيم ست حلقات عمل ومؤتمرين إقليميين في السنوات الثلاث الماضية. وأعلن أن المعهد قد بلغ مرحلة متقدمة في رسم الخرائط الرقمية للرقص واللباس الأفريقي، والعلوم والتكنولوجيا المحلية. وقد عمل أيضاً مع ستة عشر بلداً أفريقياً على إنتاج كتاب من ٣٦ فصلاً ويتضمن تقديماً من تأليف أحد مساعدي مدير عام اليونسكوالسابقين. وأضاف أن هذا الكتاب نُشر للاحتفال بالذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية وأنه متاح للأطراف.

٣٠- وأكد وفد **الأرجنتين** انتهاءها من تعميم قيم الاتفاقية في سياستها العامة، واستثمارها في التكنولوجيات والبنى التحتية للمعلومات والاتصالات، وإقرارها لوائح للاتصالات السمعية والبصرية، وتعزيزها الجهود المبذولة لدعم الصناعات الثقافية. وقال إنها نظمت بنجاح أربع حلقات عمل عن الصناعات الثقافية حضرها عشرة بلدان. وأعلن أن الأرجنتين تعمل على

نطاق واسع مع السوق الجنوبية المشتركة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو أداة حيوية لتبادل أفضل الممارسات الإقليمية، وتقدم دعماً تقنياً كبيراً لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي. واستطرد قائلاً إن الأرجنتين تستعين بالشراكات الثقافية الثنائية لمواصلة تنفيذ الاتفاقية وتعمل مع الشُعَب الثقافية للمنظمات الإقليمية على الترويج لتوزيع أشكال التعبير الثقافي. وشكر الوفد الأمانة على الدعم التقني المقدم في إعداد تقريره الدوري ودعم جهوده فيما يتعلق بالمادتين ١٦ و٢١. وأبرز الصلة بين الثقافة والتنمية وضرورة معالجتها، وحث على تعميم الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣١- ووصف وفد **كوبا** التنوع الثقافي بأنه حق طبيعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية السيادة الوطنية، وشدّد على أهمية ضمان حماية أشكال التعبير الثقافي وتعزيزها، ولا سيما في البلدان النامية، من خلال إدخال الاتفاقية في التشريعات الوطنية. وأكد الوفد أن كوبا قد اتخذت تدابير ومبادرات إقليمية مختلفة لتعزيز مشاركة الجهات المعنية بالشؤون الثقافية في عمليات صنع القرار الحكومي. وأكد كذلك أن مبادراتها الاجتماعية والسياسية والمالية الوطنية تراعي دائما البعد الثقافي وتدعو إلى زيادة التعاون بين الأطراف لضمان نجاح الاتفاقية. وذكّر بالاجتماع الذي عقدته جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في هافانا في عام ٢٠١٤ وركزت في بوجه خاص على الثقافة والتعاون والتنمية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأكد عقد اجتماع مقبل للوزارات المعنية بالثقافية في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وشدد الوفد على أثر الميزانية على البرامج المتعلقة بقضايا رئيسية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى اتباع نهج مستعرض إزاء أشكال التعبير الثقافي ودعا إلى توسيع نطاق المناقشات الحالية بشأن القضايا المستعرضة من قبيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢- وأقر وفد **النرويج** بالأثر الكبير والإنجازات الكبيرة للاتفاقية على مدى السنوات العشر الماضية، وهو ما يشهد عليه العدد الكبير من التصديقات. وقال إنها أثبتت أنها تشكل منبراً عالمياً مفيداً لتبادل الآراء بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات الثقافية ونقطة مرجعية هامة لمشروعية السياسات الثقافية الوطنية. فالحياة الثقافية الغنية والمتنوعة شرط مسبق للنمو المجتمعي على جميع المستويات. واستطرد قائلاً إن الاتفاقية تسهم في جوانب هامة من السياسة الثقافية النرويجية، كما يشار إليها في مختلف الوثائق الخاصة بالسياسات الدولية والوطنية. وأوضح أن النرويج تسهم من خلال الصندوق الدولي للتنوع الثقافي في برامج هامة لبناء القدرات. ورأى أنه ينبغي زيادة التشديد على الأثر الهيكلي والثقافي للمشاريع التي يدعمها الصندوق، وهو أمر أشار مرفق الإشراف الداخلي إلى أهميته بالنسبة للاستدامة. وشدد كذلك على توصية المرفق بتبسيط أوجه التآزر بين الاتفاقيات والتنسيق فيما بينها، ورحب بإنشاء وحدة للخدمات المشتركة للاتفاقيات لدعم هذا العمل. وتساءل الوفد عن السبب في تخصيص ٥٠ في المائة فقط من الميزانية العادية لأنشطة الاتفاقية في حين يشكل تنفيذ الاتفاقية ودعمها ٨٠ في المائة من عمل اليونسكو في قطاع الثقافة، مما يدل على دينامية غير مستدامة يزداد فيها عبء العمل على أمانة الاتفاقية بينما يتناقص الدعم المقدم من الميزانية البرنامجية العادية. وبيّن، علاوة على ذلك، أن الاعتماد يتزايد على التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية بالنظر إلى أن عدد المهام المسندة إلى اللجنة والأمانة العامة لا يتناسب مع التمويل المتاح. وحث الوفد الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية على تحمل المسؤولية وتحديد الأولويات.

٣٣- وشكر وفد **كندا** الأمانة واللجنة الحكومية الدولية على ما قامتا به من عمل كبير في فترة السنتين، ونوّه إلى أن الاتفاقية يجري تنفيذها على نحو فعال بفضل جهود الأطراف والمجتمع المدني. وشدد على مسألة التكنولوجيا الرقمية باعتبارها مهمة للتنفيذ في المستقبل. وأعرب عن تأييده اقتراح اللجنة بشأن المبادئ التوجيهية التنفيذية للتكنولوجيا الرقمية، مع الإشارة إلى الحياد التكنولوجي للاتفاقية. وشجع الأطراف على استخلاص المعرفة من تجارب خبراء المجتمع المدني والممارسين للشأن الثقافي في هذا الصدد، وشدّد على الحاجة إلى المشاركة بشكل أفضل في تبادل المهارات والممارسات من خلال عمليات مثل التقارير التي تقدم كل أربع سنوات والدراسات الاستقصائية. وأضاف أن هذه الآليات ستسهم في إيجاد ممارسات جيدة للتنفيذ في المستقبل. وعلاوة على ذلك، حث الوفد اللجنة على إبراز وجه الاتفاقية والترويج لمبادئها في المنتديات الدولية الأخرى كالمفاوضات المتعلقة باتفاقات التجارة. وأعرب عن تأييده لإدارة الصندوق الجيدة، ملاحظاً أن ٨٢ في المائة من ميزانية الصندوق توجَّه مباشرة إلى تمويل المشاريع.

وتكلمت **ممثلة حكومة كيبيك** ضمن الوفد الدائم لكندا لدى اليونسكو فدعت إلى التعبئة الكاملة لجميع الأطراف من أجل تعزيز التعاون الوطني والمشترك بين الوزارات وبين الإدارات في مناقشة التحدي الرقمي من خلال العمل مع الجهات الفاعلة المختلفة، والمعنيين، والشعب داخل اليونسكو، والعاملين في هذا المجال من القطاعين العام والخاص. وشددت الممثلة على أهمية تقاسم المهارات والمعارف، لا سيما مع بلدان الجنوب الأطراف في الاتفاقية. وعرضت المثالين التاليين: (١) مشروع التنمية الثقافية في كيبيك، الذي يشبه مصرفاً للتنمية و(٢) المكتبة ودار المحفوظات الوطنية في كيبيك، التي تدعم عدداً من مشاريع الرقمنة منذ عام ٢٠٠٩.

٣٤- وأكد وفد **الصين** أنها تبذل الجهود لتعزيز الاتفاقية من خلال عدد من الإصلاحات المحلية البعيدة المدى للمؤسسات الثقافية ومحاولات إقامة سوق ثقافية حديثة. وقال إن الصين قامت، على وجه التحديد، بوضع تدابير لتشجيع المنافسة الحرة والعادلة بين مختلف الجهات المعنية في السوق؛ وتعزيز دور الشركات الخاصة؛ وقررت إنشاء خدمة عامة حديثة للثقافة؛ وأدخلت درجة من المنافسة للمزيد من تعزيز التنمية الاجتماعية؛ ودعت إلى زيادة انفتاح الثقافة بالاستناد إلى أمثلة أجنبية. واستطرد قائلاً إن الصين، على الصعيد الدولي، قد أقامت منتدى لتبادل المعلومات مع ستة بلدان، وبرامج للتبادل الثنائي مع أكثر من ٢٠ بلداً، مما أدى إلى تعزيز حقيقي للتعاون الثقافي الدولي. أما على الصعيد المحلي، فقد بدأ الرئيس الصيني مبادرة ثقافية اقتصادية جديدة لتعزيز المبادلات بين الناس على طول طريق الحرير وطريق الحرير البحري. وسلط الوفد الضوء على عدد من التحديات المتبقية، ومنها إبراز صورة الاتفاقية والتكيف مع القواعد الرقمية الجديدة؛ وشدّد على المراحل المختلفة للتنمية والاستراتيجيات المختلفة للتصدي لهذه التحديات على نطاق العالم نتيجة لذلك. وأعاد التأكيد على التحدي الذي يواجهه العصر الرقمي وضرورة زيادة المعاملة التفضيلية المقدمة للبلدان النامية من أجل ضمان الوفاء بجميع أهداف الاتفاقية.

٣٥- ووصف وفد **السويد** الاتفاقية بأنها أول صك عالمي من نوعه يتبني القضايا والسياسات الثقافية بشكل كامل، مؤكداً عمق مشاركتها فيها باعتبارها منبراً هاماً لعمل اليونسكو. وأعرب عن تأييد السويد القوي لعمل اليونسكو بشأن القضايا المتصلة بالاتفاقية مثل الرقمنة، وحرية التعبير، وسلامة الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. وشدد الوفد على ضرورة التعاون بين القطاعات في اليونسكو، ولا سيما بين قطاعات الاتصال والإعلام والثقافة. ووصف الذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية بأنها فرصة لتحديد العمل في المستقبل، وقال إنه عُقد بهذه المناسبة مؤتمر استغرق يوماً كاملاً في ستكهولم، وضم صانعي السياسات والمجتمع المدني وفناني الأداء، فضلا عن أمينة الاتفاقية. وأعلن أن السويد ستواصل تقديم الدعم المنتظم للصندوق. وأعرب الوفد عن قلقه العميق إزاء انخفاض الدعم المقدم للصندوق وشجع جميع الأطراف على المساهمة؛ وردد ما أكدته النرويج من ضرورة ترتيب الأولويات بالنسبة لعمل الاتفاقية بسبب نقص الموارد المتاحة. واختتم كلمته بتسليط الضوء على برنامج ممول من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية لتعزيز الحريات الأساسية من خلال الترويج لتنوع أشكال التعبير الثقافي باعتباره مثالاً على الأثر الإيجابي للاتفاقية، وحث جميع الأطراف على دعم تنفيذ الاتفاقية بأي طريقة ممكنة، سواء بموارد خارجة عن الميزانية أو غير ذلك.

٣٦- وأكد وفد **عمان** مجدداً أهمية الاتفاقية على الصعيد المحلي وذكر عدداً من الطرق التي تنفذ بها الحكومة الاتفاقية، سواء في إطار الخدمات الحكومية أو خارجها. ومضى يقول إن سلطنة عمان تعزز تنوع الثقافات الشعبية محلياً من خلال ما يلي: إنشاء لجنة تجمع بين المعنيين بالثقافة والفنانين في عمان؛ وإقامة مهرجان للمسرح؛ ومهرجان جديد للفنون الشعبية وفنون الثقافة الشعبية؛ ودعم المبدعين والكتاب؛ وإنشاء مراكز ثقافية في جميع أنحاء البلد. وأضاف أنه، على الصعيد الدولي، يجري تنظيم أيام ثقافية في عمان كما يجري تنظيم أيام ثقافية عمانية في أنحاء العالم. وأعلن عن استمرار التعاون مع وزراء الثقافة الآخرين في المنطقة ومع مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية. وذكر من بين الأعمال الأخرى المتعلقة بالاتفاقية الأعمال التحضيرية لإقامة منتدى دولي بالاشتراك مع منظمة المؤتمر الإسلامي و٥٧ بلداً آخر؛ وإعلان مدينة نزوى عاصمة للثقافة الإسلامية لعام ٢٠١٦؛ والعمل مع المجتمع المدني الذي أدى إلى إنشاء صندوق عماني للتنوع الثقافي.

٣٧- وأكد وفد **سلوفاكيا** من جديد دعمها الطويل الأمد للاتفاقية ودعمها القوي للمجتمع المدني مشيرا إلى الائتلاف السلوفاكي من أجل التنوع الثقافي الذي يحظى باحترام كبير والذي يمثل أكثر من ٢٠٠ كيان وجمعية للفنانين من جميع الميادين. وشدد الوفد على التقدم الذي أحرز نتيجة لإنشاء سلوفاكيا مجلساً حكومياً للثقافة في عام ٢٠١٢، يجمع بين ثمانية وزراء مختلفين والمجتمع المدني في مناقشة مشتركة بين القطاعات. وشدّد على أهمية وضع الفنانين فيما يتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية، ولاحظ أن الفنانين في كثير من البلدان يجري تقييمهم كما يقيَّم رجال الأعمال، مشيراً الى قانون الضرائب والتأمين الاجتماعي كدليل على هذه النقطة. وأعلن أن سلوفاكيا عاكفة على معالجة هذه المسألة؛ وذلك من خلال محاولات ناجحة لتحقيق توافق في الآراء على الصعيد الوطني، وستنفذ نتائجها في كانون الثاني/يناير، ومن خلال إجراء مناقشة دولية بدعم من خمس وكالات دولية مختلفة. وقد شارك أكثر من عشرين بلداً من أربع قارات في نشر العمل المتعلق

بوضع الفنان. وأبرز الوفد أهمية التنوع في الثقافة، وليس التنوع في القوانين. وذكّر الحاضرين بمؤتمر دولي يُعقد في بيلسن، جمهورية التشيك، عاصمة الثقافة الأوروبية لهذا العام، بهدف بناء توافق دولي في الآراء بشأن القوانين التي تنظم وضع الفنان.

٣٨- وسلط وفد **السودان** الضوء على قائمة جرد التراث الثقافي السوداني التي تم إنشاؤها مؤخرا، مشيراً إلى أن إنشاء أمانة أمانة مساعدة لهذه المهمة يشكل اعترافاً بطابعها المستمر على المدى الطويل. وقال إن هذا المشروع يجمع بين وزارات وطنية وإقليمية وجامعات ومنظمات غير حكومية مختلفة وجهات معنية محلية لإعداد هذه القائمة التي ستستخدم في رسم خريطة ثقافية وطنية. وأعرب عن تقديره وامتنانه لليونسكو لدعمها هذا المشروع الواسع النطاق الذي أكد أنه يمثل فرصة للاستفادة من خبرات وتجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال. وحذر الوفد من الإفراط في التأكيد على التنوع الثقافي؛ مستشهداً بتجارب السودان وعدة بلدان أفريقية، على أساس أن التنوع الثقافي جزء من الحياة اليومية. ورأى أن يكون الحفاظ على التنوع الثقافي كطريقة للحياة وألا يعزز التنوع العرقي أو التنوع الإقليمي. واقترح أن تشمل الاحتفالات بالذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية مناقشات بشأن هذا الموضوع وبشأن المسألة الرقمية.

٣٩- وأشار وفد **تونس** إلى فترة الاضطرابات التي مرت بها وما صاحبها من تحديات اقتصادية وثقافية هائلة، اقترنت بصدور قوانينها الوطنية لعام ٢٠١٤ التي وضعت الإطار التشريعي اللازم لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي الوطني وتعزيز البنية التحتية الثقافية وكفالة صونها خلال فترة تتسم بالتحول الديمقراطي وإضفاء الطابع اللامركزي على الثقافة. وأضاف أن تونس تعمل على ضمان الحفاظ على تراثها الثقافي الملموس وغير المادي من خلال إنشاء مركزها للتراث الثقافي غير المادي، وتعزيز مبادرات المجتمع المدني في المجال الثقافي، وضمان المزيد من الانفتاح في أشكال التعبير الفني والثقافي. وحدد الوفد عدة مناسبات معنية ببناء القدرات تنظم في شراكة مع المجتمع المدني، معربا عن أمله في أن يعزز ذلك الصناعات الإبداعية والشبكات ذات الصلة، ولا سيما الشبكات الموجهة إلى المعنيين الأصغر سناً. وشدد على أهمية تقديم التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات، والحاجة إلى الشفافية والابتكار، وأهمية الدعم التقني واللوجستي الذي تقدمه اليونسكو وتوفير الأمانة التدريب لإعداد التقارير المذكورة.

٤٠- وأشار وفد **البرازيل** إلى الزيادة في التقارب بين السياسات وإدراج المزيد من الجوانب الثقافية في المناقشات الدولية بشأن السياسات الثقافية، بعد أن أصبح يُنظر إلى الثقافة الآن باعتبارها أكثر من مجرد الترويج للفنون. وشدد الوفد على التزام البرازيل الطويل الأمد بتنفيذ الاتفاقية وتعزيزها، موضحا أن الوزير جيلبرتو جيل قد استحدث طريقة جديدة للنظر إلى السياسات الثقافية تقوم على ثلاثة أبعاد: (١) البعد الرمزي؛ (٢) بعد المواطنة، الذي يُشرك الجميع في إبداع المنتجات والخدمات الثقافية والتمتع بها؛ (٣) البعد الاقتصادي، الذي يتناول إنتاج السلع والخدمات الثقافية وتوزيعها والترويج لها. وأوضح أن البرازيل تعمل على إيجاد "فضاء للثقافة" من خلال الترابط بين هذه الأبعاد في السياسة، وأنشأت أمانة للتنوع الثقافي والمواطنة. وقد وضعت هذه الأمانة برامج مبتكرة من بينها: برنامج النقاط الثقافية –ويمثل وسيلة لتمويل مبادرات المجتمع المدني وتنظيمها في شبكة لتعزيز الحوار؛ وبرنامج التذكرة الثقافية –وهو نوع من العلاوات الثقافية التى تمنح للعمال لتمكينهم من الوصول بشكل أكبر إلى السلع والخدمات الثقافية. وشدد الوفد على أهمية إدراج الثقافة في خطط التنمية

الوطنية للحصول على حد أدنى من التمويل للثقافة في الميزانية الوطنية. كما شدد على العمل المتعلق بالتنوع الثقافي على الصعيد الإقليمي من خلال السوق الجنوبية المشتركة وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتنفيذ برامج التنوع الثقافي مع البلدان الأيبيرية الأمريكية، والعمل مع البلدان الناطقة بالبرتغالية الأخرى في أفريقيا، واستخدام أحكام الاتفاقية لإثراء تفاعلاتها. وأثنى الوفد على الحوافز الجديدة التي تقدمها الأمانة للمساهمات في الصندوق الدولي للتنوع الثقافي وعلى عملها بشأن تقارير الاقتصاد الإبداعي. وشدد على أهمية الدراسات الابتكارية وجمع البيانات، والعمل المتعلق بالمادتين ١٦ و٢١، ومسألة الثقافة الرقمية. واختتم كلمته بدعوة الأطراف لحضور ندوته الدولية للاحتفال بالذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام.

٤١- وأشار وفد **ليتوانيا** إلى أن الاتفاقية أثبتت على مدى أكثر من ١٠ سنوات حيويتها من خلال تشجيع التغييرات المنهجية وتنمية القطاع الإبداعي وزيادة دور الثقافة في الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة. وأضاف أن ليتوانيا تبذل جهوداً عديدة لتحسين نموذجها الديمقراطي للسياسة العامة في المجال الثقافي، وإشراك القطاع الإبداعي في التنمية الإقليمية، وتعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي والتعليم والتجديد. وذكر أيضاً المبادرات المضطلع بها لزيادة فرص حصول القطاع الإبداعي على الموارد المالية من قبيل الحوافز الضريبية للإنتاج السمعي البصري أو استغلال صناديق هيكلية جديدة في القطاع الإبداعي.

٤٢- وأكد وفد **الدانمرك** دعمه للاتفاقية من خلال المركز الدانمركي للثقافة والتنمية الذي يعزز التعاون الثقافي العالمي وحرية التعبير للفنانين. وأعرب عن تأييده لعمل الاتفاقية بشأن الحق في الفنون والثقافة، مع الإشارة بوجه خاص إلى المادة ١٤ المتعلقة بالتعاون لأغراض التنمية. وشدد على المساهمة في استحداث المعارف ونشرها بين الجهات الفاعلة المعنية. وفيما يتعلق بالتحديات المالية والإجراءات التي تتخذ في المستقبل، دعا الوفد إلى أن تكون الأعمال أكثر تركيزاً؛ مؤكداً على ضرورة تبسيط الجهود في مجال بناء القدرات باستخدام الأدلة والاستعانة بالحالات ذات الصلة التي من شأنها أن تدعم عمل الاتفاقية في تحديد المسائل الهامة. وأبرز الحاجة إلى الاتصالات الاستراتيجية التي من شأنها توضيح التحديات التي تواجهها الاتفاقية في البلدان النامية.

٤٣- ونوّه وفد **ناميبيا** بخطة عمل الاتحاد الأفريقي والاتفاقية بوصفهما وثيقتين هامتين في مجال السياسات الثقافية. وسلط الوفد الضوء على الاستعراض الوطني للسياسة الثقافية في ناميبيا الذي بلغ ذروته في عقد اجتماع استشاري وطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ حضره ٧٠ من المعنيين الرئيسيين بقطاع الثقافة الاستراتيجي. واستطرد قائلاً إنها عقدت بعد ذلك مؤتمراً للثقافة والفنون الإبداعية في نيسان/أبريل ٢٠١٥ عُرض خلاله مشروع سياسة للمناقشة. وأضاف أنه تم تشكيل فريق استشاري للسياسات، يضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية جديدة لتنفيذ السياسات، تشمل إجراء مشاورات إقليمية تشترك فيها المجتمعات الريفية، وغيرها من الجهات المعنية. وأكد الوفد أن مديرية الفنون في وزارة التربية والفنون والثقافة المنشأة حديثاً تقوم برعاية أنشطة مختلفة منذ أن شاركت في وضع التقرير الدوري لعام ٢٠١٢ الذي يصدر كل أربع سنوات. وتشمل هذه الأنشطة: المهرجانات والمعارض وبرامج التدريب على الفنون في كلية الفنون، ومهرجان جاز ويندهوك السنوي

ومعرض أوشاكاتي للطواطم، الذي تنظمه الحكومة المحلية والنساء. وقال إن ناميبيا تعمل على تهيئة بيئة يعرض فيها الفنانون والأفراد والمجموعات مهاراتهم ويكتسبون الاعتراف بهم. واستدرك قائلاً إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها، فقد وقفت على بعض تحديات مثل الفهم غير الكافي لأهداف الاتفاقية وعدم كفاية المعرفة بمتطلبات الصندوق الدولي للتنوع الثقافي التي تقيد إمكانية الحصول على موارد التمويل. وأبرز الوفد الحاجة إلى بناء القدرات من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية.

٤٤- وأكد وفد **إندونيسيا** على أهمية الاتفاقية لتعزيز التعاون بين البلدان بشأن قضايا مثل الثقافة بوصفها عوامل تمكينية لدفع عجلة التنمية كما أكد أهمية الصناعات الإبداعية السليمة. وشدد الوفد على ضرورة التركيز على المادتين ١٦ و ٢١ من أجل التعاون الثقافي الدولي بشأن الاتفاقات التجارية والربط بين الثقافة والتنمية. وأقر بالتحدي المتمثل في معالجة السلع والخدمات الثقافية في البيئة الرقمية. وأعرب الوفد عن استعداده للمساهمة في المسألة الرقمية والعمل مع الأطراف الأخرى بشأنها.

٤٥- وشدد وفد **إكوادور** على ضرورة إيلاء معاملة خاصة للسلع والخدمات الثقافية. وأبرز أهمية التمتع بالثقافة بوصفه حقاً حيوياً من حقوق الإنسان، وأكد أن إكوادور، جنباً إلى جنب مع البرازيل، وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تعزز المواطنة العالمية الفعلية من خلال ضمان حصول الجميع على الثقافة. ووصف الوفد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها ذات أهمية حاسمة لنشر أشكال التعبير الثقافي على شبكة الإنترنت، غير أنه قد تتهددها بعض الأخطار التي تحتاج إلى التصدي لها. ودعا إلى استخدام الاتفاقية للترويج لهذه القضية المستعرضة وطالب بتعميم الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك جزئياً من خلال بذل المزيد من الجهود لتعزيز ظهور الاتفاقية بشكل واضح في هذا السياق. وأشار إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى مزيد من الآليات العملية للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية من أجل ضمان منح السلع والخدمات الثقافية معاملة تفضيلية في السوق، ودعا إلى العمل عن كثب مع المجتمعات والسلطات المحلية والأصلية لضمان اتساع نطاق المشاركة.

٤٦- وأفاد وفد **استراليا** بشأن استثمار الحكومة ما يقرب من ٥٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم الفنون والثقافة. وهذا يشمل استثمارات كبيرة من جانب المجلس الأسترالي للفنون في الفنانين ومنظمات الفنون من أجل إعداد وتقديم أعمال مبتكرة ورفيعة الجودة. وقال إن وزارة الفنون تقدم التمويل الحكومي لدعم لغات ومشاريع السكان الأصليين فضلاً عن تقديم الدعم لهيئة الإذاعة الأسترالية المستقلة ودائرة الإذاعة الخاصة. وأضاف أن الوزارة تتيح مجموعة واسعة من البرامج الأخرى وتقدم التمويل لدعم الأدب، والفنون الإقليمية، ومجموعات التراث، والتدريب على فنون النخبة، والمحتوى السينمائي. وأضاف أن استراليا قامت، في عام ٢٠١٥، بإنشاء البرنامج الوطني للتميز في الفنون، لدعم مجموعة من المشاريع المفتوحة لجميع المنظمات. وقال إنها تعمل على تعزيز العلاقات الدولية، ويشمل ذلك توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الثقافي مع حكومة الهند في عام ٢٠١٤ وإتمام اتفاق مماثل بين مجلس أستراليا والمعهد الفرنسي. وأعلن أنه يجري وضع خطة جديدة مع الحكومة الصينية لتنفيذ المشروعات في إطار مذكرة التفاهم الثقافي القائمة. واختتم بأن أستراليا

تؤكد من جديد التزامها بمواصلة دعم الفرص المتاحة للفنون، وجعل المجموعات الوطنية والفنون المسرحية في المتناول، وتوفير فرص التدريب، وتمثيل تنوع أشكال التعبير الثقافي.

٤٧- ودعا **الرئيس** المراقبين إلى أخذ الكلمة.

[المراقبون]

٤٨- أشارت ممثلة **الجمعية البرلمانية للفرنكفونية**، السيدة كارول بواريبه، إلى أن الجمعية تضم برلمانيين من ٨١ برلمانا ومنظمة برلمانية دولية على نطاق العالم. وأضافت أن الجمعية، منذ عام ١٩٩٩، تركز على التنوع الثقافي، وتحشد الأعضاء لتعزيز الاتفاقية، بما يشمل اعتماد خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية في البلدان الناطقة بالفرنسية في عام ٢٠١١، مما أسفر عن تصديق ٤٦ عضوا عليها في الذكرى السنوية العاشرة لصدورها. وأوضحت أن الأهمية المحورية للتنوع الثقافي في نطاق الجمعية، التي تجعل التصديق على الاتفاقية شرطاً لانضمام الأعضاء الجدد، تتعلق بالدور الرئيسي الذي يضطلع به البرلمانيون لتنفيذ الاتفاقية في القوانين المحلية. وذكرت أن الجمعية الوطنية في كيبيك قد سلطت الضوء على هذا الدور في ندوة دولية عقدت بمناسبة الذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية في أيار/مايو بجامعة لافال. ورأت أن الاتفاقية تتزايد أهميتها في تعزيز دينامية الصناعات الثقافية وكنقطة انطلاق للمستقبل. واختتمت بقولها إن ثمة حاجة إلى إعادة تقييم السياسات الثقافية الوطنية لتنفيذ الاتفاقية في ضوء سرعة التحوّل الرقمي ونزع الطابع المادي عن الثقافة.

٤٩- وشدد ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** على اعتراف الأطراف بتحسين إدماج الثقافة في القضايا القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، وفقاً للمادتين ٢٠ و ٢١. وقال إنه بالإضافة إلى العمل الذي يجري القيام به فيما يتعلق بالتجارة والثقافة، من شأن الأنشطة الأخرى المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تسهم بقدر مماثل في تنفيذ هاتين المادتين. وشدد الممثل على ضرورة أن تعترف الأمم المتحدة بمساهمة الثقافة في التنمية وبمسألة الحقوق الثقافية باعتبارها حيوية بالنسبة لحرية التعبير، واقترح استخدام المسألة الرقمية لنقل الثقافة إلى ما وراء جدران اليونسكو من أجل الترويج لمزيد من التعاون الدولي. وذكر أن مؤتمراً سيجري تنظيمه، احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية، في مونس ببلجيكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٥٠- وأكد ممثل **منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة** أن المنظمة تعزز الثقافة باعتبارها تنمية محورها الإنسان في خطة عملها مع الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم. واستطرد قائلاً إن خطة عمل الثقافة للقرن ٢١ (التي ستعتمد في بلباو في آذار/مارس ٢٠١٥) تقدم المشورة العملية للحكومات المحلية بشأن كيفية إظهار الدور الملموس والتنفيذي للثقافة في مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وأوضح أنه رغم احتمال إدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنها لا تتجلى بعد بالقدر الكافي في المسوَّدة الأولى للخطة، ويلزم العمل في مجال الرصد المواضيعي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشبكات العالمية التي تتناول الثقافة والتنمية.

٥١- وشكر **الرئيس** ممثل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة على الدور الذي تؤديه المدن ومبادرات البلديات في هذا السياق، مشيرا إلى وجود شبكة اليونسكو للمدن الإبداعية ونجاحها. وحث الأطراف على مواصلة العمل على معالجة دور الثقافة في التنمية المستدامة.

٥٢- ووصف الوفد المراقب عن **تايلند** الاتفاقية بأنها صعبة التنفيذه بسبب ترابطها مع الاقتصاد والتعليم والاتصال. وقال إن تايلند تراقب تنفيذ الاتفاقية، ومكانتها الدولية الرفيعة، ولا سيما داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تشير وثائقها إلى الاتفاقية. وأعرب عن تقديرها لتأثير الاتفاقية على السياسة الثقافية وعلى خطط التنمية العامة في كثير من البلدان؛ مؤكداً محاولاتها لتنفيذ مبادئها وأهدافها العديدة. وأشار إلى الجدة النسبية لوزارة الثقافة وتعاونها طويل الأجل مع اليونسكو. وأفاد بأن الجمعية الوطنية وافقت مؤخراً على التصديق على اتفاقية عام ٢٠٠٣؛ مما يتيح لها الفرصة للتركيز على اتفاقية عام ٢٠٠٥، التي تراها وزارة الثقافة معقدة. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير لمناقشات اليوم السابق بشأن المسألة الرقمية والمعاملة التفضيلية.

٥٣- وأعرب وفد **لاتفيا** عن تقديره لجلسة تبادل الآراء بشأن المسألة الرقمية مشيرا إلى الطابع التطلعي للاتفاقية وأهميتها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر أن حكومة لاتفيا تتخذ تدابير كثيرة لتنفيذ الاتفاقية، من خلال وضع أول برنامج وطني للصناعات الإبداعية، وقانون جديد يجري إعداده بخصوص وضع الفنانين، وإنشاء مجلس للصناعات الإبداعية يكفل مزيداً من مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. وسلط الضوء على أسبوع الإبداع في لاتفيا، وهو مناسبة نمت لتصبح حركة اجتماعية تعزز الاهتمام بالصناعات الثقافية. وأضاف أنه قد وجدت حلول جديدة لإدارة المشاكل الاجتماعية لأغراض التنمية المستدامة تدمج الثقافة في تنمية الأعمال التجارية والنمو الاقتصادي والتنمية الحضرية والإقليمية. وقد تم إنشاء منصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإتاحة المحتوى لعامة الناس وضمان سبل الوصول إليه. وشدد على التحدي المتمثل في الفجوة القائمة بشأن محو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بين المسنين ذوي الإمكانيات المحدودة للوصول إلى المنتجات الثقافية الافتراضية، وأقر بنجاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إيجاد أوجه للتآزر بين الثقافة والتعليم تعزز الأخذ بمنهج جديدة للعقليات الإبداعية.

٥٤- وأكد وفد **كينيا** أن الدبلوماسية الثقافية إحدى دعائم السياسة الخارجية الكينية التي أدرجت في دستورها لعام ٢٠١٠ وفي سياستها الثقافية لعام ٢٠١٢ وكذلك في خطتها الوطنية للتنمية ورؤيتها لعام ٢٠٣٠. واستطرد قائلاً إن كينيا تكتسب مزايا كبيرة من مشاركتها في مرفق الخبراء التابع للاتحاد الأوروبي/اليونسكو لتعزيز إدارة الشؤون الثقافية. ونتيجة لذلك، تقوم كينيا بتدريب الموسيقيين والفنانين التشكيليين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسويق سلعهم وخدماتهم الثقافية. وهذا يشمل نظاماً لتحويل الأموال بالأجهزة المحمولة، ونظام M-Pesa الآخذ في الانتشار في جميع أنحاء أفريقيا. وأضاف أن التركيز على المادة ٢١ واتفاقات التجارة الدولية أمر مهم لأنه في حين يشترك في التعاون الثقافي والتنمية خبراء ثقافيون معروفون، فإن الفاعلين الرئيسيين من مختلف الوزارات والمنظمات الدولية الذين يتفاوضون على التجارة لا يكون بينهم المعنيون بقطاع الثقافة في كثير من الأحيان. ودعا الوفد اليونسكو إلى إنشاء آلية للتعاون مع منظمة

التجارة العالمية في مجالات الصناعات الثقافية. ودعا أيضاً إلى تعزيز حقوق الملكية الفكرية للسماح للأطراف الفاعلة في المجال الثقافي بالاستفادة الكاملة من إبداعها وحماية المصنفات الإبداعية من القرصنة. ودعا الوفد إلى زيادة التركيز على حماية الإبداع الثقافي وتعزيزه لتمكين المبدعين من جني أقصى قدر من الفوائد من أعمالهم الإبداعية.

٥٥- وأكد وفد **الاتحاد الأوروبي** من جديد التزام الاتحاد بترجمة أهداف الاتفاقية إلى سياساته الداخلية في مجالات مثل الثقافة ومجتمع المعلومات والملكية الفكرية وحق المؤلف. وقال إنه يدعم مرفق الخبراء منذ عام ٢٠١٠ في إطار سياسة خارجية لتعزيز نظام إدارة الشؤون الثقافية في البلدان النامية. وأضاف أن هؤلاء الخبراء يقدمون اليوم المساعدة التقنية إلى ١٣ بلداً. وسلط الوفد الضوء على اجتماع عقد في بروكسل، بلجيكا، احتفالاً بالذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية ويشترك فيه ممثلون عن مرفق الخبراء والبلدان المستفيدة وحوالي ٣٠ بلداً غير أوروبي. وأضاف أن المديرة العامة لليونسكو والمفوض الأوروبي للتنمية والمدير العام للتعليم والثقافة أكدوا بهذه المناسبة دعمهم الثابت للتعاون الهام بين الاتحاد الأوروبي واليونسكو بشأن الاتفاقية. فهناك تركيز سياسي جديد على الثقافة، وبدأ التفكير في وضع استراتيجية دبلوماسية ثقافية جديدة. وأفاد بأن القطاعات الثقافية والإبداعية في الدول الـ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تساهم الآن بما نسبته ٤,٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص العمل لـ ٨,٥ مليون أوروبي؛ وهو ما يمثل ضعف حجم صناعة السيارات، ويشمل نسبة من الشباب تزيد عن أي قطاع آخر. ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي لذلك يشدّد على القضايا التجارية والرقمية باعتبارها مسائل ذات أولوية لمؤتمر الأطراف. واختتم الوفد بقوله أنه ينبغي أن تركز الجهود في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة على ضمان استمرار الزخم الإيجابي للاتفاقية. وحدد في هذا الصدد ثلاث أولويات: (١) زيادة الوعي والدعوة؛ ٢) تحسين الحوكمة وبناء القدرات في الداخل والخارج؛ ٣) مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو النساء والشباب.

٥٦- وأعلن وفد **بربادوس** أنه يعتبر الاتفاقية منبراً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نطاق العالم ولمرونة الصناعات الثقافية في أزمنة عدم اليقين. وأفاد بأن من نتائج تنفيذ بربادوس للاتفاقية صدور قانون تنمية الصناعات الثقافية لعام ٢٠١٥ الذي يدعم الصناعات الثقافية والتنمية المستدامة. ويوفر هذا القانون إطاراً تنظيمياً لتسهيل وتشجيع النمو والتنمية المستدامين للصناعات الثقافية والتمويل والامتيازات الضريبية للمشاريع الثقافية، ويتضمن الأحكام المتعلقة بإنشاء هيئة تنمية الصناعات الثقافية المسؤولة عن تشجيع استراتيجيات التسويق المستدام للصناعات الثقافية وتيسيرتلك الاستراتيجيات. وتابع قائلاً إن بربادوس تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال صندوقها الخاص بتنمية الصناعات الثقافية الذي تديره الهيئة، والذي يوفر التمويل للمشاريع والبرامج الثقافية من قبيل برنامج مؤسسة الثقافة الوطنية لرعاية الاهتمام بالفنون والمهارات الفنية. وأقر الوفد بدور التكنولوجيا الحديثة في الحفاظ على التقاليد وما تنطوي عليه من إمكانيات لنشر أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، ووصفها بأنها ضرورية لتعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الثقافية؛ وذكر سفيرة بربادوس الثقافية، ريهانا، كدليل على أهمية مشاركة الشباب. وقال إن بربادوس تستضيف التبادلات الثقافية من خلال الاتفاقات الثنائية للتعاون الثقافي، وحلقات العمل، والمؤتمرات. وأكد الوفد من جديد التزامها بالعمل المتعدد الأطراف، مشيداً بعلاقتها الوثيقة مع منظمة الدول الأمريكية واليونسكو ومشاركتها في أنشطتهما، وأعلن عن تنظيمها المهرجان الكاريبي للفنون

الابداعية (كاريفيستا) في عام ٢٠١٧، وهو مهرجان دولي متعدد الثقافات لفنون منطقة البحر الكاريبي يعترف بأهمية الاتفاقية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. واختتم كلمته بالدعوة إلى مواصلة النظر في المادتين ١٦ و٢١.

٥٧- وسلط وفد **البوسنة والهرسك** الضوء على احتفالها بالذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية من خلال أنشطة استغرقت يوماً واحدا تم تنظيمها في سراييفو. وأشار إلى أن البوسنة والهرسك مستفيدة من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي ومساهمة فيه على حد سواء، فهو أداة هامة لدعم المشاريع الثقافية وزيادة إبراز الاتفاقية، كما يتضح من الطلبات العديدة التي تقدم إليه سنوياً. ودعا الوفد إلى تعزيز التعاون بين الدول والمجتمع المدني، الذي رأى أنه أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف الاتفاقية.

٥٨- وأقرّ وفد **بوركينا فاسو** بالإنجازات الكبيرة التي حققتها الاتفاقية بالنسبة لتنفيذ السياسة الثقافية الوطنية. وأضاف أن أهم الإنجازات المكتسبة من مساعدتها التقنية والمالية تتمثل فيما يلي: مشروع للامركزية الثقافية يجعل من الثقافة قيمة مشتركة بين مجموع الناس في الإقليم؛ واستراتيجية لإدماج الفنون والثقافة في النظام التعليمي الوطني؛ وإجراء دراسة عن أثر الثقافة على التنمية. وذكر أنه قد أنشئ مركز للفنون المسرحية في أفريقيا كمعهد لليونسكو من الفئة ٢ لمد يد المساعدة للبلدان الأفريقية في وضع السياسات الثقافية. وأورد الوفد أربعة تحديات تواجه البلدان مثل بوركينا فاسو: ١) شمول الثقافة مما يتطلب مشاركة جميع القطاعات في عملية الثقافة من أجل التنمية؛ (٢) ضرورة أخذ الثقافة في الاعتبار في اتفاقات التعاون الثنائي، ويزيدها تعقيداً غياب الثقافة وممثليها عن المناقشات والاتفاقات؛ ٣) التحدي الذي تشكله التكنولوجيا الرقمية؛ (٤) الإدارة الاستراتيجية للإجراءات المتصلة بالاتفاقية، التي رأى الوفد أنه يمكن معالجتها بإطلاع الدول الأعضاء على تخطيط اليونسكو لأغراض الاتفاقية في الأجلين المتوسط والطويل.

٥٩- وذكّر وفد **كوت ديفوار** بتصديقه عام ٢٠٠٧ على الاتفاقية وبكيفية تأثيرها في عام ٢٠١٤ على شكل قانون السياسات الثقافية الوطنية الذي يضع الثقافة في صميم التنمية المستدامة. وقدم الوفد تفاصيل إنشاء شعبة تتولى بشكل فريد تعزيز الصناعات الثقافية والقوانين المتصلة بالاتفاقية مثل: قانون لحرية الصحافة وصندوق لدعم الصحافة وقانون بشأن صناعة نشر الكتب. وقال إنه يجري سنوياً عقد مهرجان ثقافي كما يوجد صندوق لدعم الثقافة والإبداع الفني منذ عام ٢٠٠٨. وقد أنشأ مكتب السينما صندوق دعم صناعة الأفلام. وبالنظر إلى الحرب على القرصنة من أجل حماية المصنفات الفنية، ذكر أن كوت ديفوار أجرت في عام ٢٠١٥ تنقيحا لقانون عام ١٩٩٦ بشأن حقوق المؤلفين ومرسوم المكتب الإيفواري لحقوق المؤلفين وراعت فيه الجوانب الرقمية لحماية حقوق الملكية الفكرية. وأفاد بإنشاء فرقة معنية بالقرصنة لمكافحتها على الصعيد الوطني، فضلاً عن معهد وطني للفنون والثقافة، وهو بمثابة مدرسة عليا للفنون لتدريب الأطراف الفاعلة في المجال الثقافي، وتنظيم حلقات دراسية لتعزيز الاتفاقية.

٦٠- وأكد وفد **إيطاليا** تقديرها الطويل الأمد للثقافة باعتبارها أداة لتوجيه للتنمية المستدامة، وهو ما يتضح من دعمها للجهود التي تبذلها اليونسكو لإدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستطرد قائلاً إن إيطاليا نظمت منتدى اليونسكو الثالث للصناعات الثقافية في فلورنسا، الذي أسفر عن إعلان يؤكد أهمية الثقافة في التنمية المستدامة. وقدم هذا

الإعلان لوزراء الثقافة في المعرض العالمي في ميلانو في الفترة ٣١ تموز/يوليو –١ أغسطس/آب ٢٠١٥. وأضاف أن إيطاليا تدعم عمل الأمانة من خلال توفير خبير معاون لمساعدة الأمانة في الأنشطة المتصلة بالاتفاقية.

٦١- واعترف وفد **جمهورية تنزانيا المتحدة** بجهود اليونسكو ومشاركتها في تعزيز الاتفاقية على الرغم من شحّ الموارد المالية المتاحة، مؤكداً التزام بلده بتنفيذ الاتفاقية. وألمح إلى فائدة الاتفاقية في تشجيع مشاركة الشباب والنساء في المجتمع المحلي ومكافحة الفقر. وقال إن هناك تحديات عديدة تواجه البلدان النامية. وهي تتطلب بناء القدرات، والمساعدة في زيادة تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية على المشاركة في صنع السياسات والحصول على الدعم المقدم من الصندوق. وأضاف أن تنزانيا لم تنجح بعد في هذا الصدد لعجزها عن الوفاء ببعض شروط تقديم الطلبات. وأكد الوفد اهتمامها بالأنشطة الثقافية، وذكر مهرجان "صوتي زا باصارا" السنوي، أي مهرجان صوت الحكمة، وحفله الذي يقام سنوياً في متحف القرية الذي تشارك فيه واحدة من ١٢٠ ثقافة في تنزانيا في احتفال وطني. وقال إن هذا الحدث يدل على التزام الحكومة بتعزيز التعبير الثقافي لجميع مواطنيها.

٦٢- وخلص **الرئيس** إلى أن المناقشة العامة قدمت أدلة مطمئنة على المبادرات الكثيرة التي يُضطلع بها في جميع أنحاء العالم لتنفيذ الاتفاقية والاحتفال بالذكرى العاشرة لصدورها. ورأى أن هناك فيما يبدو توافقاً في الآراء بين الأطراف بشأن مواضيع خطة العمل المقبلة، ومنها القضايا الرقمية، والروابط بين الثقافة والتنمية، وتنفيذ المادتين ١٦ و٢١، ووضع الفنان، وإشراك المجتمع المدني في صنع السياسات، وعمل الهيئتين الرئاسيتين. وأعلن الرئيس انتهاء المناقشة العامة.

البند ٦ تقرير اللجنة عن أنشطتها وقراراتها إلى مؤتمر الأطراف (الوثيقة CE/15/5.CP/6)

٦٣- افتتح **الرئيس** البند ٦ من جدول الأعمال ودعا السيد ميكائيل شولتز، مقرر الدورة العادية السابعة للجنة الدولية الحكومية، إلى تقديم تقرير اللجنة.

٦٤- وذكّر **المقرر** بأن اللجنة اجتمعت لدورتيها العاديتين السابعة والثامنة واتخذت ما مجموعه ٣٤ قراراً منذ الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الأطراف. وقال إن اللجنة، فيما يتعلق بإطار الصندوق الدولي للتعدد الثقافي واستراتيجيته في جمع الأموال، وافقت على ١٧ مشروعاً جديداً للتمويل وخصصت ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للأمانة للقيام بأنشطة لجمع الأموال. وأضاف أن اللجنة أعربت في الدورتين عن قلقها إزاء الافتقار إلى المساهمات المالية. وطلبت إلى الأمانة أن تلتمس شركة مهنية لديها خبرة في جمع الأموال لتنفيذ هذه الاستراتيجية. واستطرد قائلاً إن اللجنة استعرضت تقارير مرفق الإشراف الداخلي بشأن أساليب عمل الاتفاقيات الثقافية والدراسة النظرية بشأن تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥. وطلبت اللجنة من الأطراف توفير موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ توصيات المرفق بشكل كامل. وأفاد بأنه تمت دراسة المعلومات التي جمعت من التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات، وجرى التشديد على أهمية هذه التقارير. وأوضح أن اللجنة نقحت المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ٩، وأنها معروضة الآن على مؤتمر الأطراف للموافقة عليها، وشددت على ضرورة إيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وللشباب. وأعلن أنه جرى استعراض استراتيجية التصديق مما أدى باللجنة

إلى أن تطلب من الأطراف والمجتمع المدني مواصلة جهودهما. وفيما يتعلق بالمادة ١٦ بشأن المعاملة التفضيلية والمادة ٢١ بشأن التنسيق والتعاون الدوليين، ذكر أن اللجنة طلبت إلى الأمانة جمع البيانات المتعلقة بتنفيذ هاتين المادتين وتحليلها من أجل مواصلة إعداد منبر وقاعدة بيانات ووحدات تدريبية بشأن تنفيذهما. وبالنظر إلى ضرورة إدراج هاتين المادتين في الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات، أوضح أن اللجنة طلبت إلى الأمانة تنظيم اجتماع لتبادل الآراء بين الأطراف والخبراء الاقتصاديين والتجاريين بمشاركة المجتمع المدني. وطلبت اللجنة أن يمنح مؤتمر الأطراف للأمانة الولاية اللازمة لإعداد مشروع مبادئ توجيهية تنفيذية بشأن القضايا الرقمية وتنوع أشكال التعبير الثقافي. وشدد المقرّر على زيادة مشاركة اللجنة مع أعضاء المجتمع المدني وتعزيز دور المجتمع المدني في إعداد التقارير الدورية على النحو المبين في مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية المنقح.

اعتُمد القرار 6 CP.5.

البند ٧ تقرير الأمانة عن أنشطتها (الوثيقة CE/15/5.CP/7)

٦٥- طلب **الرئيس** إلى الأمينة أن تعرض التقرير المتعلق بأنشطتها.

٦٦- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى أن الوثيقة ٧ تتضمن معلومات عن التقدم الذي أحرزته الأمانة لتنفيذ قرارات الهيئتين الرئاسيتين بالقياس إلى مؤشرات الأداء والأهداف المحددة في الوثيقة ٣٧ م/٥. وقالت إنها كذلك تقدم لمحة عامة عن التحديات والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الأمانة لتحقيق الأهداف.

واستطردت قائلة إن الأمانة شاركت بصفة خاصة في أنشطة جمع الأموال لدعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات التي اعتمدتها الدورة العادية السابعة للجنة. وأضافت أن الدعم الذي تم الحصول عليه من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية ساعد في تنفيذ جزء من هذه الاستراتيجية، وأن الأمانة تبحث عن موارد للعناصر الرئيسية الأخرى؛ وهي مواصلة تقديم المساعدة التقنية بشأن إدارة الشؤون الثقافية. وأوضحت أن بناء القدرات يتم بالشراكة مع مرفق خبراء الاتفاقية الذي أنشئ بدعم من الاتحاد الأوروبي وجرى توسيعه مؤخراً لتنويع مجالات الخبرة والتمثيل الجغرافي للقيام بالعمل المحدد في المشروع الذي تدعمه الوكالة.

ومضت تقول إن الأمانة، سعياً منها لأداء وظيفتها الرئيسية في جمع المعلومات ونشرها، تعمل مع الخبراء على تحليل التقارير الدورية، ووضع المؤشرات وتنفيذها، وإجراء بحوث بشأن القضايا الجديدة. وأفادت بأن الأمانة أجرت تحليلات لأكثر من ٥٠ اتفاقاً تجارياً، وستتاح نتائجها على الإنترنت على الموقع الشبكي للاتفاقية، بما في ذلك قاعدة بيانات شاملة عن كيفية مراعاة الاتفاقية في الاتفاقات التجارية. ويجري تنظيم المعلومات والخبرات في نظام إدارة المعارف، وهي تثري عمل الأمانة اليومي والمقبل، مثل وضع وحدات تدريبية مع مرفق الخبراء. ويجري وضع اللمسات النهائية على أدلة جديدة بشأن كيفية التقدم بطلب إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، وكذلك على دليل جديد بشأن المنهجية المبتكرة لتنفيذ المساعدة التقنية المصممة من خلال المشروع المدعوم من الاتحاد الأوروبي.

وأشارت أمينة الاتفاقية إلى أن كل الأدلة التي تم جمعها أيضاً تثري أولويتي اليونسكو العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن دعوة اليونسكو لإدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالت إن للاتفاقية أيضاً مكانة بارزة في منتدى اليونسكو العالمي بشأن الثقافة والصناعات الثقافية، والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ بشأن الثقافة والتنمية المستدامة، وكذلك في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في تموز/يوليو ٢٠١٤ عن العولمة والترابط. وأضافت أن عدة وفود في نيويورك تناولت كذلك الاتفاقية وأهدافها خلال المناقشات المواضيعية الخاصة المتعلقة بالثقافة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وشكرت أمينة الاتفاقية الاتحاد الأوروبي وحكومتي إسبانيا وإيطاليا والمركز الدانمركي للثقافة والتنمية على دعمها لعمل الأمانة بشأن إنتاج المعارف وإدارتها في السنتين الماضيتين، وأعربت عن تقديرها للدعم المقدم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية الذي سيساعد على استمرار جزء من هذا العمل في المستقبل.

وتابعت قائلة إن الأمانة تشارك في عدة عمليات للمراجعة والتقييم بشأن أساليب العمل من أجل تحسين أدائها وتأثيرها. وبيّنت أن هذه التقارير تحدد التحدي المتمثل في زيادة توقعات الهيئتين الرئاسيتين والجهات المعنية على الصعيد العالمي وعبء العمل الواقع على الأمانة الذي أكدت مراجعة مرفق الإشراف الداخلي ما له من أثر حقيقي على ما يمكنها تقديمه. واستدركت قائلة إن الأمانة تبذل قصارى جهدها لتلبية جميع الطلبات التي تتلقاها، ولكنها تحتاج إلى خبرة إضافية تتيح لها التعامل بشكل كامل مع المجالات المواضيعية الجديدة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للتنفيذ في المستقبل التي حددتها الهيئتان الرئاسيتان على سبيل الأولوية ومنها التجارة والمسائل الرقمية وتحقيق توازن عالمي في تدفق السلع والخدمات الثقافية من خلال الأخذ بتدابير المعاملة التفضيلية.

٦٧- وأبرز **الرئيس** أهمية القيود المالية فيما يتعلق بتحديد أولويات اللجنة والأمانة. وأكّد على الأثر الخطير للقيود المالية على قطاع الثقافة وأثنى على الأمانة لعملها الرائع رغم هذه القيود.

٦٨- وأعربت جميع الأطراف عن تقديرها لجودة عمل الأمانة وتقريرها.

٦٩- واقترح وفد **البرازيل** أن تزيد الأمانة أنشطتها الميدانية، مما يوفر المزيد من الوقت والأشخاص لتقديم المساعدة التقنية والوحدات التدريبية على أرض الواقع. واعترف بأن تحقيق ذلك يقتضي زيادة في موظفي قطاع الثقافة الذين يعملون مع الاتفاقية واقترح دعوة الدول الأعضاء إلى توفير بعض الاختصاصيين للعمل في اليونسكو لمدد تتراوح بين سنتين أو ثلاث سنوات في إطار اتفاق إعارة قصير الأجل. وأوضح أن ذلك يمكن أن يساعد على زيادة أنشطة الاتفاقية مع تدريب موظفي الدول الأعضاء على تبادل خبراتهم ومهاراتهم وكفاءتهم المهنية. وأيّد وفد **سانت لوسيا** هذا الاقتراح.

٧٠- وأشار وفد **النرويج** إلى استنتاج مراجعة مرفق الإشراف الداخلي لعام ٢٠١٣ بشأن الحاجة إلى تبسيط أوجه التآزر بين الاتفاقيات والتنسيق بينها. وتساءل الوفد عن المدى الذي يسهم به إنشاء وحدة الخدمات المشتركة للاتفاقيات في تيسير عمل الأمانة وتنمية أوجه التآزر والتنسيق الحاسمة.

٧١- وأكد وفد **جمهورية الكونغو الديمقراطية** أنه شرُف برئاسة اللجنة خلال العامين السابقين، مؤكداً الجودة الرفيعة التي اتسم بها تعاونه مع أمينة الاتفاقية وفريقها ومثنياً عليه.

٧٢- وأعرب وفد **سانت لوسيا** عن ارتياحه لنتائج المشاورات وللمعلومات التي جمعت بشأن المادة ١٦ والمادة ٢١ التي رأى أنها معلومات قيمة للغاية. وطلب إلى الأمانة أن تبلغ بهذه النتائج لزيادة إبراز الاتفاقية نظراً لطبيعة النتائج وأهميتها لجميع الدول الأعضاء والمجتمع العالمي الأوسع نطاقاً وللمجتمع المدني. وأعرب عن تأييده التام لإنشاء وحدة تدريبية جديدة بشأن المادة ١٦ والمادة ٢١، واقتناعه بأن هذه الوحدة ستكون مطلوبة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

٧٣- وأشار وفد **هندوراس** إلى الموارد المالية المحدودة المتاحة لتنفيذ الاتفاقية، مشيداً بالأمانة لتقديمها مساهمة كبيرة رغم القيود المالية. وسلط الوفد الضوء على أنشطة الأمانة في مجال بناء القدرات، وشكر السويد على دعمها وتعاونها في هذا المجال. ووصف الوفد المؤشرات الثقافية في أنشطة بناء القدرات بأنها موضع اهتمام كثير من مناطق العالم. ومن ثم فقد شدد على الحاجة إلى تبادل هذه المعلومات على نطاق واسع بوصفها أداة فعالة تساعد مناطق مثل أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وأفريقيا على العمل بشكل أفضل في ضوء إتاحة المزيد من المعلومات المتعلقة بالاتفاقية.

٧٤- وأكد وفد **الإمارات العربية المتحدة** من جديد تأييده للاتفاقية واعترف بضرورة تعزيز الاتفاقية على الصعيد الوطني؛ وأعلن استعداده لتقديم الدعم الذي تحتاج إليه الأمانة. وأوضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بتنوع ثقافي لأشخاص من أكثر من ٢٠٠ بلد وتمثل مركز جاذبية جديد وحقيقي للأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، في مجالات الكتب، وإنتاج المواد السمعية والبصرية، والموسيقى.

٧٥- وأكد وفد **ألمانيا** مجدداً ما تمثله هذه الاتفاقية من ابتكار وشدد على أهمية روح الاتفاقية التي تتجاوز ما يمكن للأطراف القيام به بمفردها. وأثنى الوفد على إدارة الأمانة للمعارف وعملها على الجمع بين الكافة بروح من التعاون المنفتح لمناقشة القضايا المتنوعة. واعتبر الوفد ذلك مثالا على الممارسات الجيدة في اليونسكو، ولا سيما جلسات تبادل الآراء التي تجمع قطاعات مختلفة معاً من أجل تجميع المعارف اللازمة لتعزيز الاتفاقية.

[المراقبون]

٧٦- وأشار ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** إلى إغفال المجتمع المدني في تقرير الأمانة، مشدداً على الإنجازات الكبيرة للمجتمع المدني والتقدم الكبير الذي أحرزه في انشغاله بالاتفاقية ومشاركته فيها. وسلط الممثل الضوء على تقديم المجتمع المدني لوثائق المعلومات اللازمة للمناقشات ومشاركته في تلك المناقشات التي تفضي إلى عقد اجتماعات لصالح جميع المشاركين، وأكّد على قدرة المجتمع المدني على الإسهام في التقارير التي تقدم كل أربع سنوات، ووصف ذلك بأنه جزء من جدّة الاتفاقية. وقال إنه يمكن استخدام الذكرى السنوية لصدور الاتفاقية لإيجاد فرص لمواصلة تعبئة المجتمع المدني ولزيادة التعاون بين المجتمع المدني والأطراف.

٧٧- وأقرّت **أمينة الاتفاقية** بأهمية الشراكات مع المجتمع المدني. وتطرقت الأمينة إلى تساؤل النرويج، فقدمت تفصيلاً لإعداد تقرير عن متابعة تقييم مرفق الإشراف الداخلي مع التركيز بوجه خاص على أوجه التآزر القائمة بين مختلف الأمانات بشأن أساليب عملها. فبالإضافة إلى الفريق العامل المنشأ بين أمناء الاتفاقيات، أنشئت أفرقة فرعية بين المهنيين العاملين على أنشطة مشتركة تتيح التبادل المستمر بشأن تقديم التقارير الدورية والمساعدة الدولية وإدارة المعارف. وقالت إن وحدة الخدمات المشتركة تشكل جزءاً من إعادة التنظيم الكلي لقطاع الثقافة. وأبرزت إضافة وظائف مختلفة في وحدة اللوجستيات، وهي جمع التبرعات، والاتصالات، وبناء الشراكات. وذكرت أن مرفق الإشراف الداخلي وقطاع الثقافة يعملان على تقييم هذه الوحدة.

٧٨- وطلب **الرئيس** من الأمانة أن تضع القرار 5.CP7 على الشاشة، مؤكداً أنه لم ترد أي تعديلات خطية على القرار.

٧٩- واقترح وفد **إكوادور** إضافة فقرة لـ "تشجيع الأمانة على مواصلة تطوير أوجه للتآزر مع الاتفاقيات الثقافية الأخرى لليونسكو". وألمح الوفد إلى وجود فقرات مماثلة في قرارات أخرى تتعلق باتفاقيتي عام ١٩٧٠ و١٩٧٢. وشدد الوفد على تشجيعه المستمر للأمانة على تحسين أوجه التآزر كوسيلة لإنقاذ موارد اليونسكو القيّمة خلال فترة صعبة. وأيدت هذا الاقتراح وفود **النرويج** و**مصر** و**الأرجنتين** و**فنلندا**.

٨٠- وطلب وفد **الاتحاد الأوروبي** نقطة استيضاح بشأن الفقرة ٥ وما تشير إليه الوثيقة "٣٨م/٥" المشار إليها على وجه التحديد.

٨١- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن الوثيقة ٣٨ م/٥ هي وثيقة برامج اليونسكو التي تحدد خطوط عمل رئيسية محددة لكل قطاع مع مؤشرات الأداء المتوقعة (واحد لكل اتفاقية) ومؤشرات مرجعية. وأضافت أنه لم يتم تنسيق تقرير الأمانة بالضرورة على هذا المستوى الكلي للإبلاغ؛ ومن ثم تحاول الأمانة المواءمة بين قرارات الهيئتين الرئاسيتين والقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في سياق العملية ٣٨ م/٥.

٨٢- وأشار وفد **ألمانيا** إلى أن تقييم مرفق الإشراف الداخلي يشجع أوجه التآزر ليس فقط بين فرادى أمانات الاتفاقيات وإنما أيضاً بين الأطراف وأوساط الخبراء الملحقين بجميع الاتفاقيات الثقافية. وتساءل عما إذا كانت بعض العناصر نفسها ستظهر في هيئات صنع القرار في الاتفاقيات الثقافية الأخرى؛ وأعرب عن تردده في إسناد مسألة أوجه التآزر حصراً للأمانة على الرغم من موافقته على روح التعديل والهدف منه. وفي هذا السياق، ذكّر الوفد بالدورة المقبلة للجنة التراث العالمي التي تشمل عقد جلسة عمل مشتركة لرؤساء جميع الهيئات الرئاسية.

٨٣- واقترح وفد **سانت لوسيا** حذف جميع الإضافات إلى نهاية الفقرة ٥ التي أصبحت الآن ٦، واعتماد مشروع القرار بصيغته الأصلية، "٣٨م/٥". واقترح الوفد أنه ما دامت الوثيقة م/٥ ستُعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الأمانة ستنفذ

قريباً أنشطة الوثيقة م/٥ ذاتها وستقدم تقريرها في مؤتمر الأطراف المقبل عن الأنشطة الواردة في تلك الوثيقة؛ ولذلك فإن من الصعب فهم إضافة عبارات من قبيل "مشروع" أو "إصدار تجريبي" بالإشارة إلى الوثيقة م/٥. وأيدت هذا الاقتراح وفود **المكسيك** و**البرتغال** و**كوبا** و**باراغواي** و**غرينادا**.

٨٤- وسأل **الرئيس** عما إذا كان يمكن اعتماد القرار بصيغته المعدلة وفقرة ٦ مبسطة تنتهي بعد العبارة "الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧". ونظراً لعدم وجود اعتراضات، أعلن الرئيس اعتماد القرار بصيغته المعدلة.

اعتُمد القرار 5.CP 7 بصيغته المعدلة.

البند ٨ تقرير عن تقييم عمل اليونسكو في مجال وضع المعايير في قطاع الثقافة الجزء الرابع –اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ (الوثيقتان CE/15/5.CP/8 وCE/15/5.CP/INF.8)

٨٥- عرض **الرئيس** هذا البند من جدول الأعمال، وأشار إلى أن اللجنة طلبت في دورتها العادية الثامنة إلى الأمانة أن تحيل تقرير مرفق الإشراف الداخلي إلى الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف مشفوعاً بملخص للمناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن التقرير. ودعا الرئيس مدير المرفق إلى تقديم استعراض عام للتقرير.

٨٦- وذكّر ممثل **مرفق الإشراف الداخلي** الحاضرين بأن هذه الدراسة النظرية تشكل جزءاً من مجموعة تقييمات أجراها المرفق بشأن أربعة من الاتفاقيات وأبرز أوجه التآزر بين نتائج كل تقييم من هذه التقييمات. وأكد الممثل أن الأجزاء ١ و٢ و٣ من الدراسة النظرية قد عرضت بالفعل على اللجنة الدولية الحكومية. وأضاف أن الغرض منها يتمثل في تقييم أهمية وفعالية أعمال وضع المعايير المتصلة بالاتفاقية؛ ويوجزه السؤال الأساسي "ما هو الفارق الذي تحدثه؟" وقال إن الدراسة النظرية تتضمن توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء والأمانة واللجنة والأطراف بشأن اتجاهات العمل في المستقبل، وتركز على مدى إدماج الأطراف لأحكام الاتفاقية في تشريعاتها وسياساتها واستراتيجياتها.

واستطرد قائلاً إن المسألة الرئيسية الأولى تتمثل في أهمية تبادل الممارسات الجيدة بين الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني بشأن تصميم السياسات الثقافية وتنفيذها، وإدماج الثقافة في استراتيجيات التنمية المستدامة، وتعزيز الأبعاد الثقافية في السياسات الإنمائية الدولية. ومن المسائل الرئيسية الأخرى التي تم تحديدها أثر المادتين ١٦ و٢١ فيما يتعلق بجدول أعمال التجارة الدولية. والمسألة الثالثة هي الحاجة إلى تشجيع الأطراف على النظر في الآثار المترتبة على الاتفاقية بالنسبة لإدارة الشؤون الثقافية. وساق أمثلة على ذلك تنسيق العلاقات بين الحكومات الوطنية ومختلف مستويات الحكومة؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المدني؛ وتقديم المساعدة التقنية التي تركز على هذه المجالات. وأبرز أيضاً ضرورة إيلاء اهتمام خاص للصناعات الثقافية فضلاً عن دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. واقترح الممثل أن تنظر الأطراف في اعتماد استراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة هذه الاحتياجات وأن يتم وضع إطار شامل للنتائج للاتفاقية بما في ذلك الأهداف والمؤشرات والمعايير. وقال إن هذه التوصية مقدّمة أيضاً لاتفاقيات اليونسكو الأخرى.

وناقش الممثل الإطار الشامل للنتائج، ملاحظاً أن الدراسة النظرية تشير إلى ضرورة الاستعانة بنظرية للتغيير، وهي عبارة عن منطق للتدخل ينظر في الافتراضات الكامنة وراء الإجراءات. فعلى سبيل المثال، إذا صدقت الدول الأعضاء على الاتفاقية، ينبغي أن تؤدي إلى سياسات وتدابير وطنية. وإذا ما وضعت هذه السياسات والتدابير الوطنية موضع التنفيذ، فينبغي أن تؤدي إلى آثار معينة كتعزيز التعاون مع القطاع الخاص أو تعزيز قدرة المؤسسات العامة والمهنيين. وأوضح أن تحقيق كل نتيجة يأتي مع افتراض أنه سيؤدي إلى نتيجة ما أخرى، مما ينشئ سلسلة من الافتراضات للآثار المترتبة على الإجراءات. وقال إن من المهم فهم الافتراضات الكامنة وراء عمل الاتفاقية لكي يمكن فهم النتائج مرتبطة بالفروق بين النتائج المفترضة للإجراءات ونتائجها الفعلية. ويشكل هذا بعد ذلك الأساس لاعتماد إطار مشترك في أداء عمل الاتفاقية.

وأعرب الممثل عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة للنهوض بتوصيات التقييم وأقرّ بالتقدم الكبير الذي تحقق. وأضاف أن بعض التوصيات ليست محايدة من حيث التكلفة وتتطلب موارد إضافية.

٨٧- وسلط وفد **الدانمرك** الضوء على عدم وجود سياسات تعالج العوائق التي يواجهها الأفراد والفئات الاجتماعية وتعترض سبل تمتعهم بالحياة الثقافية ومشاركتهم فيها على النحو المحدد في المادة ٧. وقال إن ذلك ينعكس على ضرورة وضع استراتيجيات لمعالجة هذه المسألة في المستقبل وتساءل عما إذا كان هذا التحدي يمكن أن يشمل جوانب التمكين والقيم الديمقراطية التي أشير إليها في المناقشة العامة وما إذا كان يمكن وصف هذه المسألة بأنها من المسائل المستعرضة في تقرير الرصد المقبل. وأعرب عن تقديره لتقييم مرفق الإشراف الداخلي للعمل المعياري الذي يضطلع به قطاع الثقافة وعن اهتمامه الخاص بنظرية التغيير التي تساعد على تقييم أثر الاتفاقية. وأبرز الوفد أهمية هذه النظرية في تقديم الاتفاقية إلى الجهات المعنية والمانحين المحتملين. وطلب المندوب من المرفق تقديم تفاصيل إضافية عن تجربته في وضع نظرية للتغيير مع الاتفاقيات الأخرى. وتساءل عما إذا كان يمكن أن تستفيد هذه الاتفاقية من ذلك العمل. وأعرب وفدا **السويد** و**سانت لوسيا** عن اتفاقهما معه في هذا التساؤل.

٨٨- وشدد وفد **السويد** على التكاليف المالية وتكاليف الموظفين التي ينطوي عليها تنفيذ التوصيات وضرورة ترتيب المقترحات من حيث الأولوية برؤية تطلعية. ووجه الاهتمام إلى أن التوصيتين ٩ و١٠ تكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لزيادة الوعي بالاتفاقية فيما بين البلدان التي ليست إلى الآن أطرافاً فيها وكذلك للعمل على وضع إطار شامل للنتائج.

٨٩- وسأل وفد **سانت لوسيا** عن كيفية تواؤم النظرية مع الميزنة القائمة على أساس النتائج وعن عدد الأدوات التي ستعالجها الأطراف، وماهية الآثار المترتبة على أداة التقييم هذه بالنسبة للشؤون المالية وبالنسبة للموظفين.

٩٠- وتحدث وفد **الأرجنتين** عن العوامل المؤثرة في تنفيذ الاتفاقية، فأشار إلى التحدي المتمثل في تعميم الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأكد من جديد التزامه بزيادة إبراز الاتفاقية كوسيلة للقيام بذلك. وكرر الوفد التأكيد على ضرورة العمل على نمو الاتفاقية من خلال التصديقات، وطلب مزيداً من المعلومات عن إمكانية تطبيق التقييم على التحدي

المتعلق بالتعميم. ووصف البيانات المرجعية عن السياسات الثقافية بأنها عوامل مؤثرة في تنفيذ الاتفاقية ودعا إلى إجراء دراسات خاصة لتقصّي أثر الصناعات الثقافية على الاقتصاد. وأشار إلى عدم وجود بيانات مرجعية بشأن هذه النقطة، وأعرب عن اهتمامه برؤية ما سيكون عليه أثر هذه السياسات وكيفية مواءمتها مع السياسة الاقتصادية ليكوّنا صورة عن التنمية الاقتصادية. وأشار الوفد إلى أنواع المؤشرات الثقافية التي يمكن استخدامها، مشيراً إلى تطوير نظام للمعلومات الثقافية يتضمن بيانات من ١٠ بلدان أعضاء في السوق الجنوبية المشتركة. وذكر أن المعلومات التي يتم جمعها من نظام المعلومات الثقافية تُدرج لدى قياس الأثر الاقتصادي للصناعات الثقافية التي تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة.

٩١- وقال وفد **زمبابوي** إنه يلزم مزيد من توضيح الكثير من النتائج المتعلقة بالثقافة لإقناع القاعدة الأوسع من العاملين في مجال التنمية والهيئات الحكومية. وأكد الوفد أن السعي إلى الحصول على أموال لأغراض الثقافة ليس إلى الآن مباشراً كالحصول عليها للزراعة أو الصحة. وأكد الوفد أن هناك، رغم التحديات، زعماء وسياسيين يحاولون إعلام الجمهور بأن الثقافة والصناعات الثقافية يمكنها، مثل الزراعة، أن تؤدي دوراً هاما في الاقتصاد وفي التنمية الاجتماعية. ودعا إلى النهوض بالعمل المتعلق بنظرية التغيير وتوفير المزيد من المعلومات عن نتائج تطبيق هذا العمل على اتفاقيات أخرى.

٩٢- ولاحظ **الرئيس** أنه رأى ثنائية الثقافة والزراعة تعقد عملية تقديم بيانات مقنعة عن الثقافة بسبب الصعوبة المنهجية في جمع بيانات نوعية فعالة عن الفنون. وتساءل عن المنهجية التي يمكن تطبيقها لتقييم التحسينات التي تطرأ على نوعية الفنون؟

٩٣- وشدّد ممثل **مرفق الإشراف الداخلي** على الطابع التقني لنظرية التغيير. وقال إنه إذا كان ثمة إخفاق في معالجة تنفيذ سياسة ما، فمن الضروري فهم أسباب ذلك ووضع استراتيجيات التنفيذ الكفيلة بتحقيق هدف نهائي مرجوّ. وأيد الممثل اقتراح الدانمرك المتعلق باستخدام التمكين والقيم الديمقراطية كطريقة ممكنة للمضي قدما، ووصف ذلك بأنه مثال جيد لكيفية تطوير سلسلة النتائج استناداً إلى التصورات لما يمكن أن يَصلُح، ولكنه أكد ضرورة إجراء مناقشات لتحديد الثغرات، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، والاستراتيجيات لمعالجة هذه المجالات على مستوى الدول الأعضاء.

وشدد الممثل على أن وضع نظرية للتغيير هو عملية تشاور تشمل كثيراً من الجهات المعنية المختلفة. وأعرب عن أمله في أن تصبح هذه العملية أداة تستخدمها الدول الأعضاء في تحديد مجالات تركيزها. وقال إن الاتفاقيات الأخرى تشمل نظريات التغيير في تقاريرها، ولكن يلزم بعض الوقت لمرور التقييمات من خلال الاجتماعات المختلفة للاتفاقيات. وأوضح أنها أداة للحوار والمشاركة من أجل تعزيز رؤية مشتركة لنتيجة أو اتجاه منشود.

واستطرد قائلاً إن تقييم المرفق يقر بالتكاليف التي تنطوي عليها بعض توصياته. فالأطراف تتخذ قرارات استراتيجية بالاستثمار في مسائل معينة لكي تحقق الاتفاقية أغراضها إلى أقصى مدى، وتحدد الأولويات لذلك. والعمل ضمن هذه الأطر الكثيرة المختلفة أمر صعب. وبيّن أن إطار النتائج يشكل جزءاً من نهج للميزنة القائمة على أساس النتائج لأنه يمكن

أن يتيح إدراكاً للقيمة مقابل المال، وهو أمر ضروري تماماً لتحقيق النتائج. وأبرز الممثل أن تلك هي اللحظة التي يلزم فيها إجراء المناقشة القائمة على طرح أسئلة شاملة ومعقدة ووصف نظرية التغيير بأنها بداية هذه المناقشة التي من شأنها أن تفضي إلى اتفاق على أنواع الأنشطة والنتائج المرجوة والتكاليف اللازمة لتحقيقها.

وأضاف أن ثمة تحد يتمثل في إدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأنه قد أُحرِز بعض التقدم في إيجاد تفهم لأهمية الثقافة. واقترح الممثل إمعان التفكير في سبب عدم الفهم الكامل للثقافة وفيما هو مطلوب لوضعها على الخريطة، منوّهاً إلى أن تقييم المرفق يشير إلى ضرورة ما يلي: زيادة الوعي؛ والتواصل مع مختلف الشركاء؛ والتدليل على أهمية الثقافة؛ وبيان ما يحدث في حالة عدم معالجة الثقافة. وقال إن إطار النتائج يمكن أن يحدد النتائج المرجوة وأن يظهر أهمية الاستثمار في الثقافة. وأقر الممثل بالصعوبة التي ينطوي عليها القياس الذي يركز بدرجة عالية على النوعية، وأكد أهمية استخدام خط الأساس. وهذا يستلزم وضع تقييم أولي للجودة يُستخدم كنقطة مقارنة لتفسير القياسات اللاحقة. وأوضح كمثال على ذلك أن من خلال إنشاء خط أساس أوّلي لنوعية الفنون في موضع معين، يكون من الممكن إعادة تقييم تلك النوعية بعد مرور خمس سنوات، وذلك باستخدام الاختلافات بين خط الأساس والقياس الجديد كدليل على التغيير. وقال إن ذلك تمييز مهم سواء بالنسبة لمقيّمي البرامج أو لإبداء الآراء للناخبين والمعنيين. واختتم قائلاً إن الأمر يقتضي قدراً كبيراً من التحليل وإن استخدام الإطار مهم من أجل فهم الاتجاهات والنتائج والأسباب في تحقيق الأهداف المحددة فيها أو عدم تحقيقها.

٩٤- وشكرت **أمينة الاتفاقية** ممثل مرفق الإشراف الداخلي على عمله الممتاز وتعاونه مع الأمانة. وقالت إن التقييمات تهيّء الفرص للتعلم. وسلطت الضوء على ضرورة التمييز بين رصد الأمانة لتنفيذ الاتفاقية في مجموعه والمسائل المحددة المتعلقة برصد ما يحدث داخل البلدان نفسها، مشيرة إلى آليات الإبلاغ الدورية للرصد على الصعيد القطري. وفي معرض الإجابة عن سؤال بشأن المؤشرات المستخدمة في البلدان لقياس أثر السياسات الثقافية، لاحظت أنه رغم وجود عدة ممارسات جيدة، فإن كثيراً من البلدان لا يتمكن من بيان العلاقة بين المؤشرات ووجود تأثير معين بمرور الوقت. ورأت أنه ينبغي التشجيع على استحداث المؤشرات في فرادى البلدان مع التفكير في أيّها ينبغي إدخاله.

وأعربت أمينة الاتفاقية عن تقديرها للدعم المقدم من السويد في المساعدة على وضع إطار لرصد الاتفاقية ونتائجها على النحو المقترح في الدراسة النظرية لمرفق الإشراف الداخلي. وقالت إن ذلك من شأنه أن يساعد على إبراز أول تقرير عالمي للرصد من المقرر أن يُنشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وذكرت أن إطار النتائج يساعد على تحديد الأثر العالمي للاتفاقية على مدى السنوات العشر الماضية.

٩٥- وعلق وفد **البرازيل** على عدم وجود بيانات أساسية عن السياسات الثقافية والصناعات الثقافية، وشدّد على أهمية وجود قواسم مشتركة من حيث البيانات والقياسات والإنجازات. وتحدث الوفد عن وضع مبادئ توجيهية مع معهد اليونسكو للإحصاء والأمانة لتنسيق منهجيات جمع البيانات للأطراف. واقترح أن يتم ذلك على الصعيد الإقليمي، وليس على الصعيد العالمي، وذلك بسبب الاختلافات الواضحة بين المناطق، مشيراً إلى خبرة البرازيل في جمع بيانات أمريكا الجنوبية

بالاشتراك مع الأرجنتين ونظام المعلومات الثقافية للميركوسور (SICSUR). واقترح تحديد المؤشرات الإقليمية لمنطقة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي في حين يمكن أن تفعل المناطق الأخرى نفس الشيء. وهذا يتطلب بعض التفاعل لضمان أوجه التشابه في التفكير وفي الجهود المبذولة. وتساءل الوفد عن الخطوات والموارد اللازمة للقيام بذلك، وتأمل في إمكانية إضافة موارد، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها في الأجلين القصير والمتوسط استخدام المبادئ التوجيهية التي يوفرها مرفق الإشراف الداخلي بالتعاون مع الأمانة ومعهد اليونسكو للإحصاء وبعض المناطق والأطراف.

٩٦- وشدد ممثل **مرفق الإشراف الداخلي** على ضرورة وضع إطار مشترك للنتائج من أجل تحديد المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم تحقيق تلك النتائج. وينبغي أن تكون المؤشرات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة بفترة زمنية ("سمارت"). ورأى أن الطريقة الفعالة من حيث التكلفة للمضي قدماً في هذا السبيل هي التماس المؤشرات المتاحة، على تفاوتها بين البلدان والمناطق، واستخدامها، في شراكة مع معهد اليونسكو للإحصاء، بمثابة نقطة انطلاق لوضع مبادئ توجيهية منهجية. وشدد الممثل على ضرورة تنسيق المنهجية المستخدمة في جمع البيانات لأغراض وضع المؤشرات بحيث تتيح القابلية للمقارنة، الأمر الذي يتطلب جهداً مشتركا مع الأمانة. ورأى أنه رغم التشوُّق لتصنيف نتائج الأداء حسب المناطق، من المفيد أن تبدأ الأطراف على المستوى القطري. فذلك يمثل أيضاً فرصة جيدة للتعاون فيما بين دول الجنوب وبعضها البعض.

٩٧- وطلب **الرئيس** إلى الأمانة أن تعرض مشروع القرار 5.CP 8 على الشاشة وتلا القرار بكامله. ومن ثم أكد عدم وجود أي تعديلات خطية ودعا الأطراف إلى تقديم مداخلاتها. ونظراً لعدم إبداء الأطراف لأي تعليقات، أعلن الرئيس اعتماد القرار 5.CP 8 بدون تعديلات وشكر الجميع على مشاركتهم.

اعتُمِد القرار 5.CP 8.

٩٨- افتتح **الرئيس** الجلسة فأثنى على المناقشات الخصبة التي أجريت مع أعضاء المكتب في اجتماعهم الصباحي. وأبلغ الأطراف بحضور سعادة السيدة كلاريزا ليزبث كاستيلانوس دياز، **نائبة وزير الثقافة** في غواتيمالا، وأعطاها الكلمة.

٩٩- أكدت سعادة السيدة كلاريزا ليزبث كاستيلانوس دياز على ما يتسم به سكان غواتيمالا من ثراء وتعدد في الثقافات واللغات والأعراق، واشتمالهم على كثير من الشعوب واللغات والأزياء الوطنية والأطباق الوطنية وألوان الموسيقى والآثار التاريخية. وأضافت أن الثقافة مكرسة في إطارها التشريعي ودستورها الوطني، الذي يكفل الحفاظ على الخصوصيات الثقافية، ولغات المايا، والعمليات الإبداعية لمجتمعاتها الثقافية. وحددت نائبة الوزير القوانين التي تحمي التنوع اللغوي والحرف اليدوية التقليدية وموسيقى شعبها، وهي أدوات حيوية لحماية ثقافة الشعوب الأصلية في غواتيمالا على المدى الطويل. وأشارت إلى الاحتفال بالحقبة السادسة لشعب المايا كمثال على كيفية مساهمة البحوث الأثرية والثقافية في فهم أهمية حماية الثقافة. وأوضحت كيف تدل اللغات الوطنية على ارتباط متميز وفريد مع البيئة الطبيعية المحيطة للبلد، لأن المفاهيم الأوّلية للعديد من الكلمات في لغة المايا تثبت سموّها الثقافي. وأبرزت نائبة الوزير الاحتفال بعدة أيام وطنية، والترويج لدورات تدريبية

متنقلة، وعقد مسابقات لغوية لتعزيز اعتزاز الشباب باستخدام اللغات الأصلية، ودورات دراسية في جوانب ثقافية أخرى مثل فن الطهو. ورأت أن هذه التطورات تمثل نهضة في تدريس لغات الشعوب الأصلية وتاريخها، تشعر الحكومة بأهميتها البالغة من أجل استعادة التاريخ المفقود لثروة البلد بأسره. واختتمت بقولها إنه يجري تقديم الدعم للصناعات الثقافية، وأشكال التعبير المختلفة ومختلف المنتديات لتناول المظاهر الحية لجميع الثقافات.

البند ٩ (أ) **موجز تحليلي للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات إلى الأطراف في الاتفاقية**

(**الوثائق CE/15/5.CP/9a وملحقها CE/15/5.CP/INF.4 و CE/15/5.CP/INF.5 و CE/15/5.CP/INF.9**)

١٠٠- انتقل **الرئيس** إلى البند ٩ من جدول الأعمال وطلب إلى أمينة الاتفاقية عرض الوثائق ذات الصلة.

١٠١- وعرضت **أمينة الاتفاقية** تقريرها الذي يتضمن تحليلاً للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات والتي نظرت فيها اللجنة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وأعلنت أن جميع هذه التقارير متاحة على الموقع الشبكي للاتفاقية. وقالت إن ثلثي التقارير باللغة الإنكليزية، وثلثها بالفرنسية، والثلث باللغة الاسبانية. ويشمل أربعون في المائة من التقارير المقدمة بعض البيانات الإحصائية في الملحق الإحصائي الاختياري. وأضافت أن الأمانة تلقت ٧١ تقريراً في حين كان من المتوقع تقديم ١١٦ تقريراً تمثل حوالي ٦٠ في المائة من التقارير. وقدمت غالبية التقارير من المجموعتين الأولى والثانية؛ وقدم ١٢ تقريراً من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تمثل نحو نصف ما كان متوقعاً؛ و٦ تقارير من إقليم آسيا والمحيط الهادي، وهو ما يزيد عن نصف العدد المتوقع بقليل؛ و٩ تقارير من البلدان الأفريقية، تمثل نحو ثلثي التقارير المتوقعة؛ و٦ تقارير من الدول العربية، تمثل أكثر من ثلثي التقارير المتوقعة.

واستطردت قائلة إن عدة مواضيع برزت لدى دراسة التقارير على مدى العامين الماضيين بوصفها مسائل هامة تتعلق بالسياسة العامة وتتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتنفيذ في المستقبل. وقد حددت الدورة الثامنة للجنة دور المجتمع المدني كبند هام من بنود جدول الأعمال يعالَج بشكل منفصل في دورتها العادية التاسعة. وقالت إنه جرى التأكيد أيضاً على أهمية المادة ١٦ المتعلقة بالمعاملة التفضيلية، التي تشكل جوهر اهتمامات البلدان النامية، بوصفها موضوعاً ذا أولوية. وذكرت أن من بين التحديات التي أثارتها اللجنة فيما يتعلق بالتقارير الدورية الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية واستمرار نقص الوعي بنطاق الاتفاقية وأهدافها. ولذلك، فإن اللجنة تطلب من الأمانة أن تساعد الأطراف فعلياً على معالجة هذه التحديات وتعزيز القدرات الوطنية على التنفيذ والرصد والإبلاغ. وأوضحت أن اللجنة ناقشت الحاجة إلى وضع إطار للمؤشرات خاص بالاتفاقية وتنظيم دورات تدريبية داخل البلدان. وقالت إنها تقر أيضاً بأهمية إدارة المعرفة والجهود التي تبذلها الأمانة لوضع نظام يستفيد على نحو أفضل من المعلومات والبيانات القائمة بما في ذلك الأمثلة على السياسات والبرامج المبتكرة الموجودة على شبكة الإنترنت حالياً. وأقرّت أمينة الاتفاقية بأن التمويل الذي تقدمه الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية يحسّن موقف الأمانة العامة بالنسبة لمواصلة عملها. وأشارت إلى إبراز بعض أعضاء اللجنة أيضاً أهمية تحديد الحوافز لتشجيع الأطراف على تجميع تقاريرها؛ واقترحت تعزيز الممارسات الجيدة عن طريق التقرير العالمي الذي يرصد تنفيذ الاتفاقية.

ومضت تقول إن تحليل تقارير فترة السنوات الأربع يدل على استمرارية في اتجاه التنفيذ على الصعيد القطري، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد تدابير جديدة لدعم الإبداع، وتوسيع الأسواق المحلية، وتعزيز الإنتاج الثقافي وقدرات التوزيع. وأردفت قائلة إنه يجري تصميم سياسات وبرامج جديدة تدمج الثقافة في استراتيجيات النمو والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي، مقترنة بإنشاء آليات تنسيق جديدة ونماذج جديدة للإدارة. ويكشف التحليل عن تزايد نشاط البلدان النامية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الإقليمي من خلال برامج لدعم تنقل الفنانين وتبادل السلع والخدمات الثقافية. وبينت أنه تم تكليف خبراء دوليين معترف بهم بإجراء ثلاث دراسات مستعرضة استجابة للقرارات التي اتخذتها اللجنة بشأن تدابير الأطراف المتصلة بالتكنولوجيات الرقمية، وبث الخدمات العامة، والدعوات إلى إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لدور المجتمع المدني. وكذلك كلفت الأمانة بإجراء تحليل منفصل للتدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وقد أدمجت نتائجه في تقرير اليونسكو العالمي المتعلق بنوع الجنس والثقافة. وأجريت دراسة مستعرضة عن حالة الفنانين وعُرضت على اللجنة في دورتها السابعة. وأوضحت أنه تم تحديد الممارسات الجيدة من جميع هذه التحليلات المستعرضة وإدراجها في الملحق ٤ بوثيقة العمل ٥، وفي قاعدة بيانات الاتفاقية المتعلقة بالممارسات الجيدة.

وأشارت الأمينة إلى أن ما يزيد على ثلث الأطراف أفادت باتخاذ تدابير محددة في السنوات الثلاث أو الخمس الأخيرة في مجال وسائط وسياسات الإعلام العام وتدابير تنظيمية متعلقة بالوسائل السمعية البصرية. ورأت أن ذلك يشير إلى أهمية تنوع وسائل الإعلام ويدل على إرادة سياسية لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي عبر محتوى إعلامي رفيع الجودة. وقالت إن التحليل يحدد أيضاً الاتجاهات بما في ذلك الاتجاهات التي تعالج رقمنة المحتوى والتقارب بين وسائل الإعلام مع ظهور الشبكات الرقمية والمنصات الإلكترونية. واختتمت بأن تقرير الخبراء يخلص إلى أنه لا يمكن تعزيز وسائط الإعلام حيثما تفتقد حرية وسائط الإعلام والحريات الأساسية المرتبطة بها، وأبرزت أهمية هذه المسألة للاتفاقية.

١٠٢- وشكر **الرئيس** أمينة الاتفاقية، وأقرّ بالتقدم الذي أحرزته الأطراف بشأن التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات، وأبرز التحديات التي تواجهها معظم الأطراف في هذه العملية. ورحب بزيادة نوعية التقارير وعددها. وأثنى الرئيس على السويد لمساعدتها في التصدي للتحديات ذات الأولوية التي حددتها اللجنة.

١٠٣- وهنأ وفد **كندا** الأطراف التي قدمت تقاريرها التي تقدم كل أربع سنوات، وأكد أهمية القضايا ذات الأولوية التي حددتها، وأقر بالموارد الكبيرة التي ينطوي عليها إعداد تلك التقارير، لا سيما من حيث جمع البيانات. وشدد على الحاجة إلى بيانات محددة السياق وذات صلة وموثوق بها من أجل تحديد الاحتياجات والتدابير اللازمة لمواصلة التنفيذ. وسلط الوفد الضوء على ندوة نظمها التحالف الكندي للتنوع الثقافي وكلية الحقوق بجامعة لافال والمعهد الوطني للبحوث العلمية وعُقِدت في كيبيك في يوم الذكرى السنوية لصدور الاتفاقية بغية وضع مؤشرات ثقافية للاتفاقية ووصف التقارير التي تقدم كل أربع سنوات بأنها مصادر واسعة لثروة من المعلومات التي يجب على الأطراف توفيرها وتحديثها في جميع الأوقات.

١٠٤- وشدد وفد **كوبا** على أهمية تعميم هذه المعلومات لتحديد الاحتياجات والنجاحات القطرية، فضلاً عن الاستخدام الأمثل للتقارير المتاحة على الموقع الشبكي للاتفاقية. وأكد تقديم تقريره عن عام ٢٠١٢، مشيراً إلى غياب كوبا من قائمة البلدان التي قدمت تقاريرها في ملحق الوثيقة الإعلامية، وطلب تعديله لإدراجها في القائمة.

١٠٥- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن البلدان المدرجة في ملحق الوثيقة الإعلامية لا تشمل سوى البلدان التي قدمت تقارير في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤؛ ولذلك، فإن كوبا مدرجة حسب تقديمها إياه في عام ٢٠١٢ وليس في هذا التقرير. وأضافت أن الأمانة تقرّ بتقديم تقرير كوبا لعام ٢٠١٢، على النحو المبين في التقرير المقدم إلى مؤتمر الأطراف السابق.

١٠٦- وشكر وفد **كوبا** الأمينة على هذا التوضيح وأشار إلى أن إحدى الوثائق المتعلقة بتحليل الأمانة تذكر بالفعل البلدان التي قدمت تقارير في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

١٠٧ - وأشار **الرئيس** إلى أن ليتوانيا لم يرد ذكرها أيضاً في التحليل على الرغم من تقديمها التقرير في عام ٢٠١٢، وذكّر بتفسير الأمانة.

١٠٨- ولاحظ وفد **الجمهورية التشيكية** أن الملحق يشير إلى أن الجمهورية التشيكية ينبغي أن تقدم تقريرها الدوري الثاني في عام ٢٠١٦ على الرغم من تصديقها على الاتفاقية في عام ٢٠١٠ وتقديمها تقريرها الدوري الأول في موعده في عام ٢٠١٤. وقال إن الجمهورية التشيكية تشدد على أنه وفقاً للمادة ٩، ينبغي للأطراف أن تقدم تقريراً كل أربع سنوات، أو في عام ٢٠١٨؛ وعليه، فإن الوفد يطلب تصويب ذلك في التقرير.

١٠٩- وأكدت **أمينة الاتفاقية** أن عملية تقديم التقرير الدوري الأولى بدأت في عام ٢٠١٢، وأنه عندما اعتمد الإطار الدوري، تضمن فكرة قيام الأطراف المصدّقة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بتقديم تقاريرها الدورية خلال الدورة الأولى. وأكدت **أمينة الاتفاقية** أن تقرير الجمهورية التشيكية يُستحَق تقديمه بالفعل في عام ٢٠١٨ واعتذرت عن الخطأ الوارد في الوثيقة.

١١٠- وأكد وفد **نيجيريا** أنه سيقدم تقريراً مفصلاً للغاية في عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى عدم تقديم تقارير من البلدان الأفريقية، سأل عن الآليات القائمة لتشجيع البلدان التي لا تلبي متطلبات تقديم الطلبات أو لمساعدتها.

١١١- وأكد وفد **إندونيسيا** القيام بالتحضيرات لتقديم تقريره الأول لشهر آذار/مارس ٢٠١٦ واستعانته بالتقارير القطرية الأخرى والمشاورات مع الأمانة للقيام بذلك. وتحدث عن إمكانية إعداد نموذج للتقارير لتيسير عملية تقديمها، وأبرز مشاركته في حلقة عمل بشأن إعداد التقارير في مكتب اليونسكو في بانكوك.

١١٢ - وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى أن الأمانة، لزيادة عدد التقارير المتوقعة، في حالة أفريقيا، أو للمساعدة في إعداد التقرير الأول، في حالة إندونيسيا، تواصل تطوير برامجها الخاصة ببناء القدرات. وشكرت السويد مرة أخرى على دعم برنامجها الجديد لمساعدة البلدان على إعداد تقاريرها الدورية، وذكّرت بضرورة إيجاد شركاء، مثل الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، لضمان هذا العمل في المستقبل.

١١٣- وأكد وفد **الصين** تقديم تقريره الخاص بالدورة الأولى وطلب مزيداً من المعلومات عن التغييرات في الدورة الثانية. وأشار إلى أن الأولويات التي حددتها اللجنة توضح بجلاء ضرورة الاتصال وتبادل الآراء بين الأطراف؛ ونوّه إلى أن إعداد التقارير يتيح للأطراف الفرصة لفهم الاتفاقية بشكل أفضل واستعراض تنفيذها وتحسينه. وشدد الوفد على الموارد البشرية والمالية الكبيرة التي يقتضيها إعداد التقارير، واعترف بارتفاع عدد وتنوع الجهات الفاعلة المعنية بما في ذلك السلطات الوطنية للثقافة والإدارات المالية والمجتمع المدني. وشدد على التحدي الذي يواجه العديد من الأطراف في إجراء مشاورات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني. وأكد الوفد أنه يتوقع تقديم التقرير في نيسان/ أبريل ٢٠١٦، وشدد على حاجته إلى التدريب والمساعدة، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأمانة من توفير هذا التدريب. وتناول إمكانية تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية وتبادل الممارسات الجيدة بين الأطراف والخبراء الدوليين؛ مؤكداً استعداده لتقديم الدعم للأمانة. وتساءل عما إذا كانت رسالة التذكير بتقديم الطلبات التي ترسل للأطراف قبل الموعد بستة أشهر، بموجب المبادئ التوجيهية التنفيذية، يمكن توجيهها قبل الموعد باثني عشر شهراً.

١١٤- وأبرز **الرئيس** التحدي الذي يواجهه كثير من البلدان بسبب آليات الإبلاغ المتزايدة التعقيد، وطلب إبداء الآراء في هذا الصدد، مذكّراً بدعوة اللجنة إلى طرح مواضيع جديدة في إعداد التقارير. وشاطر الرئيس اللجنة عدم اليقين بشأن المضي قدماً فيما يتعلق بآليات جديدة أو تعقيد عملية تقديم التقارير في ضوء الصعوبات التي ينطوي عليها الإبلاغ بالفعل؛ وأبرز أهمية هذه المسألة بشكل خاص نظراً لقلة الموارد المالية والبشرية المتاحة لمساعدة البلدان على بناء القدرات وإعداد التقارير.

١١٥- ورأى وفد **عمان** أن بعض البلدان قد تحتاج إلى حوافز لمساعدتها في صياغة التقرير وتقديمه في الوقت المحدد. وسأل عمّا يمكن للأمانة أن تفعله للمساعدة واقترح توجيه رسائل التذكير إلى الأطراف على فترات. وتساءل الوفد كذلك عن إمكانية وضع قائمة بالخبراء المتاحين على موقع اليونسكو الإلكتروني لمساعدة البلدان عند الاقتضاء. وذكّر الوفد بتقديم عمان تقريرها الأول في عام ٢٠١٢، وأكد تحضيراتها الحالية لتقريرها لعام ٢٠١٦، وأعرب عن استعداده لمساعدة الأمانة في هذه المسألة.

١١٦- وأعرب وفد **بربادوس** عن أسفه لعدم تقديم تقريره. وأيد الأسئلة المتعلقة بزيادة الوضوح في نموذج التقرير الدوري وقصده المتمثل في تقديم معلومات مفيدة للمجتمع. وقال إنه لذلك ينضم إلى المطالبين بالتوجيه والمساعدة في إعداد تقريره. وأكد الوفد استعداده للعمل على الوفاء بواجباته المتعلقة بتقديم التقارير قبل نهاية العام.

١١٧- وشدّد وفد **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية** على ضرورة تحديد مقاييس لإطلاع الحكومات الوطنية والجهات المعنية في المجتمع المدني على مدى كفاية الجهود المبذولة لتنفيذ أولويات الاتفاقية. وأكّد الوفد على صعوبة النهوض بالثقافة في غياب مقاييس ملموسة لقياس نجاحه، ولاحظ أن اليونسكو ليست المنظمة الوحيدة التي تعالج هذه المسألة، وأشار إلى عمل المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي. وفي ضوء القيود المالية، سأل الوفد عن الخطوات التي تتخذها الأمانة لضمان إدماج العمل المماثل في منظمات أخرى مع عمل اليونسكو.

١١٨- وأشار وفد **الأرجنتين** إلى الصعوبة التي واجهها في إعداد تقريره الأول وأكد وجود خطة لتحسين إعداد تقريره التالي في عام ٢٠١٦. وميز بين قيمة التقرير في حد ذاته، من حيث فائدته للجنة والاتفاقية، وبين قيمته على الصعيد الداخلي والمحلي. وسلط الضوء على جدوى إعادة تقييم السياسات الوطنية في فترة السنوات الأربع ودراسة السياسات الطويلة الأجل المتعلقة بالاتفاقية. ورأى أن هذه الممارسة تشجع على التفكير في نقاط تقاطع أولويات الاتفاقية مع الخطط الوطنية. وشدد الوفد على تعزيز التحليل المستعرض للتقارير بحيث يمكن استخدامها فيما يتجاوز جوانبها الخاصة بالثقافة، وعلى ضمان قابلية تحليل البلدان أو المناطق المختلفة للمقارنة. وساق التقارير المتعلقة بنوع الجنس والثقافة مثالاً على العمليات التحليلية المستعرضة التي تجرى في المستقبل.

١١٩- وتكلمت **أمينة الاتفاقية** عن إمكانية إجراء مقابلات بعد هذه الدورة للإحاطة بتجارب الأطراف التي تعدّ تقاريرها الأولى من أجل إطلاع جميع الأطراف عليها. وأشارت الأمينة، في معرض تناولها للاقتراح المتعلق بالحوافز، إلى إقامة منبر لتبادل المعارف يتضمن حالياً ٨٠ ممارسة جيدة بشأن مواضيع مختلفة ذات أولوية. وأضافت أنها تشجع الأطراف على استخدام هذا المنبر – لعرض سياساتها وتدابيرها كحافز على مشاركة الأطراف في هذه العملية.

وإقراراً من أمينة الاتفاقية بالتحديات التي تواجه إعداد التقرير، شددت على الحاجة إلى موارد إضافية لاستحداث آليات أقوى للمساعدة. وقالت إن التمويل الذي تقدمه الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية يتيح للأمانة إيفاد خبراء إلى البلدان لأغراض بناء القدرات.

وأكدت أمينة الاتفاقية، في معرض تناولها للعمل الذي تضطلع به المنظمات الاقتصادية الدولية والدولية الحكومية والإقليمية الأخرى، الاتصال الوثيق بين الأمانة والوكالات الأخرى من أجل تبادل الخبرات. فقالت إن الأمانة، على سبيل المثال، تجري تبادلاً منتظماً للآراء مع مجلس أوروبا بشأن أعماله في مجال بناء المؤشرات الخاصة بالثقافة والديمقراطية، وإنها تعمل مع المجلس على تبيُّن المؤشرات التي يمكن استخدامها بشكل مشترك من أجل ضمان دفع هذه القضايا في سياقات مختلفة، على الصعيد العالمي من خلال اليونسكو وعلى صعيد البلدان الأوروبية من خلال مجلس أوروبا.

١٢٠- وطلب **الرئيس** إلى الأمانة أن تعرض مشروع القرار على الشاشات، وأكد عدم وجود تعديلات كتابية وتلا القرار فقرة فقرة. وبالنظر إلى عدم وجود اعتراضات أو تعديلات، أعلن **الرئيس** اتخاذ القرار 5.CP 9a.

اعتُمد القرار 5.CP 9a.

البند ٩ (ب) الموافقة على المبادئ التوجيهية التنفيذية المنقحة بشأن المادة ٩ المتعلقة بتبادل المعلومات وشفافيتها (الوثيقتان CE/15/5.CP/9a و CE/15/5.CP/9b)

١٢١- أبلغ **الرئيس** الأطراف بأن اللجنة قد اعتمدت التنقيحات المقترحة للمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن المادة ٩ في دورتها العادية الثامنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ودعا أمينة الاتفاقية إلى عرض المبادئ التوجيهية المنقحة.

١٢٢- وأكدت **أمينة الاتفاقية** أن مؤتمر الأطراف، في دورته العادية الرابعة المعقودة في حزيران/يونيو ٢٠١٣، كلف اللجنة بأن تعيد النظر في المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالمادة ٩، بما في ذلك إطار التقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات وملحقها الإحصائي، وأن تنقحها إذا لزم الأمر. واستطردت قائلة إن المؤتمر الأطراف إلى اللجنة أن تقدم نتائج أعمالها في دورته التالية وهي الحالية. وأوضحت أنه على الرغم من إدخال عدد من التنقيحات، فإن المجالات المواضيعية الرئيسية المحددة للإطار ظلت دون تغيير.

وسلطت أمينة الاتفاقية الضوء على التغييرات المقترحة بدءاً باستحداث فرع جديد بعنوان "لمحة عامة عن سياق السياسة الثقافية" يهدف إلى أن يوفر للأطراف حيزاً حرّاً تفيد فيه بالأهداف والأولويات الرئيسية في سياستها الثقافية الحالية، وأن يطلب إليها الإبلاغ بالفرص التي تتيحها البيئة الرقمية والتحديات التي تشكلها. ومضت تقول إن الفرع المتعلق بالسياسات والتدابير الثقافية في الإطار المنقح يتضمن أسئلة جديدة محددة الهدف عن التدابير المتخذة على الأصعدة الوطني والإقليمي والمحلي في مختلف مراحل سلسلة القيمة الثقافية. أما الفرع المتعلق بالتعاون الدولي فقالت إنه ينقسم إلى عنوانين مستقلين، أحدهما عن التعاون الثقافي الدولي والآخر عن المعاملة التفضيلية. وبيّنت أن القصد من ذلك يتمثل في تجنب الخلط والتداخل اللذين يحدثان في بعض التقارير على مدى السنوات الماضية. وقالت إن القسم المتعلق بالمعاملة التفضيلية منظم وفقاً للمنهجية التي اقترحها الخبير كيث نورس، ويُطلب فيه إلى الأطراف تحديد التدابير المتخذة لتعزيز المعاملة التفضيلية على ثلاثة مستويات: الفردي والمؤسسي والصناعي. وينقسم هذا القسم إلى عنوانين منفصلين لإتاحة المجال لكل من البلدان النامية والمتقدمة النموّ لتقديم معلومات عن تدابيرها الخاصة بالمعاملة التفضيلية. وأضافت أنه في أثناء المناقشات التي دارت داخل اللجنة، رئي أن اقتراح الاقتصار على البلدان المتقدمة النمو فقط فيما يتعلق بالإبلاغ عن تدابير المعاملة التفضيلية غير ملائم بالنظر إلى الأعمال الجديدة التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يؤكد أهمية قيام جميع الأطراف بالإفادة عن هذه المسألة.

واسترسلت قائلة إنه جرى توضيح الفرع المتعلق بالثقافة والتنمية من خلال التمييز بين سياسات وبرامج وخطط المساعدة الإنمائية على الصعيدين الدولي والوطني. ويستند هذا الهيكل إلى المنهجية التي اقترحها الخبير ديفيد ثروسبي في تحليله للتقارير الدورية. وأوضحت أمينة الاتفاقية أن هذا يعكس الواقع المتمثل في أن العمل الإنمائي هو لجميع البلدان، وليس فقط البلدان "النامية". ولذلك، ينبغي لجميع الأطراف الإفادة عن كيفية إدماج الثقافة في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، وعن كيفية تحقيقها نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية، وكيفية تناولها مسألة الإنصاف في معاملة الأفراد والجماعات والإنصاف في توزيع الموارد الثقافية بين المناطق الحضرية والريفية.

ومضت تقول إنه أضيف حيز جديد عن المسائل المستعرضة من شأنه أن يستحدث التركيز على مجال معين من مجالات صنع السياسات. ودعت مؤتمر الأطراف إلى تحديد قضية مستعرضة معينة لدورة الإبلاغ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وقالت

إن الإطار المنقح الذي اعتمدته اللجنة يتضمن، بالإضافة إلى ذلك، مسألتين: إحداهما تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وبها أسئلة جديدة محددة الهدف تتعلق بأولوية اليونسكو العالمية المتعلقة بنوع الجنس؛ والأخرى تطلب إلى الأطراف الإفادة عن كيفية تطبيقها استراتيجية اليونسكو التنفيذية للشباب.

وأوضحت أن تنقيح الملحق الإحصائي من قبل معهد اليونسكو للإحصاء يتم بغرض تبسيط المؤشرات المطروحة ومواءمتها مع مؤشرات وسائل الإعلام واستخدام الإنترنت التي يستخدمها قطاع الاتصالات في إطاره الخاص بمؤشرات التنمية لعام ٢٠٠٨ وتقرير الاتجاهات العالمية لعام ٢٠١٤ في مجال حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام. وأضافت أن الإطار المنقح للإبلاغ الدوري هو آلية لرصد المؤشرات ويشمل أسئلة محددة عن الأثر العام للاتفاقية. وسلطت أمينة الاتفاقية الضوء على بعض هذه الأسئلة وأكدت أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستخدمها لرصد الأثر الطويل الأجل لسياساتها على أرض الواقع. وأعلنت أن نتائج هذا التقييم وجميع القضايا التي تتناولها التقارير الدورية ستُنشر في التقرير العالمي الذي سيصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لرصد أثر الاتفاقية.

١٢٣- وشكر **الرئيس** أعضاء اللجنة على العمل الذي قاموا به فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية والنتائج الإيجابية التي حققوها. ورأى أن بعض الأطراف قد تفضل تناول المعاملة التفضيلية في دورة الإبلاغ الدوري المقبلة، ودعا أحد أعضاء اللجنة إلى التحدث عن العمل الذي تم بشأن هذه المسألة. وأكد الرئيس أن الأمانة قد تلقت بعض التعديلات الكتابية على مشروع القرار 5.CP 9b.

١٢٤- وأكد وفد **الأرجنتين** أن من المسائل ذات الأولوية المناقشات التي تجريها اللجنة للتركيز على المعاملة التفضيلية. وذكر الوفد تحديداً أن نموذج التقرير الجديد يتضمن فرعاً تتبادل فيه البلدان مزيداً من المعلومات التي تراها مهمة. وأعاد التأكيد على الصلة بين الثقافة والتنمية باعتبارها ذات أهمية جوهرية وجديرة بالاهتمام. وقال الوفد إنه، بناء على ذلك، يسلط الضوء على إضافة المسائل المستعرضة إلى نموذج التقرير الجديد بوصفها تطوراً هاماً يعكس التطورات الجديدة داخل الأطراف في الاتفاقية. فقد أنشئ في الأرجنتين، على سبيل المثال، فريق عامل مشترك بين القطاعات معني بالصناعات الثقافية يجمع بين وزير الثقافة ووزارة الصناعة. وقال إن نموذج التقرير يتضمن الآن أيضاً أولويتي اليونسكو المتعلقتين بالمساواة بين الجنسين ودور الشباب الذي رأت اللجنة أن من المهم والمفيد تحليله.

١٢٥- وأيد وفد **الدانمرك** تنقيحات المبادئ التوجيهية التنفيذية والإطار المنقح لتقديم التقارير الدورية الذي يجعلها أكثر تركيزاً على التأثير وأسئلتها أفضل استهدافاً، كالأسئلة المتعلقة بالشباب. ورأى الوفد في ذلك طريقة بناءة لتركيز تقارير الأطراف بوصفها أداة لرصد تنفيذ الاتفاقية وتأثيرها على أرض الواقع، وأعرب عن تقديره لإدخال موضوع مستعرض. ولاحظ الوفد أن من الصعب الإبلاغ عن السياسات على النحو المحدد في المادة ٧ بسبب الطريقة التي تنظم بها السياسات الثقافية في الدانمرك. وأيد الوفد أيضاً توصية مرفق الإشراف الداخلي بمعالجة المسائل المتعلقة بنوع الجنس على نحو أميل إلى التحليل لبيان أسباب عدم وجود هذه السياسات، ورأى أن تحليل هذه المسائل من منظور ديمقراطي وتمكيني يمثل نهجاً أكثر دقة. ورأى أنه رغم أن هذا قد يصبح موضوعاً مستعرضاً مثيرا للاهتمام لدورة من دورات تقديم التقارير في المستقبل،

فإنه يسلم بموارد الأمانة المحدودة ويدعو إلى ردود فعل بشأن هذه المسألة. وأيّد وفدا **السويد** و**فنلندا** موضوع الدانمرك المستعرض المقترح.

١٢٦- وشدد وفد **السويد** على أهمية تنقيح المبادئ التوجيهية بطريقة لا تزيد من الضغط الواقع على الأطراف والأمانة بما يتجاوز قدراتها الحالية. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن إدراج مسألة مستعرضة لا يتطلب جهداً كبيراً ويستند إلى شيء يجري القيام به بالفعل. وأعرب عن تأييده للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والشباب، ورأى أنه قد يكون من المثير للاهتمام تعميق هذا التركيز في السنوات المقبلة.

١٢٧- وذكّر وفد **البرازيل** بالحد الأقصى لحجم التقارير وهو ٣٠ صفحة وحذّر من إضافة العديد من المواضيع الجديدة. وفيما يتعلق بتحديد القضايا المستعرضة، شدّد على العمل المتبقي بشأن المسائل التي سبق تحديدها واقترح الامتناع عن أي إضافات جديدة. واقترح الاستمرار في تقديم التقارير عن القضايا التي سبق تحديدها، من قبيل المشاركة الرقمية ومشاركة المجتمع المدني. وشدّد على الحاجة إلى تقديم بيانات أكثر اتساقاً إلى الأمانة لتحسين خطوط الأساس المستخدمة لقياس أثر الاتفاقية. وأيد وفد **ألمانيا** هذا التعليق.

١٢٨- وأعرب وفد **فنلندا** عن تقديره للتعديلات المقترحة على المبادئ التوجيهية ولتوضيح الأمانة بشأن الفرع المتعلق بالثقافة والتنمية عن طريق التمييز بين السياسات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الدولية وخطط التنمية على الصعيد الوطني. وبالإشارة إلى المناقشة المتعلقة بالإحصائيات، شدّد على التحديات التي ينطوي عليها تجميع بيانات رصينة من مختلف البلدان واعترف بجودة العمليات التي تحدث في هذا المجال. ورحّب الوفد بتبسيط المؤشرات في عملية تقديم التقارير.

[المراقبون]

١٢٩- وأكد ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** على الافتقار إلى البيانات، مما يعوق المجتمع المدني عن تعزيز قيمة الثقافة في السياق الأوسع للتنمية المستدامة. وأضاف أنه سيكون من المهم للأطراف إشراك المبدعين والفنانين والعاملين في الصناعات الثقافية في جمع الأدلة على قيمة الثقافة للتنمية المستدامة.

١٣٠- وانتقل **الرئيس** بعد ذلك إلى الموافقة على المبادئ التوجيهية ولعدم رؤيته أية اعتراضات أو تعديلات، أعلن اعتماد المبادئ التوجيهية. وشكر الرئيس أعضاء اللجنة ودعا إلى توجيه التحية لهم قبل فتح باب المناقشة للمسائل المستعرضة. وأشار إلى وجود ١٢ مسألة مستعرضة في الإطار الحالي وتكلم عن جدوى تحديد مسائل أخرى. وشجع الأطراف على التعبير عن رأيها بشأن الحاجة إلى ذلك. وأعطى الرئيس الكلمة لكندا لعرض مشروع قرارها المكتوب المقدم إلى الأمانة.

١٣١- وأعرب وفد **كندا** عن تأييده للإطار الحالي. وقال إن اللجنة أوصت في دورتها العادية الثامنة بأن تدرس الأطراف تأثير القضايا الرقمية وإدراجها كمسألة مستعرضة في دورة تقديم التقارير لعام ٢٠١٦. وأبدى تأييد الوفد التام لهذا الاقتراح

واقترح تعديل الفقرتين ٣ و٥ من مشروع القرار لاعتبار القضايا الرقمية من المسائل المستعرضة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وشدد على ضرورة مواصلة العمل بشأن المسائل الرقمية وتوافر الأدوات المناسبة لمعالجة هذه القضايا لدى جميع الأطراف. وأيدت **فرنسا** هذا الاقتراح.

١٣٢- وشكر **الرئيس** كندا على تسليط الضوء على مناقشات اللجنة وعلى تنقيحها المقترح للفقرة ٣. وطلب إلى الأطراف التفكير فيما إذا كانت هناك حاجة لإضافة مسألة مستعرضة وما إذا كانت ستدعم التعديل المقترح.

١٣٣- وتساءل وفد **ألمانيا** عن كيفية دخول المسائل المستعرضة في المناقشة، مذكراً الأطراف بأن الدرس الأول المستفاد من دورة تقديم التقارير في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ هو أن التقارير الدورية قد أدرج فيها مزيد من المعلومات عما كان مطلوباً في البداية. وأضاف أن إعادة قراءة التقارير بشكل متزامن يدل على مدى الترابط بين كثير من العناصر المتعلقة بالإبداع الفني مثل قضايا الجنسين، والمجتمع المدني، وخدمات البث الإذاعي العام، والرقمنة. وأعرب عن تقديره لقرار اللجنة بوصفه تشجيعاً للتعلم التراكمي من التقارير الدورية ولروح إحراز التقدم معاً لدى الأطراف. وأيد الوفد استخدام التقارير لتعميق التفكير في المسائل القائمة التي تتناولها التقارير الدورية بدلاً من إضافة عناصر جديدة. وأيدت هذا الاقتراح وفود **إكوادور** و**الدانمرك** و**المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية** و**النرويج**.

١٣٤- ووافق وفد **الدانمرك** على عدم وجود فهم مشترك للمسألة المستعرضة؛ مشيراً إلى إدراج قضيتي الشباب ونوع الجنس في المبادئ التوجيهية التنفيذية. واقترح استخدام المعلومات بشكل أميل إلى التحليل باستعمال منظور تمكينيّ، وساق كمثال على ذلك الاستفادة بالمعلومات الواردة في المادة ٧ لأغراض العمل في المستقبل. وأيّد وفد **السويد** هذا الاقتراح.

١٣٥- وأشار وفد **كولومبيا** إلى أنه نظراً لانضمامه إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٣ لم يقدم بعد تقريره الأول الذي يقدم كل أربع سنوات. وأعرب عن موافقته على المبادئ التوجيهية التنفيذية بصيغتها المطروحة ودعا إلى إدراج التكنولوجيات الرقمية باعتبارها مسألة مستعرضة. ورأى أن تحليل هذه المسألة يمكن أن يقيس أثر الاتفاقية ويوفر لمحة عن الإبداع في مجال التنمية الاجتماعية. وشدد الوفد على أهمية دراسة أثر الاتفاقية على الإبداع، مبرزاً أوجه الشبه بين العمل على أطر السياسات الوطنية والاتفاقية. وأشار إلى تجربة كولومبيا الخاصة، وأكد أن الاتفاقية ومبادئها التوجيهية ما زالتا تمثلان تقدماً على العمل الجاري في كثير من البلدان. وشدد على ضرورة أن تظل الاتفاقية في هذا الوضع – دائماً أسبق بخطوة، وأن تقدم آراء الخبراء بشأن القضايا الصعبة كالإبداع والوصول إلى المنصات الرقمية ومشاركة المجتمع المحلي في التكنولوجيات الرقمية.

١٣٦- وأكد وفد **السويد** الأهمية الفائقة للانفجار الرقمي العالمي الذي لاحظ أنه موضوع متكرر في المبادئ التوجيهية وبند خاص من بنود جدول أعمال مؤتمر الأطراف. وعلى هذا النحو، أعرب عن تفضيله توجيه دفعة للعمل الجاري الاضطلاع به بالفعل بشأن نوع الجنس بوصفه بأنه مسألة مستعرضة.

١٣٧- ودعا وفد **إكوادور** إلى مواصلة مناقشة المسائل المستعرضة، مؤكدا على أن القضايا الرقمية، وإن كانت مهمة، ليست المسألة المستعرضة الوحيدة التي تحتاج إلى دراسة. وأوضح أن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والإدماج

الاجتماعي أمثلة أخرى على المسائل التي تدخل في نطاق الاتفاقية وتستدعي الإدراج بوصفها مسائل مستعرضة. واستطرد قائلاً إن هناك مسائل أخرى مدرجة في المبادئ التوجيهية التنفيذية، مثل التعاون الدولي، والثقافة والتنمية، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وهي أيضاً جديرة بالمناقشة.

١٣٨- وأعرب **الرئيس** عن تأييده لإضفاء عمق على المسائل القائمة بالفعل من هذا النوع. وأشار إلى مناقشة اليوم السابق في اجتماع فريق التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي التي رأت فيها كثير من البلدان الـ ٢٨ المشتركة أن للمجتمع المدني أهمية حيوية في عمليات التنوع الثقافي. وأضاف أن هناك مواضيع عديدة تحتاج إلى تعمُّق.

١٣٩- وشدّد وفد **فرنسا** على أن المسائل الرقمية تكتسي أهمية قصوى وتستحق الاهتمام الكامل من جانب الأطراف، حتى مع إيلاء الاعتبار للتحفظات المثارة.

١٤٠- وأكد وفد **النرويج** على العمل الهام الذي ينطوي عليه وضع التقارير التي تقدم كل أربع سنوات وعلى معدل تقديم البلدان لهذه التقارير الذي يبلغ ٦٠ في المائة؛ داعياً إلى توخي الحذر في إدراج التزامات جديدة للإبلاغ رغم أهمية القضايا المطروحة في المناقشات وملاءمتها.

١٤١- وذكّر وفد **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية** بوجود عدد كبير من المسائل ذات الأولوية التي سبق تحديدها وبمشكلة قياس الرقمنة. وأشار الوفد إلى مسائل من قبيل المساواة بين الجنسين واستراتيجيات الشباب، وشدد على السهولة النسبية التي يمكن بها للحكومة الوطنية أن تقدم تقارير عن استراتيجياتها في هذه المجالات. ومع إدراك الوفد لالتزامه بتقديم التقرير في عام ٢٠١٦، أقر بصعوبات الإبلاغ عن استراتيجيات الرقمنة لأنها متجذرة بشكل كبير في التعبير عن الأنشطة الثقافية.

١٤٢- ووافق وفد **المكسيك** على أن هناك كثيراً من المسائل المستعرضة الهامة في سياق الاتفاقية. واستدرك قائلاً إنها تحتاج إلى التشاور والتعاون مع السلطات الوطنية والعديد من السلطات الأخرى، لكل منها أولوياتها الخاصة. وأكد أنه بسبب أهمية المسألة المستعرضة، فإن الوعي بكثافة العمل الذي تنطوي عليه أمر بالغ الأهمية. وأيّد هذا الموقف وفدا **تونس** و**مصر**.

١٤٣- وأعاد **وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية** التأكيد على نسبة الـ ٤٠ في المائة من البلدان التي لم تقدم بعد تقريراً، مشيراًإلى أن بلده واحد منها. ووصف هذا الأمر بأنه نتيجة للعمل بسرعتين مختلفتين، وسبق بعض البلدان لبلدان أخرى. وبالنظر إلى ضرورة تقديم البلدان المتخلفة عن الركب تقاريرها والعمل الذي ينطوي عليه إعداد أول تقرير، رأى الوفد أن إضافة موضوع مستعرض من شأنه أن يضيف إلى عبء العمل. وعلاوة على ذلك، أشار إلى عدم وجود تحليل سليم للسبب في عدم تقديم ٤٠ في المائة من البلدان تقاريرها في الوقت المناسب، واقترح تبطئة عملية الإبلاغ.

١٤٤- وأكد وفد **تونس** مجدداً العمل الإضافي الذي سيقع على عاتق الأمانة والمكلفين بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، نتيجة لإدراج موضوع مستعرض. وأشار إلى الصعوبة التي تجدها بعض البلدان في إعداد التقارير والدعوات التي توجهها التماساً للمساعدة التقنية في هذا الصدد، ودعا إلى إيلاء مزيد من الوقت والتفكير لهذه المسألة. وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد أن بعض البلدان لم تتمكن بعد من تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً، وشدد على أن إضافة تعقيدات أخرى من شأنها أن تحول بينها وبين مواكبة البلدان التي تسبقها في عملية التنفيذ. واختتم بقوله إن الاتفاقية لا تزال في أَوْجِها وتحتاج إلى إيقاع أكثر توازناً بين البلدان.

١٤٥- وسلم وفد **كينيا** بأهمية المسألة الرقمية، مشيراً إلى المشاكل العديدة المحيطة بالرقمنة التي أثيرت خلال جلسة تبادل الآراء. وشدد على عدم وجود بنية تحتية للربط الرقمي في كثير من البلدان الأفريقية النامية، ولاحظ أن معظم المناقشات بشأن قضية الرقمنة تخوض فيها بلدان لديها هذه البنية التحتية قائمة بالفعل. وأوضح أن معظم الصناعات الثقافية في أفريقيا توجد في مناطق ريفية تفتقر إلى القدرة على الاتصال الإلكتروني والكهرباء والمعرفة بها بين المنتجين في المجال الثقافي. واستطرد قائلاً إن التنمية عملية تدريجية، مشيراً إلى ضرورة أن تتخذ الاتفاقية تدابير خاصة لتسهيل النفاذ الرقمي في البلدان النامية. واختتم بأنه، بدون هذه المساعدة، سيكون من الصعب على هذه البلدان أن تقدم تقارير عن المسائل الرقمية.

١٤٦- وأكد وفد **إسبانيا** كذلك على العمل الإضافي الذي سينطوي عليه إعداد التقرير بإضافة مسألة مستعرضة. واقترح عدم إدراج المسألة المستعرضة إلا في التقرير الدوري الثاني للبلد المعني، وأن يقتصر التقرير الأول على ملخص شامل للعمل الوطني الجاري تنفيذه بشأن تنفيذ الاتفاقية.

١٤٧- وشدّد وفد **مصر** على تعقيد استخدام التكنولوجيا الرقمية، وهي مسألة يعتبرها أمراً تتزايد أهميته البالغة وصعوبة التعامل معه بالنسبة للحكومات والمجتمعات المدنية في المنطقة العربية. وأقر بكل من أهمية المسائل المستعرضة والصعوبة التي ينطوي عليها تنفيذها، وأبرز الحاجة إلى الوقت والمساعدة التقنية لإيجاد فهم أفضل للاتفاقية يتواكب مع التقدم الذي تحققه فيما يتعلق بالمسألة الرقمية.

١٤٨- ودعا **الرئيس** المراقبين إلى أخذ الكلمة.

[المراقبون]

١٤٩- وأشار ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** إلى أنه سيتم الإبلاغ عن المسائل الرقمية سواء اختيرت أو لم تُختر كمسألة مستعرضة. ورأى أن أهمية الحاجة إلى تحديد نطاق المسألة الرقمية من حيث صلتها بالسياسة الثقافية تعزى إلى ضخامة حجم المسألة ذاتها.

١٥٠- وأشار السيد فريدريك جاكمين، ممثل منظمة **أفريكاليا**، إلى الرقمنة باعتبارها مسألة مستعرضة فيما يتعلق بعمل خبير اليونسكو الميسّر في مجال السياسة الثقافية وبدوره لتقديم المساعدة في إعداد كتاب أبيض للمجتمع المدني يرتبط ارتباطاً

وثيقاً بهذا الموضوع، وأبرز تزايد نشر المنتجات الثقافية عن طريق القنوات الرقمية التي تتضاعف بسرعة، وتزايد الحاجة إلى التكيف مع الرقمنة.

١٥١- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بأن الشباب ونوع الجنس مدرجان في الإطار المعتمد حديثاً لتقديم التقارير وأن بعض المسائل الأخرى المدرجة في الإطار مستعرضة في حد ذاتها. وقالت إن التحليلات المستعرضة التي تعدها الأمانة مع خبراء، على سبيل المثال، في القضايا الرقمية، وتنوع وسائط الإعلام، والمجتمع المدني، تحظى بتقدير كبير من الأطراف. وأضافت أنه سيجري دائماً إدراج تحليل للقضايا الرقمية لأن معظم المعلومات التي تجمع من التقارير تتناول مسائل رقمية؛ ولذلك فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان ينبغي زيادة هذا التركيز داخل الأطر القائمة. وأشارت أمينة الاتفاقية إلى قرار سابق للجنة يقضي بأن تقدم الأطراف إفادة عن المسائل الرقمية، فقط إن أمكنها ذلك، ورأت أن القرار يدل على أن هذا الموضوع اختياري. وقالت إن ذلك يمكن أن يتيح للأطراف فرصة للوقوف على التحديات. وذكّرت المؤتمر بأن الهدف من التقارير الدورية ليس مقارنة التقدم الذي تحرزه البلدان في تنفيذ الاتفاقية وإنما بالأحرى أن تكون أداة لتبادل المعلومات بين الأطراف. وأوضحت أن مهمة الأمانة تتمثل في أخذ المعلومات التي يتم جمعها من هذه التقارير وإعادة إبلاغها إلى الأطراف لاستلهامها في العمل في مجال السياسات وتنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٥٢- ولاحظ **الرئيس** أن المسألة المستعرضة لا يمكن اعتمادها إلا بتوافق الآراء. وتساءل، في ضوء الافتقار الملحوظ إلى توافق الآراء، عما إذا كان يمكن حذف الفقرة ٥ من القرار المقترح.

١٥٣- وطلب وفد **البرازيل** إلى الأمانة أن تقترح فقرة تتماشى مع اقتراحه المتعلق بخيار أن يكون الموضوع المستعرض هو المسائل الرقمية ولكن مع مراعاة المرونة بحيث يمكن للبلدان الراغبة في الإفادة عن هذه المسألة أن تفعل ذلك دون فرض عبء إضافي على عملية تقديم التقارير.

١٥٤- وأعرب وفد **السودان** عن بعض تحفظات بشأن النقطة ٥ المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية في ضوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية في عدد من المناطق وفي بعض البلدان العربية-الأفريقية. وأشار إلى مداخلتي كينيا ومصر بشأن هذه النقطة، وأبرز أن أولويات هذه البلدان هي توفير الغذاء والمأوى والأمن وليست مسألة التكنولوجيات الرقمية.

١٥٥- وأيّد وفد **الدانمرك** اقتراح الرئيس حذف الفقرة ٥. واقترح، إذا لم يكن ذلك ممكناً، النص التالي "يقرر أن تقترح اللجنة معايير لاختيار المسائل المستعرضة الممكنة في المستقبل، مع مراعاة الموارد البشرية والمالية المطلوبة". وأيّد هذا الاقتراح وفدا **السويد** و**مصر**. وعارضه وفد **جمهورية تنزانيا المتحدة**.

١٥٦- وأكد وفد **كندا** مجدداً أنه نظراً للتطور الرقمي المستمر، ينبغي إدراج المسائل الرقمية في التقارير الدورية للتمكين من جمع البيانات الاستراتيجية خلال دورة الإبلاغ التي تبلغ أربع سنوات. وأعرب عن تأييده لاقتراح بإدراج المسألة الرقمية كخيار للبلدان التي ترغب في الإفادة بشأنها. وأيّدت ذلك وفود **تنزانيا** و**جمهورية الكونغو الديمقراطية** و**كولومبيا**.

١٥٧- واقترح **الرئيس** الاستعاضة عن كلمة "سوف" بعبارة "يجوز أن" في الفقرة ٥ لجعلها أقل إلزاماً من الوجهة القانونية.

١٥٨- وشدّد وفد **تونس** على صعوبة قيام كثير من البلدان بإعداد تقريريها الدوريين الأول والثاني، وأيد الاقتراح الذي يقضي بأن تختار البلدان الموضوع المستعرض الذي ترغب في معالجته في تقاريرها وفقاً لأولوياتها الخاصة. وأضاف أن من شأن الموضوع المستعرض المفتوح أن يتيح مزيداً من الإبلاغ عن نقاط القوة مما ييسّر تبادل الممارسات الجيدة.

١٥٩- وطالب وفد **كولومبيا** بتوضيح ما يشمله الإبلاغ عن التكنولوجيا الرقمية، واقترح إجراء مناقشات أوسع نطاقاً لتعريف التكنولوجيات الرقمية على نحو أفضل بوصفها وسائل وغايات وعوامل. ودعا، علاوة على ذلك، إلى استخدام صياغة مرنة تسمح للبلدان بتحديد المواضيع المستعرضة التي تريد إدراجها وفقاً لخصائصها الوطنية.

١٦٠- وأكد وفد **جمهورية الكونغو الديمقراطية** من جديد أهمية المسألة الرقمية وأيد تأييداً كاملاً الإفادة عن التكنولوجيا الرقمية بوصفها مسألة مستعرضة كأحد الخيارات في دورة تقديم التقارير للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

١٦١- وأعرب وفد **كينيا** عن موافقته المحدودة، موضحاً أنه يمكن الإبلاغ عن التكنولوجيات الرقمية بوصفها مسائل مستعرضة خلال دورة ٢٠١٦-٢٠١٩ اعتماداً على قدرات البلدان واستبعاد البلدان التي تقدم تقاريرها لأول مرة.

١٦٢- وأشار وفد **مصر** إلى أنه في ضوء التعليقات التي أدلى بها السودان وتونس، يمكن أن تؤدي الصياغة إلى حدوث ارتباك وعمل إضافي يشكل عبئاً على بعض الحكومات وعلى المسؤولين عن إعداد التقارير. وذكر أنه، رغم تفكيره في الحذف الكامل للفقرة ٥، يتفق مع الاقتراح المقدم من الدانمرك.

١٦٣- وأبرز وفد **جمهورية تنزانيا المتحدة** أنه رغم قدرة بعض البلدان على تقديم تقرير عن المسألة المعنية، مثل التكنولوجيا الرقمية، لا يزال في وسع البلدان التي لا يمكنها أن تقدم تقارير عنها أن تفيد بشأن التحديات التي تحول دون إحرازها تقدماً في هذه المسألة. وبهذه الطريقة يمكن للأطراف أن تتعلم من تجربة بعضها البعض مما يجعل التقارير المستعرضة فرصة جيدة للبلدان المتخلفة للاستعانة بتجارب الأطراف الأخرى على تحقيق تقدم. وشدد على الطابع غير الإلزامي للمسألة المستعرضة الاختيارية، وخلص إلى أن وصف الصعوبات بالتفصيل يمثل عنصراً أساسياً في عملية الإبلاغ.

١٦٤- وطلب **الرئيس** إلى الأمانة أن تضع على الشاشات التعديل الأخير للقرار ٩ ب المقدم كتابةً من **البرازيل** و**الدانمرك** و**فرنسا** و**كندا** و**كولومبيا**. وقرأ الرئيس الفقرة "يقرر أن تختار الأطراف بحرية الموضوعات ذات الصلة بالاتفاقية التي ترغب في معالجتها في إطار المسائل المستعرضة خلال دورة ٢٠١٦-٢٠١٩". وطلب إلى الأطراف النظر في القرار المقترح ورحب بتوافق الآراء. وتساءل الرئيس عما إذا كانت هناك أي اعتراضات ولعدم وجود أي اعتراض، أعلن اعتماد القرار 5.CP 9b بصيغته المعدَّلة.

اعتُمد القرار 5.CP 9b بصيغته المعدلة.

البند ١٠ تقرير الأمانة عن الصندوق الدولي للتنوع الثقافي واستراتيجية جمع الأموال (الوثيقة CE/15/5.CP/10، و CE/15/5.CP/INF.10)

١٦٥- افتتح **الرئيس** البند ١٠ من جدول الأعمال ودعا أمينة الاتفاقية إلى عرض الوثائق.

١٦٦- وعرضت **أمينة الاتفاقية** وثيقة العمل ١٠.

فقالت إن الصندوق أطلق النداءين الخامس والسادس لتقديم طلبات التمويل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و٢٠١٥، تنفيذاً لإطار زمني جديد بعد اعتماد المبادئ التوجيهية المنقحة للتنوع الثقافي التي اعتُمدت في أثناء المؤتمر الرابع للأطراف. واستطردت قائلة إن فريق خبراء مؤلفاً حديثاً من ستة أعضاء اضطلع بتقييم طلبات التمويل المؤهلة للنداء الخامس، مما أسفر عن موافقة اللجنة على ٧ مشاريع في دورتها العادية الثامنة. أما فيما يتعلق بالنداء السادس لتقديم طلبات التمويل، فذكرت أنه تم استحداث منبر جديد على الإنترنت لعملية تقديم الطلبات والاختيار الأوّلي لتيسير أخذ الأمانة بعملية أكثر كفاءة لضمان الشفافية في عملية اتخاذ القرارات. وذكرت أن مجموع طلبات التمويل المتعلقة بالنداء السادس يبلغ ٢٩٤ طلباً مقدمة من ٨٢ بلداً وتمثل ٦٣ مؤسسة عامة و٢١٩ منظمة غير حكومية و١٢ منظمة غير حكومية دولية. وبيّنت أن ٣٦ في المائة من طلبات التمويل المقدمة هي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٢٧ في المائة من أوروبا، و٢٢ في المائة من أفريقيا، و٨ في المائة من آسيا والمحيط الهادي، و٦ في المائة من المنطقة العربية. وتم اختيار ٨٥ طلب تمويل مسبقاً من ٥٣ بلداً.

واسترسلت قائلة إن اللجنة، في دورتها العادية الثامنة، دعت مؤتمر الأطراف إلى النظر في أنسب المعايير لتخصيص أموال الصندوق مع التركيز على الاستدامة والحاجة وطبقتها الأمانة. وأفادت بأن الأمانة نفذت بالكامل معظم توصيات مرفق الإشراف الداخلي في المبادئ التوجيهية المنقحة للصندوق، على النحو المبين في الملحق ١ بالوثيقة الإعلامية ١٠. ووُضع إطار للإدارة القائمة على النتائج للصندوق الدولي للتعدد الثقافي لرصد وتحسين أدائه وتحديد ما إذا كان يحقق أهدافه، وهو يرد في الملحق ٢. وقالت إن ثمة حاجة إلى موارد مالية إضافية ليُدمج فيه إجراء فعال للإدارة القائمة على النتائج من أجل ضمان الكفاءة في رصد المشاريع. وذكرت أن اللجنة في دورتها العادية الثامنة طلبت إلى الأمانة أن تطبق بانتظام سياسة استرداد التكاليف عند استخدام موارد الصندوق لأغراض الإدارة المباشرة للمشاريع، بما يشمل التنفيذ والرصد.

وأشارت أمينة الاتفاقية إلى أن المديرة العامة لليونسكو ستقدم اقتراحاً في الدورة السابعة والتسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي لتعديل وخفض معدل تكاليف دعم البرامج المعيارية للمشاريع المقبلة مع تحميل تكاليف متغيرة مباشرة وغير مباشرة يمكن تحديدها. وأضافت أن أثر المرحلة الأولى من استراتيجية جمع الأموال يتجلى في أنه تم جمع ٧٥ في المائة من المبلغ المستهدف البالغ ١,٤ مليون دولار في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وحزيران/يونيو ٢٠١٤ بواسطة حوالي ١٥ في المائة من الأطراف، ولا تشكل المساهمات السنوية والمنتظمة خلال هذه الفترة سوى ٧ في المائة فقط من هذا المبلغ. وبدأت المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية في تموز/يوليو ٢٠١٤ للحصول على موارد بديلة، معظمها من القطاع الخاص

والأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة. وأعلنت أن الأمانة ستنشئ ملفات حالات مخصصة مستحقة للدعم، وتحدد المزايا الرئيسية بمثابة نقاط ترويجية، وتضع طرائق مختلفة للشراكة مع الشركاء المحتملين. وقالت إن اللجنة في دورتها العادية الثامنة طلبت إلى الأمانة أن تلتمس شركة مهنية متخصصة في جمع الأموال لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ وإن ذلك سيتم في الوقت المناسب.

واستطردت قائلة إن الأمانة أعدت أدوات اتصال مختلفة وتشجع بقوة جميع الأطراف على استخدامها وتوزيعها على نطاق واسع، بما في ذلك ٦ أشرطة فيديو وثائقية لمشاريع. وشدّدت على الحاجة إلى تقديم دعم مالي طوعي منتظم من نصف الأطراف على الأقل قبل نهاية عام ٢٠١٨، وعلى اقتراح بأن توجّه الأمانة رسالة مناشدة رسمية تذكر فيها نسبة ١ في المائة التي تساهم بها كل دولة عضو في الميزانية العادية لليونسكو. وبيَّنت أن الصندوق يواجه تحديات تجعل من الصعب ضمان أدائه في المستقبل. وأولها الافتقار إلى الموارد البشرية اللازمة لإدارة الصندوق، ورصده وتقييم مشاريعه، والتنفيذ الكامل لاستراتيجيته الخاصة بجمع الأموال والاتصال. وأقرت أمينة الاتفاقية بأنه في حين تم جمع تبرعات قدرها ما يقرب من ٧,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٧، فإن هذا لا يتفق مع التوقعات المتزايدة والعدد الكبير من الطلبات النوعية المقدمة للصندوق. وأوضحت أن ١٤ بلداً ومانحاً واحداً من القطاع الخاص قد ساهموا بنحو ٦٠٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة. وتؤلف الميزانية على أساس الأموال المتاحة بحلول ٣٠ يونيو من كل عام. وفي حالة عدم وجود مساهمات إضافية بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٦، ستواجه اللجنة مرة أخرى الحاجة إلى اختيار ما بين ٥ و٧ مشاريع من النداء السادس لتقديم المشاريع. ولا يزال إبراز الصندوق، ولا سيما فيما بين المانحين المحتملين من القطاع الخاص، يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمانة في السنوات المقبلة والتي تتطلب دعماً من الأطراف.

١٦٧- وشدّد **الرئيس** على التحدي المتمثل في عدم تناسب موارد الصندوق والقيود المفروضة على تمويل المشاريع، وأكد على ضرورة قيام الأطراف بالتفاوض مع حكوماتها على تقديم المساهمات ذات الأهمية الحاسمة للصندوق ومواصلة بذل جهودها الجماعية لإشراك الجهات المعنية كافة. ثم فتح الرئيس باب المناقشة.

١٦٨- وذكّر وفد **النرويج** بالمشاريع العديدة لبناء القدرات التي تم إنشاؤها من خلال الصندوق وأيّد تركيز مرفق الإشراف الداخلي على استدامة المشاريع وأثرها الهيكلي. وأعرب عن عدم تيقُّنه من كيفية ربط القابلية للتطبيق بالحاجة، وطلب إلى الأمانة تقديم تفاصيل إضافية بشأن هذه النقطة. وكرّر توصيات المرفق بتجنب التداخل عن طريق إيجاد أوجه تآزر بين الصناديق.

١٦٩- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى الملحق ١ بالوثيقة ١٠ التي تتضمن تقريراً عن حالة تنفيذ توصيات مرفق الإشراف الداخلي. وقالت إن من المهم، تجنباً التداخل، التمييز بوضوح بين أهداف الصناديق المختلفة وتبادل الرأي في المسائل المنهجية المتعلقة بإدارة الأموال، مثل تجهيز الطلبات وعرض النتائج. وشددت على الاختلاف الكامل في الأهداف وإجراءات تقديم الطلبات بين الصندوق الدولي للتنوع الثقافي والصندوق الدولي لتعزيز الثقافة، على سبيل المثال، وأكدت

أن أهداف صندوق التنوع الثقافي قد روعيت في المبادئ التوجيهية المنقحة لدعم بناء القدرات في الميادين ذات الصلة بالاتفاقية. وأضافت أن المسائل المشار إليها في توصيات مرفق الإشراف الداخلي فيما يتعلق بالاستدامة والأثر الهيكلي تم تعميمها في جميع مراحل إجراءات إدارة الصندوق، بما في ذلك تقييم المشاريع.

١٧٠- وشكر وفد **البرازيل** الأمانة على الفقرة ٣٠ المتعلقة بإصدار النداءات من أجل المساهمات العادية مع ذكر المساهمة بنسبة ١ في المائة، حيث وصفها بأنها مهمة بالنسبة للحكومات في المعالجة الداخلية لطلبات المساهمات الطوعية. وأعرب عن تأييده هدف التمويل الشامل لعام ٢٠١٨ الوارد تفصيله في الفقرة ٢٧، مؤكداً على أهمية هذا الهدف. وأثار الوفد كذلك مسألة شعور مقدمي الطلبات للصندوق الذين لم يتمكنوا من الحصول على التمويل بخيبة الأمل بسبب القيود المفروضة على الموارد، وطلب إلى الأمانة أن تقدّم تعليقاً إضافياً على الجملة الأخيرة في الفقرة ٢٧.

١٧١- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى العديد من المشاريع العالية الجودة التي لا يمكن تمويلها من آخر دعوة لتقديم المقترحات كدليل على الحاجة إلى زيادة التمويل. وسلطت الضوء على آلية التوزيع الجديدة المطروحة التماساً لموافقة الأطراف، التي من شأنها أن تسهل الحصول على مساهمات من الحكومات. واستدركت قائلة إنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، بالنظر إلى أن ١٤ طرفاً فقط من أطراف الاتفاقية البالغ عددها ١٣٩ طرفاً ساهمت في الصندوق في الأشهر الاثني عشر الماضية، وأن الأمر يحتاج إلى مساهمات من نحو ٦٠ طرفاً إضافياً لتحقيق هدف التمويل لعام ٢٠١٨.

١٧٢- وسلط **مساعد المديرة العامة لقطاع الثقافة** الضوء على العجز الخطير في الموارد الذي يؤثر على قطاع الثقافة بأكمله واتفاقياته بالتوازي مع الضغط الكبير على القطاع لمعالجة قضايا ثقافية خطيرة مثل حماية التراث الثقافي من الدمار الناجم عن النزاعات والأزمات. وقال إن قطاع الثقافة يبذل قصارى جهده بمساعدة المديرة العامة في سياق القيود المالية الشديدة التي تواجهها اليونسكو ككل. وطلب مساعد المديرة العامة المساعدة من جميع الدول الأعضاء؛ مؤكداً عجز الصندوق عن تقديم المزيد في غياب مساهمات إضافية وأن ما يمكنه تحقيقه يمثل معجزة في ضوء الصعوبات التي يواجهها. وشجع الأطراف على التماس المساعدة لتغطية احتياجاتها في مجال التعاون الدولي.

١٧٣- وأشار **الرئيس** إلى ضرورة أن يعالج المجلس التنفيذي هذه المسألة ويعيد النظر في أوضاع الموارد المالية والبشرية للاتفاقيات الثقافية ذات الأهمية المحورية لليونسكو.

١٧٤- واقترح وفد **الدانمرك** إدراج بُعد القيمة مقابل المال في التقييم المقرر للصندوق في عام ٢٠١٧، للتحقيق في كفاءة استخدام موارد الصندوق من قبل الأمانة ومقدمي الطلبات للصندوق. وتساءل عما إذا كان من الممكن فرض إيقاف مؤقت لتمويل المشاريع من أجل التركيز حصراً على تنفيذ استراتيجية جمع الأموال إلى أن يتم الحصول على مزيد من التمويل. وأوضح أن القيام بذلك من شأنه أن يوفر على البلدان جهد إعداد طلبات لمشاريع لا يمكن تمويلها. وأضاف أن من شأن التنفيذ الكامل والناجح لاستراتيجية جمع الأموال أن يتيح للصندوق تلبية الطلبات على نحو أفضل في المستقبل.

١٧٥- وأقرَّ وفد **سويسرا** بالتقدم المحرز على صعيد أهداف الصندوق وتقييم مشاريعه. وتساءل عن الكيفية التي تعمل بها اليونسكو والأمانة على إبراز المشاريع المدعومة والتعاون مع المساهمين المحليين في المشاريع من أجل تعزيز أوجه التآزر والتبرعات على الصعيد الوطني. وطلب نشر مجموع المساهمات الخارجة عن الميزانية التي يتلقاها الصندوق.

١٧٦- وذكّرت **أمينة الاتفاقية** بالمبادئ التوجيهية المنقحة للصندوق، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في حزيران/يونيو ٢٠١٣، والتي تحدد الجدول الزمني لعمليات تقييم الصندوق بما في ذلك التقييم التالي المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٧. وقالت إن الأمانة تبذل قصارى وسعها في إطار البنية التحتية القائمة للعمل مع المكاتب الميدانية بشأن الرصد المباشر للمشاريع، ومع شبكات المجتمع المدني ذات الدراية بالمشاريع، ومع المديرين لجمع التعليقات. وأشارت أمينة الاتفاقية إلى أنها تعتمد على شبكة التواصل هذه بالإضافة إلى زيارات المشاريع في الموقع لتكوين إحساس حقيقي بالمشاريع وإنجازاتها. ونظراً لأن الزيارات الميدانية تؤدي إلى إنشاء مقاطع فيديو للمشاريع، فإن الذين على اتصال مع مديري المشاريع ونقاط الاتصال يُدعون للإدلاء بشهادات على نجاح المشاريع. وأضافت أن المؤشرات الموضوعة تساعد على رصد المشاريع من حيث الاحتياجات والاستدامة. وقالت إن هناك تعليقات إيجابية تفيد بأن التمويل الأوّلي المقدم من الصندوق لبعض المشاريع يؤدي إلى استثمارات غير عادية من جانب الحكومات والقطاع الخاص من أجل استمرار تلك المشاريع. وقد أشار فريق الخبراء إلى الصندوق بأنه ابتكاري، ويقدم الدعم لمشاريع يحافظ عليها التمويل الحكومي بمجرد تحقيقها نتائج إيجابية.

١٧٧- وذكر وفد **الأرجنتين** المشروع الممول من الصندوق الذي يتسم بأهمية لسياستها العامة. ووصف الصندوق بأنه مجال لاستخدام الممارسات الجيدة في الحصول على الدعم للمشاريع وتحسين صورة الاتفاقية. وقال إنه ينبغي تقييم استراتيجية الصندوق بوصفها فرصة للدول لتقديم مساهماتها وإعادة تقييم سياساتها العامة. وفي ضوء تزايد طلبات التمويل، شدد الوفد على ضرورة زيادة قدرة الصندوق على الاضطلاع بمشاريع إضافية وتعزيز تلك القدرة بكفالة التمويل المستدام. وأشار إلى وجود استراتيجية مستمرة داخل فريق الاتصال لزيادة تأثير المجموعات الإقليمية، واقترح زيادة التركيز على اللجان الوطنية وطلب الدعم للمشاريع داخل المناطق. وأكد الحاجة إلى العمل مع اللجان الوطنية لإبراز المشاريع التي يدعمها الصندوق، والقيام بأعمال طلب المساهمات على الصعيد الوطني. وأكد الوفد وجود خطط لزيادة إبراز الصندوق في احتفالاته بالذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية.

١٧٨- وأكد وفد **سانت لوسيا** مجدداً الأثر الإيجابي لمشاريع الصندوق بالنسبة للأطراف وأبرز ضرورة التركيز على النتائج الإيجابية للمشاريع الممولة. وشدد على أن الأساس الطوعي للمساهمات ينتج عن حل وسط من جانب الأطراف للتوفيق بين صياغة الاتفاقية وتشريعات بعض الأطراف التي تمنع التصديق عليها نظراً لإدراج كلمة "إلزامية". وذكّر بأنه عندما اعتُمدت الاتفاقية وفيها كلمة "طوعية"وعدت جميع الأطراف بأن تساهم بنسبة ١ في المائة على الأقل من ميزانيتها على أساس سنوي منتظم كما لو كانت إلزامية، تمشياً مع الاتفاقيات الأخرى. وأكد المندوب أنه لم يتم الحفاظ على هذا الوعد، واعترف بالتحدي التقني الذي تواجهه بعض وزارات المالية في رفض الدفع في حالة عدم وجود فاتورة، وأشار إلى الجهود التي تبذلها اليونسكو لاستحداث فاتورة طوعية ترسَل إلى جميع الأطراف لتسهيل الاشتراكات العادية. وأشار الوفد إلى الروح

التي توجه موارد الصناديق المتعددة الأطراف إلى أولويات متفق عليها بصفة جماعية، مؤكداً أن معظم التمويل الخارج عن الميزانية يوجه نحو أولويات فرادى المانحين. وبناء على ذلك، أكد إصرار بلده على المساهمة في الصندوق، ودعمه لتقييم الصندوق، وطلبه إلى الأمانة أن تواصل الإبلاغ عن المشاريع الناجحة باعتبارها ممارسات جيدة. وأيّد هذا الموقف وفدا **البرازيل** و**بربادوس**.

١٧٩- وشكر **مساعد المديرة العامة لقطاع الثقافة** سانت لوسيا على الإشارة إلى الحلول التوفيقية التي تم التوصل إليها أثناء المفاوضات الأولية للاتفاقية، مؤكدا أنه تم وضع رسالة للتبرعات إلى الصندوق وستوجه إلى الأطراف عقب المؤتمر مباشرة من أجل تلبية التحدي التقني، وأعرب عن أمله في تحقيق نتيجة إيجابية لهذه "الفاتورة الطوعية".

١٨٠- وكرّر وفد **البرازيل** "اتفاق الشرف" الوارد في القرار الأوّلي بشأن الصندوق وأثنى على الأمانة بخصوص الفاتورة الطوعية. وأشار إلى مناقشة أجرتها اللجنة بشأن الحاجة إلى آلية للاعتراف بقيمة المشاريع الجيدة التي لا يمكن أن يدعمها الصندوق واقترح وضع وسيلة لتوصية رسمية أو موافقة رسمية باسم اليونسكو أو الاتفاقية أو فريق الخبراء -توجَّه بطلب تقديم مساهمات للصندوق خصيصاً لأجل هذه المشاريع. وسأل عما إذا كان يمكن القيام بذلك، وإذا كان الأمر كذلك فماذا تكون الخطوات اللازمة. ولم تؤيد **بربادوس** هذا الاقتراح.

١٨١- وأشار وفد **بربادوس** إلى قواعده الوطنية الصارمة فيما يتعلق بالشؤون المالية والمراجعة على أساس خطة خمسية، وشدّد بقوة على ضرورة تقديم فاتورة للوفاء بلوائح وزارة المالية، واقترح إدراج نطاق لحجم المساهمات في تلك الفاتورة. وطلب الوفد أن تستكشف اليونسكو الآليات التي يمكن للبلدان من خلالها تقديم الدعم.

١٨٢- وأقرّ وفد **باراغواي** بأهمية الصندوق الذي يمكّن التعاون مع المجتمع المدني والشباب في إعداد المشاريع، وأشار إلى تجربة بلده في إعداد مشروع منطقة سكنية كدليل على ذلك. وسلط الضوء على أهمية إتاحة فرص ثانية أمام المشاريع المختارة مسبقاً التي لا تتمكن من الحصول على التمويل بسبب القيود المالية، وطلب إبداء معايير واضحة توفر التوجيه بشأن قبول الطلبات.

١٨٣- وأكدت **أمينة الاتفاقية** إعداد أدلة لتقديم طلبات المشاريع يستعان فيها بأمثلة جيدة للمشاريع كأساس للمشورة بشأن تصميم المشاريع. وقالت إنه في حين يمكن تطوير المساعدة في تصميم المشاريع، فما لم توجد أموال في الصندوق، ستظل هناك أعداد متزايدة من طلبات التمويل عالية الجودة وتزايد في التوقعات بالنسبة للصندوق نتيجة لذلك. وأعربت أمينة الاتفاقية عن أملها في موجة من المساهمات الجديدة لزيادة عدد المشاريع الممولة في العام المقبل، مؤكدة أنه على الرغم من إمكانية وضع آلية للتمويل الخاص بمشاريع محددة، فإن أولوية الأمانة، كما أكدت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر، تتمثل في زيادة الأموال لدى الصندوق حتى يمكن تمويل هذه المشاريع.

[المراقبون]

١٨٤- وشدد ممثل **الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية** على عدم وجود أموال لتوفير الدعم لفرادي المشاريع على النحو الذي اقترحته البرازيل. ولاحظ الممثل أن معظم مديري المشاريع يدركون الحاجة إلى جمع الأموال، وهو مجال اختصاص يتعلق بإدارة أنشطة جمع الأموال والصلات بين الجهات المانحة. واقترح الممثل وضع استراتيجيات لإجراء مشاورات متعددة الأطراف ومتعددة الاتجاهات مع المانحين المحتملين لتنظيم أنشطة جمع الأموال وضمان الاستدامة الطويلة الأجل لأهداف الصندوق والاتفاقية.

١٨٥- وطلب **الرئيس** من الأمينة وضع مشروع القرار على الشاشة، وذكّر بمناقشات الاتفاق على المساهمات السنوية بنسبة ١ في المائة للصندوق. وأكد الرئيس أنه لم ترد أي تعديلات خطية وقرأ مشروع القرار فقرة فقرة مع إشارة خاصة إلى اعتماد الفقرة ٦، موضوع المداخلات السابقة، والفاتورة الطوعية لاستخدامها فيما يتعلق بالفقرة ٨. ولعدم وجود أي اعتراضات، أعلن الرئيس اعتماد مشروع القرار.

اعتُمد القرار 10 CP.5.

البند ١١ المعاملة التفضيلية والتشاور والتنسيق على الصعيد الدولي: تقرير بشأن المادتين ١٦ و٢١ من الاتفاقية (الوثيقة CE/15/5.CP/11)

١٨٦- بالإشارة إلى الوثيقة ١١، أعرب **الرئيس** عن أمله في أن يكون العديد من الأطراف قد حضروا جلسة نقاش الخبراء بشأن هذا الموضوع التي نظمتها الأمانة بناء على طلب اللجنة في قرارها 8.IGC.12. ودعا الرئيس أمينة الاتفاقية إلى عرض التقرير.

١٨٧- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى أن مؤتمر الأطراف في دورته العادية الثالثة المعقودة في حزيران/يونيو ٢٠١١ واللجنة في دورتها الخامسة في عام ٢٠١١ طلبا إلى الأمانة جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ المادة ٢١. وقررت اللجنة، في دورتها السابعة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، توسيع نطاق هذا العمل ليشمل المادة ١٦. وطبقاً لهذا القرار، جمعت الأمانة المعلومات من خلال: المشاورات مع الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني باستخدام استبيانين؛ وتحليل جميع التقارير التي تقدم كل أربع سنوات من الأطراف منذ عام ٢٠١٢؛ وإجراء بحوث تكميلية تشمل تحليل ٥١ اتفاقاً تجارياً ثنائياً تضم ٨٧ طرفاً في الاتفاقية. وتم اختيار مجموعة فريدة من ١٧ دراسة حالة لوضعها على الموقع الشبكي للاتفاقية.

واستطردت قائلة إن التقرير يتضمن ملاحظات أولية بشأن تنفيذ المادتين ١٦ و ٢١ وتأثيرهما. ويتعلق السؤال الأول الذي يحدد إطار التقييم بتحقيق النتائج المرجوة نتيجة لتنفيذ هاتين المادتين. وتدل النتائج على اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز تنقل الفنانين في البلدان النامية، وعلى تزايد عدد اتفاقات الإنتاج المشترك للمواد السمعية البصرية مما يشير إلى تحقيق نتائج قصيرة الأجل وإرساء أساس للتأثير في المستقبل.

وواصلت قائلة إن النتائج تبيّن أيضاً التقدم المحرز في ميدان التجارة، بما في ذلك إشارات صريحة إلى الاتفاقية في ٧ اتفاقات مختلفة للاتحاد الأوروبي تشارك فيها ٤٨ من الأطراف في الاتفاقية. وتكفل خمسة اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية التنفيذ المشترك للمادتين ١٦ و٢١ بما يؤثر على ٤٧ طرفاً في الاتفاقية؛ وهناك استخدام لأدوات قانونية أخرى لتنفيذ أهداف الاتفاقية في الاتفاقات التجارية الثنائية التي أبرمها أكثر من ٤٠ طرفاً. وأضافت أن السوابق القانونية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. وقالت إن الأطراف، علاوة على ذلك، تعتمد أو تعدل خططاً وطنية جديدة للبرامج الإنمائية الدولية التي تستند إلى الاتفاقية وتضعها في صميم العملية من أجل إدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأوضحت أن دراسة الأمانة تختتم ببرنامج مقترح للأنشطة التي يُضطلع بها في العامين المقبلين بناء على توصيات مرفق الإشراف الداخلي، ومنها مواصلة الأمانة تقديم التقارير عن أثر وتنفيذ هاتين المادتين، وتحديد دراسات حالة فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية المقابلة للحالة النموذجية الواردة في الملحق باء من الوثيقة، ووضع وحدة تدريبية للمفاوضين التجاريين على النحو الذي طلبته اللجنة في دورتها العادية الثامنة.

١٨٨- وشكر **الرئيس** الأمانة على العملية الرائدة لجمع البيانات ودعا المتكلمين إلى أخذ الكلمة.

١٨٩- وأعرب وفد **سانت لوسيا** عن تقديره للبيانات التي جمعت بشأن المادتين ١٦ و٢١ وطلب مواصلة القيام بهذا النشاط على أساس منتظم ونشر هذه البيانات على نطاق واسع. وأعرب عن عدم ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ المادة ١٦، مشيراً إلى طلب اللجنة وضع وحدة تدريبية للمفاوضين التجاريين. وأبرز الوفد عدم توافر الأموال لهذه الوحدة التي يرى أنها ستكون مفيدة لجميع الأطراف، وطلب إعطاء الأولوية لهذه الوحدة التدريبية. ونادى بتمويلها من خلال الصندوق. وأكد الوفد من جديد أهمية المادة ١٦ واقترح إعادة تقييم مبادئها التوجيهية في فترة السنتين المقبلة، مشيراً إلى نية القيام بإعادة التقييم المتأصلة في المناقشات الأولية بشأن المبادئ التوجيهية للمادة ١٦، على أن يتم ذلك عندما يتوافر لدى الأطراف مزيد من الخبرة والبيانات.

١٩٠- وشدّد وفد **كولومبيا** على قيمة دراسات الحالة ودعا إلى اتباع نهج أكثر اتساماً بالطابع التعليمي والتنفيذي في القيام به لكي تتمكن البلدان من استخدامها كأدوات. وأشار إلى تجربة بلده الخاصة لمحاولة إدماج التفاوض على الثقافة في اتفاقات التجارة الحرة التي تيسّرت بفضل المساعدة التفاوضية المقدمة من فرنسا وكندا لتوضيح بعض المصطلحات التقنية التي يصعب على قطاع الثقافة فهمها. وأكّد على أهمية الاتفاقية كإطار مرجعي وضرورة إدراج بعض فصولها في اتفاقات لمنع العزلة الثقافية لبعض البلدان ولا سيما في ضوء رقمنة الثقافة والحاجة إلى حماية السلع الثقافية.

١٩١- وشكر وفد **الاتحاد الأوروبي** الأمانة على ذكر التجارة الإلكترونية. وأكد أنه منذ التصديق على الاتفاقية، يبحث عن طرق عملية لتنفيذها مع شركائه من خلال الحوارات السياسية والمفاوضات التجارية، مشيراً إلى الاتفاقات الـ ١٣ للاتحاد الأوروبي الواردة في التقرير، ومنها ثلاثة بروتوكولات بشأن التعاون الثقافي تم التفاوض بشأنها بنجاح مع بلدان متعددة مثل جمهورية كوريا. وأشار الوفد إلى ثلاثة تصويبات جغرافية للتقرير.

وأشار الوفد إلى تعاون الاتحاد المتكرر مع آسيا بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك جمهورية كوريا والصين. وفي معرض إشارته إلى الصفحة ١٢ من التقرير والتعليقات التي أبديت بشأن تنقل الفنانين، أبرز الاتحاد الأوروبي متابعته جلسة النقاش عن طريق البث التدفقي على الإنترنت، وشكر الأمانة على هذا الخيار، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا البث التدفقي على الإنترنت في المستقبل. وأشار الوفد الى سياساته المتعلقة بالتأشيرات، فأجمل مقترحات المفوضية الأوروبية للحصول على تأشيرات أوربية وتأشيرات سياحية ذكية تفيد مواطني البلدان الثالثة مثل الفنانين والمنتجين الثقافيين الراغبين فى المجيء الى الاتحاد الاوروبى. وقال إن هذا من شأنه أن يفيد فناني الأداء الذين يقومون بجولة في الاتحاد الأوروبي لفترات طويلة. وأكد الوفد أن هذه المقترحات لا تزال قيد المناقشة من قِبل المجلس الأوروبي ريثما يوافق كل من المجلس والبرلمان الأوروبي على ذلك، وأعرب عن أمله في أن تتم الموافقة عليها.

١٩٢- وأوضح وفد **الصين** أن المادة ٢١ هي أحد مقاييس نجاح الاتفاقية وأشار إلى الطلب الذي قدمه مؤتمر الأطراف الثالث بإجراء تقييم لتنفيذها. وشدد على المادة ١٦ وضرورة تقديم المعاملة التفضيلية لعوامل الثقافة، مثل الفنانين والمنتجين، في البلدان النامية؛ وتحديد الفجوة بين التقدم المحرز والاحتياجات الفعلية للبلدان النامية في هذا المجال. وطلب أن يعرب مشروع القرار عن الحاجة إلى مواصلة تنفيذ المادتين ١٦ و٢١، وأكد دعمه لإعداد الوحدات التدريبية، الذي سيشارك فيه.

١٩٣- ولاحظ وفد **ألمانيا** أن التقرير يبيّن القيمة النوعية لتراكم البيانات الاستراتيجية على مر الزمن. وقال إن العمل المتعلق بالمادة ١٦ يدل على إحراز تقدم على المستوى الفردي، ويلزم الآن إحراز تقدم على المستوى المؤسسي. ويتضح ذلك من خلال بيانات معهد اليونسكو للإحصاء واستعداد البلدان النامية لتحديد الاحتياجات في هذا المجال بشكل استباقي. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لصياغة وحدات تدريبية وعرض المساهمة فيها. وأشار إلى ما خلص إليه التقرير من أن الحكومات تفعل أكثر مما تدركه بشأن هذه المسألة وأبرز الحاجة إلى التعلم الاستباقي عن المعاملة التفضيلية والأخذ بها. وتطرق إلى ضرورة إدراج المنتجات الرقمية في هذا التحليل.

١٩٤- وأشار وفد **كندا** إلى أنها تدمج الجوانب الثقافية في مفاوضاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، وتتناول هذا الموضوع في المنظمات الدولية الأخرى، وتحاول إدراج إشارات محددة إلى الاتفاقية في اتفاقاتها التجارية الخاصة. وساق، على سبيل المثال، الإشارة المباشرة إلى الاتفاقية في اتفاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وإشارة صريحة إلى الجوانب الثقافية في اتفاق مع كيبيك. وحث الوفد الأطراف على الالتزام بمواصلة العمل بنشاط مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني بشأن هذه المسائل وتحديد مجالات عديدة لتنفيذ المادتين ١٦ و٢١.

١٩٥- واقترح **الرئيس** دعوة متحدثين ضيوف غير المنتجين في المجال الثقافي والعاملين في وزارات الثقافة، مثل ممثلي وزارات المالية والتجارة، لتبادل خبراتهم وتحديد أوجه القصور في عملهم مع هذه المسألة. وقال إن ذلك من شأنه أن يوفر منظوراً مشتركاً بين القطاعات متعدد التخصصات.

١٩٦- وأشار وفد **الأرجنتين** إلى أن عمله مع السوق الجنوبية المشتركة بشأن تنقل الفنانين من خلال تبسيط طلبات الحصول على التأشيرات هو طريق جيد إلى الأمام. وأعرب عن تردده إزاء التركيز الحصري على الاتفاقات التجارية في تقرير الأمانة؛ واقترح توسيع نطاق التركيز ليشمل جميع أنواع الاتفاقات الدولية، كالاتفاقات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وحقوق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن عدم تيقنه من ضرورة إدراج جميع البنود الثقافية بدلاً من التركيز على الدور الذي تؤديه الثقافة. وأكد من جديد ضرورة قيام اللجان الوطنية بزيادة إبراز الاتفاقية مشيراً إلى جهود الأرجنتين لإدراج بنود ثقافية صريحة في اجتماعاتها الوطنية المشتركة بين الوزارات باعتبارها فرصاً جيدة لإبراز القضايا الثقافية وتعميمها.

١٩٧- وأوجز وفد **فرنسا** أعمالها بشأن قضايا التأشيرات من خلال فريق مشترك بين الوزارات، أنشئ بالاشتراك بين وزير الثقافة ووزير الخارجية ووزير الداخلية، لوضع تعليمات لجميع سفاراتها باستخدام مواصفات تأشيرات خاصة بالفنانين والمنتجين المعنيين بالمجال الثقافي؛ وستقدم هذه التعليمات إلى الأمانة لتوزيعها. وشدد على أن المعاملة التفضيلية لا تستند كلية إلى التجارة وإنما تشمل تنمية وتوطيد القطاع الثقافي من خلال إجراءات تعاونية مثل التدريب ودعم الصناعات الثقافية.

١٩٨- وطلب وفد **البرازيل** إلى الأمانة أن توزع تقريرها على مختلف الوزارات والدوائر الأجنبية المعنية بالمفاوضات التجارية من أجل تعزيز تنفيذ المادتين ١٦ و٢١. وأكد أن البرازيل ستعمل على رفع مستوى الوعي بهاتين المادتين داخل حكومتها الوطنية، وسلط الضوء على وجود انفصال بين وزارة الثقافة والوزارات الأخرى المشاركة في مفاوضات اتفاق التجارة. وأعرب الوفد عن تأييده التام للفقرة ٤ من مشروع القرار ولأهمية إدراج الجهات الوطنية الفاعلة من مختلف الوزارات في العملية على النحو المبين في الفقرة ٦ من مشروع القرار التي ذكرها الرئيس. وأيد مشاركة هذه الجهات الفاعلة في الوحدات التدريبية والحلقات الدراسية والمناقشات من أجل مواءمة أولويات الوزارات التي لا تدرك أهمية إدراج الثقافة في الاتفاقات. وأيد اقتراح الرئيس دعوة هذه الجهات الفاعلة للإدلاء ببيانات في وحدات التدريب والحلقات الدراسية والمناقشات الخاصة بالاتفاقية.

١٩٩- وشدد وفد **كولومبيا** على ضرورة تحسين الروابط بين الجهات الفاعلة الوطنية في عمليات التفاوض عن طريق نشر المعلومات عن قيمة الثقافة. وللقيام بذلك، أكّد على تعبئة المجتمع المدني من خلال جهود وزارة الثقافة من أجل الحفاظ على حوارات دائمة مع هؤلاء الشركاء، وإقامة لغة مشتركة، وإبلاغ جميع الجهات المعنية بالمفاوضات التجارية بقيمة الإدماج الثقافي في الاتفاقات التجارية.

[المراقبون]

٢٠٠- وأكد ممثل **الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية** إيلاء الجمعية أولوية للمادتين ١٦ و٢١ في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، وذكّر باعتمادها إعلان كيبيك لعام ٢٠١١ الذي تطلب فيه إلى جميع رؤساء الدول والحكومات دعم التدابير التي تشجع أشكال التعبير الثقافي في المفاوضات التجارية. وأوضح أن خطة العمل التي اعتمدتها لجنة التعليم والاتصالات والشؤون الثقافية التابعة للجمعية تهدف إلى تفعيل هذه الدعوة من خلال عقد حلقات دراسية ودورات تدريبية للبرلمانيين الفرانكوفونيين، ويجري تنفيذها بالتعاون مع عنصر برلماني لتعزيز السياسات المتعلقة بالصناعات الثقافية في البلدان النامية الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وقد نظمت حتى الآن ندوتان لبناء القدرات، في غابون في عام ٢٠١٢ وفي بوركينا فاسو في عام ٢٠١٣، لمساعدة الممثلين البرلمانيين في وضع سياسات عامة واستراتيجيات جديدة لحماية صناعاتهم الثقافية وتنميتها. وشدد الممثل بقوة على أهمية الصلة بين الثقافة والتنمية المستدامة، وتأكيد الجمعية على اتخاذ قرار بشأن ذلك في اجتماعها المقبل في عام ٢٠١٦.

٢٠١- وأكد ممثل **المنظمة الدولية للفرنكوفونية** عدم كفاية الحوارات المعقودة بين وزارات التجارة والثقافة فيما يتعلق بجمع البيانات والممارسات الجيدة. ووصف الممثل عدم إحراز تقدم في هذا المجال بأنه مشكلة تتعلق بالاتصالات، وحث الأطراف على تبادل الممارسات الجيدة التي تبين الآثار الإيجابية لإدراج الثقافة في الاتفاقات التجارية؛ مشيراً إلى الحلقة الدراسية للمنظمة الدولية للفرانكوفونية لعام ٢٠١٤ في داكار بين المخططين ووزارات الثقافة بشأن سياسات وثقافة مكافحة الفقر كمثال على ذلك.

٢٠٢- وأشار وفد **الإمارات العربية المتحدة** إلى أهمية إضفاء وجه إنساني على الاتفاقات التجارية من خلال ربط الثقافة بالتجارة والصناعة. وحذر من إضفاء الطابع التجاري على الثقافة، مشجعاً الدول على إيلاء الثقافة المكان اللائق في عملياتها.

٢٠٣- وطلب **الرئيس** إلى الأمانة أن تعرض مشروع القرار على الشاشات لقراءته فقرة فقرة.

٢٠٤- وتساءل وفد **إكوادور** عن السبب في أن المسألة الرقمية هي الموضوع الوحيد الذي تم إدراجه في الفقرة ٤ في حين جرى تسليط الضوء على قضايا أخرى في المناقشة. وسأل الأمانة عن سبب إيلاء المسألة الرقمية تلك الأهمية الكبيرة فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية في هذا البند من جدول الأعمال.

٢٠٥- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن إدراج المسألة الرقمية هنا يراعى فيه التوزيع الرقمي للسلع والخدمات الثقافية وزيادة إدماجها في الاتفاقات التجارية. وقالت إن دراسات الحالة المعروضة في وثيقة العمل تشير إلى أن التجارة الإلكترونية ستصبح أكثر أهمية في المستقبل. فالإشارة إليها في القرار تعترف بالتطورات والتحديات الجديدة المشتركة بين المادتين ١٦ و٢١.

٢٠٦- واقترح وفد **إكوادور** إضافة عبارة من شأنها السماح بإدراج مواضيع أخرى تشكل تحديات تعترض طريق المعاملة التفضيلية مثل العلاقة بين الثقافة والنمو وإدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وطلب إما حذف المسألة الرقمية من تلك الفقرة أو تغيير الصياغة للسماح بإدراج التحديات الأخرى التي تم تحديدها فيما يتعلق بتنفيذ المادتين ١٦ و٢١.

٢٠٧- وأوضح وفد **كولومبيا** أن المسألة الرقمية ليست قيد المناقشة هنا وأن الموضوع هو تبادل السلع والخدمات الثقافية وتداولها بالطرق الإلكترونية.

٢٠٨- وأشار وفد **البرازيل** إلى أن إدراج المسألة الرقمية في هذه الفقرة مهم لغيابها عن النص الأصلي للاتفاقية بسبب عدم ملاءمتها في ذلك الوقت. وشدّد على ضرورة إضافة المسألة الرقمية إلى المادتين ١٦ و٢١، منوهاً بقرار اللجنة عدم تغيير النص لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لجميع مجالات الاتفاقية. ورأى أن الغرض من إضافتها في المادتين ١٦ و٢١ هو توسيع منظورهما ليشمل التحديات الجديدة للرقمنة.

٢٠٩- واقترح وفد **سانت لوسيا** إضافة العبارة "البعد الرقمي، في جملة أمور أخرى"، كوسيلة لحل الشواغل التي أثارها وفد **إكوادور** وإدراج التعليق الذي أدلى به وفد **كولومبيا**، والذي يؤيده تأييداً تاماً.

٢١٠- وأكد **الرئيس** أن عبارة "في جملة أمور أخرى" تشمل مختلف المسائل التي جرت مناقشتها. وتساءل عما إذا كان يمكن اعتماد هذه الفقرة بالتعديل المقترح ولعدم رؤيته أي اعتراضات أعلن اعتماد هذه الفقرة. واستأنف الرئيس بقراءة الفقرة ٥، واستمر في تلاوة الفقرات لاعتمادها. ونظراً لعدم وجود أي اعتراضات أخرى، أعلن الرئيس اعتماد هذا القرار بصيغته المعدلة.

اعتُمِد القرار 5.CP11 بصيغته المعدلة.

البند ١٢ القضايا الرقمية وأثرها على تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (الوثيقتان CE/15/5.CP/12 و CE/15/5.CP/INF.9)

٢١١- أشار **الرئيس** إلى جلسة الخبراء لتبادل المعلومات التي نظمتها الأمانة بناء على طلب اللجنة في قرارها 8.IGC 12، لتوفير رؤية متعمقة بشأن الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية والعقبات التي تعترضها.

٢١٢- وعرضت **أمينة الاتفاقية** التقرير الذي يشير إلى قرارات اللجنة وقرارات مؤتمر الأطراف السابقة التي تؤكد على الحياد التكنولوجي للاتفاقية والحق السيادي للدول باعتبارهما من حتميات السياسات الثقافية في العصر الرقمي، والتي تدعو اللجنة لتقديم مقترحات بخصوص الإجراءات المقبلة لبحثها. واستطردت قائلة إن الأمانة وزعت استبياناً في عام ٢٠١٣ لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية التي يمكن أن تسترشد بها اللجنة في عملها المقبل بشأن القضايا الرقمية وأثرها المحتمل على الاتفاقية. وقد أجاب خمسة وثلاثون طرفاً و٩ منظمات من منظمات المجتمع المدني على هذا الاستقصاء، وحددوا ٥ مجالات بالذات لكي تنظر فيها الأطراف، هي: (١) السياسات والتدابير اللازمة لتعزيز أشكال التعبير الثقافي المتنوعة؛

(٢) التثقيف والتوعية العامة؛ (٣) إدماج الثقافة في التنمية المستدامة؛ (٤) التعاون الدولي من أجل التنمية؛ (٥) المعاملة التفضيلية للبلدان النامية. ودعت اللجنة، في دورتها العادية السابعة، الأطراف التي تقدم تقارير دورية في نيسان/أبريل ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى إبراز أثر المسائل الرقمية على تنفيذ الاتفاقية، وطلبت إلى الأمانة تقديم تحليل مستعرض لهذه التقارير. وكلفت الأمانة خبيراً بالقيام بذلك ومن ثم عرضت النتائج ونوقشت في الدورة الثامنة العادية للجنة في عام ٢٠١٤، وأدى ذلك إلى طلب عرض هذه النتائج على مؤتمر الأطراف على النحو المبين في الوثيقة الإعلامية ٩.

وأضافت الأمينة قائلة إن اللجنة، في دورتها العادية الثامنة، اتخذت قراراً تطلب فيه إلى مؤتمر الأطراف هذا دراسة وتحليل ومناقشة المعلومات الواردة في التقرير المرفق بالوثيقة الإعلامية ٩ حتى تسترشد بها اللجنة في خطة عمل مقبلة ستعمل على تنفيذها في الفترة ٢٠١٥ -٢٠١٧ بما يشمل إمكانية إعداد مشروع مبادئ توجيهية تنفيذية. ورأت أنه ينبغي وضع خطة العمل هذه على أساس المناقشات التي أجرتها الهيئتان الرئاسيتان على مدى السنوات القليلة الماضية، والمعلومات والتحليلات التي أعدت حتى الآن. وشددت أمينة الاتفاقية على الحاجة إلى تمويل إضافي لتنفيذ خطة العمل المذكورة بأكملها.

٢١٣- وأكّد **الرئيس** على أهمية التأثير الحالي للرقمنة والربط الإلكتروني ومحو الأمية الإعلامية والتقدم الكبير الذي أحرزته الأطراف بشأن القضايا الرقمية. وقال إن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات لخطة عمل مقبلة فيما يتعلق بما إذا كان يلزم أن تقوم اللجنة بتصميم ووضع مبادئ توجيهية تنفيذية لينظر فيها المؤتمر المقبل. ورأى أن الأمانة، إذا كان الأمر كذلك، ستحتاج إلى توجيهات بشأن طبيعة هذه المبادئ التوجيهية والهدف منها في متابعة للجهد الجماعي المبذول لضمان أن تكون جميع الأطراف في وضع مثالي لتنفيذ الاتفاقية في العصر الرقمي.

٢١٤- وذكر وفد **فرنسا** التقرير الذي أيده مع كندا، وعرض تقديم المساعدة للأطراف في حال وجود أي أسئلة أو تعليقات لديها. وأشار إلى أنه لا يريد أن يعيد فتح الاتفاقية أو أن يثقل كاهل الأمانة. ورأى أن المبادئ التوجيهية التنفيذية يمكن أن توضح وأن توفر أحكاما محددة بشأن تنفيذ الاتفاقية في البيئة الرقمية. وأعرب عن تأييده الكامل لخطة العمل المقترحة من الأمانة وهنأها على الأعمال التحضيرية للمناقشة بشأن هذه المسألة. وشدّد على أن التكنولوجيا الرقمية تمثل فرصة بالنسبة للسياسات العامة وتحدياً يمكن أن يضعفها بإلغائه سلاسل القيمة اللازمة لتمويل السلع والخدمات الثقافية. وأبرز الوفد مبدأ الحياد التكنولوجي للاتفاقية فيما يتعلق بأساليب إنتاج السلع والخدمات الثقافية ونشرها. وأشار أيضاً إلى قدرة الدول على توجيه النظم الإيكولوجية الرقمية، وضمان المعاملة التفضيلية، وتشجيع تنوع السلع والخدمات الثقافية والتمتع بها، وضمان الأجر العادل للمبدعين من خلال تكييف حقوق الملكية الفكرية مع العصر الرقمي. ورأى أن خطة العمل يمكن أن تعزز التعاون الدولي عن طريق الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية. وأكّد بشدة على ضرورة استخدام المسائل الرقمية بمثابة منبر للتعاون الدولي ودعا الأطراف إلى مراعاة الرقمنة في سياسات التعاون وتوثيق ممارساتها الجيدة وتوزيعها من خلال اليونسكو. واقترح تعزيز الحوار مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة بشأن هذه المسألة وتكثيف العمل مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية للترويج لإدراج الاتفاقية في الاتفاقات التجارية. وأيدت **كندا** هذا الموقف.

٢١٥- وأكد وفد **كندا** تأييده الكامل لقرار اللجنة إعداد مبادئ توجيهية تشغيلية للمسألة الرقمية ولخطة العمل التي وضعتها الأمانة نتيجة لذلك. وقال إنه، وكيبيك، يشدّدان على أهمية هذه المسألة لحماية الثقافة من خلال الاتفاقات التجارية وقدرة الدول على تكييف السياسات مع واقع الرقمنة، مستشهداً بتحرير كندا المتزايد للتجارة كدليل على جهودها. وذكّر بالحياد التكنولوجي للاتفاقية، وشدد على ضرورة وضع السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية، وساق بعض الأمثلة من سياستها. وشدد على ضرورة أن يحدد الحوار الدولي طرائق جديدة لتدخل الدول وعلى أهمية تبادل الخبرات من أجل الوقوف على حلول لهذه المسائل المعقدة التي تعالجها الحكومات على نطاق العالم. وشجع الوفد على تعزيز الروابط مع المنظمات الدولية الأخرى التي تعطي أولوية للمسائل الرقمية في جداول أعمال كل منها. وأشار أيضا إلى اعتماد حكومة كيبيك خطة للثقافة الرقمية في عام ٢٠١٤ لإدراج ثقافة كيبيك في التكنولوجيات الرقمية ولتيسير توزيعها على الصعيد المحلي والوطني والدولي من خلال القنوات الرقمية. وأضاف قائلاً إن حكومة كيبيك أنشأت فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوزارات معنياً بالرقمنة والاتفاقية يضم المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبفضل الخبرة المكتسبة نتيجة لذلك، تشارك كيبيك في العديد من البعثات التدريبية والتقنية المعنية بالرقمنة والثقافة في البلدان النامية.

٢١٦- وأثنت جميع الأطراف على الأمانة وفرنسا وكندا لتقاريرها. وأيدت **البرازيل** و**الأرجنتين** و**كولومبيا** تقرير فرنسا وكندا. وأقرت جميع الوفود التي أخذت الكلمة بأهمية المسائل الرقمية بالنسبة لمستقبل الاتفاقية، وأعربت عن تأييدها لإعداد مبادئ توجيهية تنفيذية بشأنها، على النحو التالي: **فرنسا؛ كندا؛ نيجيريا؛ النرويج؛ الصين؛ البرازيل؛ كوبا؛ الأرجنتين؛ سلوفاكيا؛ السويد؛ جمهورية كوريا؛ إندونيسيا؛ الاتحاد الأوربي؛ تنزانيا؛ كولومبيا؛ ألمانيا؛ النمسا؛ سويسرا؛ جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ بنغلاديش؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ بلجيكا.**

٢١٧- واعترف وفد **نيجيريا** بأن التكنولوجيا تمثل منبراً هاماً لتنفيذ الاتفاقية وأعرب عن تأييده الاقتراحات المتعلقة بمجالات العمل، ومنها: تكييف السياسات الوطنية للسلع والخدمات الثقافية مع البيئة الرقمية؛ وتنفيذ آليات التعاون الدولي للترويج للسلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي؛ والخطوات التالية التي اقترحتها اللجنة والأمانة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى للأطراف. ولاحظ أن بعض مجالات الرقمنة، ولا سيما الشواغل المتزايدة المتعلقة بالقرصنة، يمكن أن تؤخذ في الاعتبار.

٢١٨- وأقر وفد **النرويج** بأثر الرقمنة وتحدياتها والفرص التي تتيحها. ولاحظ أن المبادئ التوجيهية التنفيذية الواردة في المادة ٧ من الاتفاقية تدعو الأطراف بالفعل إلى تغطية الرقمنة في تقاريرها الدورية التي تقدم كل أربع سنوات دون اللجوء إلى مبادئ توجيهية تنفيذية جديدة. ورأى أنه إذا تقرر العمل على إعداد مبادئ توجيهية تنفيذية، فلا بد أن تكون سهلة التناول، وأن تراعي التدابير من قبيل المادة ٧، وإجراءات المنظمات الدولية الأخرى، تجنباً للازدواجية. وأعربت **السويد** عن تأييدها لهذا البيان.

٢١٩- وأيد وفد **الصين** ضرورة الحفاظ على حق الدول السيادي في تنفيذ السياسة الثقافية الوطنية في العصر الرقمي. وأقرّ بحجم الاتجاهات الرقمية، وأشار إلى إدراجه خطة عمل متعلقة بالإنترنت في تقريره، يطلق عليها 'إنترنت بلوس'، وتجمع بين المنصة الرقمية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والطرق التقليدية لتعزيز الثقافة. وساق مجموعة علي بابا كمثال على الحاجة إلى تهيئة بيئة ثقافية جديدة وتنمية جديدة للأعمال. وقال إن السينما الصينية أيضاً تدل على أن القضايا الرقمية، رغم أنها يمكن أن تنطوي على بعض الصعوبات وأن تتدخل في الأعمال التجارية، فإنها لا تقوضها ولا تجعلها تختفي. وقال إنه يلزم التعاون بين الدول لضمان الأمن السيبراني وحقوق التأليف والنشر. وأوضح أن البلدان النامية بوجه خاص تحتاج إلى تنفيذ برامج لتبادل المعارف وسياسات لنقل التكنولوجيا لضمان الفرص للفنانين في العالم الرقمي.

٢٢٠- وأيد وفد **البرازيل** الآراء المتعلقة بالأهمية المحورية للحدود الرقمية التي تتيح للبلدان النامية فرصاً جديدة لوضع السياسات التقدمية والتوسع فيها لضمان التنوع الوطني. وقال إن الملحق ٢ من تقرير الأمانة يشكل بداية جيدة، ودعا لاستمرار التشاور مع الحكومات والمجتمع المدني.

٢٢١- وشدد وفد **كوبا** على ضرورة تعزيز الثقافة الرقمية للمجتمع؛ وأشار كدليل على ذلك إلى مؤتمر دولي بشأن الأبعاد السياسية الجديدة للعالم الرقمي والصلة بين المجتمع والمسائل الرقمية شاركت فيه الحكومة والمجتمع المدني في هافانا. وأبرز النقطة ٣ التي تشير إلى البنية التحتية اللازمة للبلدان والمناطق من العالم النامي، وأهمية الأجر العادل للفنانين. وبالإشارة إلى الإجراءات المقبلة في النقطة ٧، أعرب عن تأييده لتبادل الممارسات الجيدة مؤكداً عزم بلده على إنشاء فريق عامل وزاري للنظر في هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن التقادم التقني يشكل تحدياً كبيراً، يتفاقم في كوبا بفعل الحظر الثقافي والاقتصادي الذي طال أمده. ومع ذلك، ذكر أن التكنولوجيا الجديدة آخذة في الوصول، مما يوفر إمكانيات لزيادة سبل الحصول عليها. وأشار إلى أن وزارة الثقافة في بلده تضطلع بمبادرة لدعم قيمة التنوع الثقافي، وتؤكد الحقوق السيادية للدول، وتوافق على ضرورة تجنب ازدواجية الإجراءات في المجالات الرقمية.

٢٢٢- وسلط وفد **الأرجنتين** الضوء على تقارب الوسائط باعتباره إيجابياً وسلبياً في نفس الوقت بالنسبة للقطاع الثقافي، مشيراً إلى ثلاث مسائل، ذكرتها الأمانة ويرى أنه ينبغي مناقشتها، هي: إمكانية الوصول؛ وإنتاج المحتوى؛ والحقوق. وشدد الوفد على خبرة الأرجنتين في إيجاد استجابات سياسية محددة وتوسيع نطاق الوصول إلى إنتاج السلع الثقافية وبثها وحماية حقوق الجهات الفاعلة في المجال الثقافي من خلال تطبيق تشريعات محددة. وأشار تحديداً إلى توسيع نطاق الحصول على التكنولوجيا لمساعدة الجهات الفاعلة في المجال الثقافي وإبراز أشكال التعبير الثقافي الجديدة وتشجيع النهوض بالتعاون الدولي؛ مستشهدا بتجارب بلده على الصعيد الإقليمي مع اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومع كولومبيا من خلال "إكسبريسو سور" [إكسبريس الجنوب]. وقال إن الإجراءات المتخذة في قطاعات اليونسكو الأخرى يمكن أن تثري المزيد من المناقشات.

٢٢٣ – واقترح وفد **السويد** أن تركز اللجنة عملها بوضع خريطة للقضايا المستعرضة المعنية من أجل تفادي التداخل مع عمل المنظمات الدولية الأخرى بشأن هذه القضايا، وتحديد اتجاه الاتفاقية في المستقبل، وتجنب طغيان هذه المسألة على مجالات أخرى. وأضاف أن المبادئ التوجيهية للاتفاقية تمثل إطاراً أولياً للمسائل الرقمية. ودعا إلى استخدام عملية تشاورية

مكتوبة مفتوحة لتشمل بالفعل جميع البلدان، وأشار إلى ما ورد في تقرير فرنسا –كندا من تأكيد أن العمل بشأن المسألة الرقمية لن يتطلب موارد إضافية؛ وطلب إلى الأمانة أن تحدد الموارد التي ستحتاج إليها لإجراء دراسة استقصائية مستعرضة وأن تقدم تفصيلاً للنتائج.

٢٢٤- وأقر وفد **إندونيسيا** بدقة هذه المسألة، مشيراً إلى إقامة إندونيسيا مؤخراً وكالة للاقتصاد الإبداعي تحسباً للصلة بين الثقافة والتكنولوجيا الرقمية. وأكد على الجهود التي تبذلها لوضع سياسات وتدابير بشأن هذه المسألة فيما يتعلق بحماية أشكال التعبير الثقافي وشدد على حماية حقوق الملكية الفكرية لصور التعبير الرقمي.

٢٢٥- وقدم وفد **الاتحاد الأوروبي** تحديثاً للاقتراح الذي قدمته مؤخراً المفوضية الأوروبية بشأن استراتيجية رقمية جديدة للسوق الواحد يتضمن تنقيحاً لقواعد الإعلام وحقوق النشر في الاتحاد الأوروبي لضمان تأهبه لتحديات التحول الرقمي. وشدد على الحاجة إلى إيجاد أطر تنظيمية لضمان تكافؤ الفرص وللمكافأة على الإبداع وزيادة فرص الوصول إلى المصنفات المتنوعة بما في ذلك عبر الحدود. وأشار إلى اعتماد وزير الثقافة في الاتحاد في عام ٢٠١٤ خطة عمل للثقافة تكفل اتساق المبادئ التوجيهية في نطاق الاتحاد والعمل بشأن هذه القضايا على الصعيد الدولي. وسلط الوفد الضوء على مشروع جديد للاتحاد الأوروبي بشأن تنظيم المشاريع الثقافية؛ وتخصيص البرلمان الأوروبي ميزانية قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ يورو لإنشاء شبكة عالمية لمنظمي المشاريع الثقافية الشباب تكون بصفة رئيسية على شبكة الإنترنت، وستتولى إدارتها المديرية العامة للتربية والثقافة. واختتم كلمته بأن الدعوة ستوجه في الوقت المناسب لتقديم مقترحات بشأن هذا المشروع.

٢٢٦- ووجه وفد **تنزانيا** الاهتمام إلى التحديات التي تفرضها والفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية لتنفيذ الاتفاقية في الدول النامية. ورأى أن التحديات تنجم عن ضعف القدرة في سلسلة القيمة. وشدد الوفد على الفجوة التكنولوجية بين البلدان وأكّد على ضرورة اتخاذ سياسات هادفة فيما يتعلق بالبيئة الرقمية في ضوء الفرص التي تتيحها للبلدان للانتقال إلى القرن الحادي والعشرين من خلال اكتساب الدراية الفنية وإيجاد الشباب المبتكرين.

٢٢٧- وأشار وفد **كولومبيا** إلى سياستها في المجالين الرقمي والثقافي، وسياستها المتعلقة بالتنوع الثقافي، ومبادرتها الخاصة بالريادة في الصناعات الثقافية.

٢٢٨- وذكّر وفد **ألمانيا** بأن عام ٢٠١٥ هو أيضاً العام العاشر بعد القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأشار إلى تطور بلدان الجنوب والتغييرات الهامة التي حدثت على مدى العقد الماضي بسبب التكنولوجيا الرقمية. وأعرب عن تقديره لعمل اليونسكو بشأن التنوع اللغوي في الفضاء السيبراني وأبرز ضرورة تكوين صلة مجدية بالمسألة الرقمية والاتفاقية. وردد الوفد أسئلة السويد عن الموارد والأعمال التحليلية التي يتطلبها وضع المبادئ التوجيهية التنفيذية. وشجع اللجنة على العمل مع الجهات الفاعلة الكبيرة في المجال الاقتصادي وعلى إيجاد فهم تحليلي لهذه المسألة يتجاوز حدود بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٢٩- وأعرب وفد **سويسرا** عن تأييده التفكير على نطاق عالمي بما في ذلك إنشاء خريطة للنظام الإيكولوجي الرقمي من وجهة نظر التنوع الثقافي. وشدد على ضرورة أن تضطلع اليونسكو بهذه المهمة من خلال عملية تعاونية كبيرة تنسق مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك مجلس أوروبا، لتجنب ازدواجية الجهود وتعزيز شمول اليونسكو ومصداقيتها. ودعا إلى التعاون مع قطاعات اليونسكو الأخرى بما في ذلك الاتصالات والعلوم والعلوم الاجتماعية.

٢٣٠- وشدد وفد **جمهورية الكونغو الديمقراطية** على ضرورة أن تأخذ البلدان النامية بالرقمنة. ودعا الأمانة والبلدان المتقدمة في هذا المجال إلى معاونة البلدان المتخلفة عن الركب من خلال تنظيم عمليات التدريب وإعداد المواد التقنية والوثائق.

٢٣١- وأكد وفد **بنغلاديش** على الأولوية التي توليها على الصعيد الوطني للتحول الرقمي وإتاحة سبل النفاذ إلى التكنولوجيا الرقمية بحلول عام ٢٠٢١. وأبرز التحديات التي تواجهها بوصفها بلداً نامياً وعلى جهودها الرامية إلى وضع سياسات ثقافية وطنية. ومضى فأكد الفرص الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، وشدّد على ضرورة مراعاة تحديات الرقمنة.

٢٣٢- وأيد وفد **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية** التعليقات التي أبدتها **السويد** و**النرويج** و**ألمانيا**، مؤكداً ضرورة التوفيق بين الأهداف المرجوة والوسائل المتاحة في ضوء القيود المفروضة على موارد الاتفاقية. وأشار الوفد إلى أنه في حين ركزت معظم المداخلات على ملحق الوثيقة ١٢، فإن الفقرة ٩ من التقرير تشير إلى شرط الحصول على موارد خارجة عن الميزانية من أجل التنفيذ الكامل لخطة عمل قد يترتب عليها عواقب بالنسبة إلى عبء العمل الكبير الذي تضطلع به الأمانة. ودعا إلى النظر في دور الاتفاقية فيما يتعلق بعمل المنظمات الأخرى التي يمكن أن تأخذ زمام المبادرة في جوانب معينة من المسألة الرقمية. وألمح إلى الفقرة ٣ في الصفحة ١١ من الملحق، التي تشير إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ستكون أنسب لتولّي زمام القيادة في مسألة القرصنة.

[المراقبون]

٢٣٣- ورأى ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** أن أهم جانب من جوانب المسألة الرقمية بالنسبة للمجتمع المدني هو توزيع السلع والخدمات الثقافية والحصول عليها. وقال إن ذلك يمكن معالجته من خلال السياسات الثقافية الوطنية التي تتحكم في الوصول إلى شبكات التوزيع الجديدة وتمويلها. وشدّد على الأهمية المباشرة للسياسات المتعلقة بالقرصنة وحقوق الملكية الفكرية ووضع الفنانين. وأشار الممثل إلى الحاجة إلى إعادة تعريف القطاع الخاص من خلال السياسات المحلية لتنظيم السوق مع الحفاظ على حرية التنظيم الذاتي للسوق والتجريب والسماح بظهور ممارسات جديدة دون الإفراط في التنظيم على المدى القصير. وأضاف أن من الضروري إجراء مناقشات بشأن الطرائق الجديدة للتجارة الإلكترونية وحرية تداول السلع الثقافية. وأبرز الممثل التواصل الفائق بين الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحث على إدماجهم في عمل الخبراء من أجل الاستفادة بمعارفهم الواسعة.

٢٣٤- وأكد ممثل **الاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون** أن عملية الرقمنة تشكل تحدياً للمبادئ التوجيهية التنفيذية للاتحاد. ذلك أن توزيع محتوى وسائل الإعلام يمر من خلال أجهزة مختلفة في أي مكان وفي أي وقت. وأوضح أن الزمن كانت له أهميته سابقاً بالنسبة للإنتاج وأن الفضاء كان مهماً لنقل السلع والخدمات الثقافية في الأبعاد الوطنية. أما الآن فالأمر يتعلق بأبعاد عالمية ولم يعد الزمن مهماً لنقل السلع الثقافية. وقال إن الرقمنة، علاوة على ذلك، تؤثر على كثير من المجالات مما يستدعي إدخال تغييرات كبيرة على الأنظمة ينبغي أخذها في الاعتبار. واستطرد قائلاً إن من بين التحديات الحاجة إلى إعادة تقييم العمليات التشريعية والتنظيمية للأماكن الثقافية على قلة عدد الأدوات التي يُستند إليها على نطاق العالم، مثل الاتفاقية. ولتوضيح هذه النقطة، أشار الممثل إلى التغيرات التي طرأت على السوق السمعية البصرية الإيطالية من حيث حجم المنافسة الذي يجبر أصغر الشركات على التنافس مع شركات عالمية تفوقها ١ ٠٠٠ مرة في حجم الإنتاج. فقواعد السوق غير متوازنة، تقتضي من الكيانات الوطنية التي تخلق فرص العمل المحلية والسلع الثقافية احترام الأنظمة الوطنية التي يمكن للشركات العالمية تجنبها. واستطرد يقول إن هناك، على الرغم من الحياد الرقمي للاتفاقية، حاجة ماسة إلى تكييف أدوات القياس الخاصة بها للكشف عن المشاكل الجديدة التي توجدها الرقمنة. وتعد خدمات البث الإذاعي العام وسيلة هامة تستخدمها الدول لتشكيل المجال الثقافي، وهو ما يتجلى في المبلغ الذي تنفقه المحطات الإذاعية العامة في أوروبا على المحتوى الثقافي المحلي وقدره ٧ بلايين يورو.

٢٣٥- وشدد ممثل **الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية** على العمل المتبقي بشأن مسألة الوصول، مشيراً إلى أن ٨١ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة النمو يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، في حين أن ٣٤ في المائة منهم فقط يتمتعون بهذه الإمكانية في البلدان النامية، و٦,٧ في المائة في أقل البلدان نمواً. وقال إنه يجب الاستمرار في بذل الجهود، رغم سرعة التنمية في المجال الرقمي، للاستفادة مما يجري عمله بالفعل. وأكد الممثل إمكانية عمل الاتحاد في إعداد الوثيقة المقترحة واستعداده للمشاركة في عمليات التقييم لمشاريع الطلبات المقدمة إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وشدّد على التنسيق الفعال بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

٢٣٦- وأكدت **أمينة الاتفاقية** قرارات اللجنة بدعوة المراقبين وغير الأعضاء في اللجنة إلى تقديم وثائق لإثراء عمل اللجنة، وشجعت على المشاركة الواسعة في المناقشات المتعلقة بمشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية وفي المشاورات الوطنية. وقالت إن المسائل الهامة التي ينبغي إدراجها في المبادئ التوجيهية ستتبع هيكل القرارات المقترح في ملحق وثيقة العمل ١٢. وأردفت قائلة إن ذلك من شأنه أن يشكل مضمون مشروع المبادئ التوجيهية التنفيذية الذي سيعرض على الأطراف لاعتماده في الدورة العادية العاشرة للجنة التي تنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ مما يتيح وقتاً لإجراء مشاورات داخلية وخارجية.

وحبّذت أمينة الاتفاقية إدراج الأمثلة التي يجري تبادلها أثناء المناقشات في التقارير الدورية، وسلطت الضوء على القسم الجديد الخاص بالقضايا الرقمية على الإنترنت المبني على المعلومات الواردة حتى الآن. وأشارت إلى أنه لدى تنقيح المبادئ التوجيهية للصندوق، أسفرت المناقشات بشأن أهدافه عن اقتراح يقضي بالاقتصار على دعم المشاريع التي تدمج التكنولوجيا الرقمية. وبما أن ذلك لم يكن مقبولاً لدى جميع الأطراف، فقد تُرِكت أهداف الصندوق عريضةً، مع التركيز على بناء

القدرات باعتباره من أولويات الهيئتين الرئاسيتين. واختتمت بقولها إن العديد من المشاريع التي يدعمها الصندوق تشمل عناصر رقمية، من قبيل الكتب الإلكترونية أو دعم الإبداع الفني المتعدد الوسائط.

٢٣٧- وأبرز **الرئيس** الاعتقاد بضرورة اعتماد مبادئ توجيهية تنفيذية للمسألة الرقمية، وطلب إلى الأمانة أن تضع مشروع القرار 5.CP 12 على الشاشات، وأكد أن الأمانة لم تتلق أي تعديلات خطية على القرار.

٢٣٨- وسأل **الرئيس** عما إذا كانت توجد اعتراضات على اعتماد القرار 5.CP 12 في مجمله، ولعدم وجود أي اعتراض أعلن اعتماد القرار.

اعتُمد القرار 5.CP 12.

البند ١٣ العمل على إبراز الاتفاقية (الوثيقة CE/15/5.CP/13)

٢٣٩- افتتح **الرئيس** البند ١٣ من جدول الأعمال ودعا أمينة الاتفاقية إلى عرض الوثيقة.

٢٤٠- وأوجزت **أمينة الاتفاقية** المناقشة التي أجرتها اللجنة في دورتها العادية الثامنة بشأن إبراز الاتفاقية مما أدى إلى اتخاذ قرار بإدراج هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر الأطراف ومناقشتها في سياق الذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية. وأوجزت الأمينة الأنشطة العملية المتخذة لزيادة إبراز الاتفاقية منذ عام ٢٠٠٧ التي أدت إلى الموافقة على المبادئ التوجيهية التنفيذية في عام ٢٠١١، واعتماد شارة ومبادئ توجيهية تنفيذية في عام ٢٠١٣.

واستطردت قائلة إن الأمانة، بفضل الدعم المقدم من حكومة إسبانيا، تعمل على مستويات كثيرة على وضع استراتيجية لمجموعة إعلامية جديدة تستهدف جماهير محددة مثل الشباب واختبار تلك الاستراتيجية. وأضافت أن الأمانة تقوم كذلك بإنتاج وتوزيع مواد ترويجية للإبلاغ بنتائج الصندوق وأثره، وتنظم حلقات عمل وفعاليات لتعزيز إبراز الاتفاقية وتشجيع التصديق عليها. وقالت إن عمليات تبادل الآراء على الصعيد الدولي تراوحت بين النقاش المواضيعي الخاص للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة لعام ٢٠١٤ والاجتماعات الإقليمية الرفيعة المستوى التي أسفرت عن خطط عمل مثل إعلان دكا الوزاري بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي. وأعلنت أن حلقات العمل لأغراض التوعية تنظم في جميع أنحاء العالم لزيادة إبراز الاتفاقية على الصعيدين الوطني والمحلي. ويجري تشجيع جميع الأطراف وشركاء المجتمع المدني على الاستفادة من الذكرى العاشرة للترويج للاتفاقية، بما في ذلك استخدام شعارها. وأوضحت أن المعلومات الواردة عن هذه الأنشطة تنشر في موقع إلكتروني خاص بالذكرى السنوية لصدور الاتفاقية، بما يشمل البث التدفقي لمقابلات مع ٢٠ من الجهات المعنية. وعرضت أمينة الاتفاقية الصفحة الشبكية الخاصة بالذكرى السنوية للاتفاقية وشجعت منظمي الفعاليات على إبلاغ الأمانة بخططهم لكي يمكن إدراجها في الجدول الزمني للموقع.

٢٤١- وأبرز وفد **بلجيكا** الصلة بين الرقمنة وبروز الاتفاقية، وسلط الضوء على منتدى دولي في عام ٢٠١٥ للاحتفال بالذكرى العاشرة لصدور الاتفاقية تنظمه الجالية الفرنسية في بلجيكا ومؤسسة مونس ٢٠١٥. وأعلن أن المديرة العامة لليونسكو ستشارك فيه إلى جانب العديد من الأطراف الفاعلة في المجالين السياسي والثقافي.

٢٤٢- وشدد وفد **نيجيريا** على أهمية الترويج للاتفاقية، مشيراً إلى اتخاذ عدة إجراءات في هذا الصدد على المستوى الوطني منها عقد مؤتمرين إقليميين بشأن الاتفاقية، مع ٣٦ بلداً أفريقياً في عام ٢٠١١ ومع ٤٨ بلداً في عام ٢٠١٤. وقال إن معهد الثقافة الأفريقية، وهو مؤسسة من الفئة ٢، يصدر نشرة إخبارية فصلية تتضمن معلومات متعلقة بالاتفاقية. وتوزع هذه المجلة على وزارات الثقافة ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء أفريقيا. وأضاف أن الكثيرين في أفريقيا لديهم دراية بالاتفاقية وأثرها من خلال هذا المنشور.

٢٤٣- وسأل وفد **الدانمرك** عن أماكن نشر الأمانة لمعلوماتها وكيفية نشرها، وعن الردود التي تلقتها، وعن مدى استخدام الأمانة وسائل التواصل الاجتماعي في الاتصالات. وشدّد على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها منصة أساسية للاتصالات يلزم للاتفاقية مراعاتها. وأيّد تطبيق نظرية التغيير للتمكين من نقل رسائل واضحة إلى الجهات المعنية والجهات المانحة القادرة على الترويج للجهود المحددة الهدف التي تُبذل في إطار الاتفاقية. وأشار إلى أن إنتاج أدوات الاتصال أمر مهم ولكنه عظيم التكلفة، الأمر الذي يتطلب توزيعها بطريقة استراتيجية، وهذه خطوة ثانية ينبغي أخذها في الاعتبار.

٢٤٤- وذكرت **أمينة الاتفاقية** أن الرسائل التي ترد في أدوات الاتصال الخاصة بالاتفاقية مستمدة من التقارير الدورية للبلدان، ومن ثم تشكلها التجربة التي يمر بها تنفيذ الاتفاقية. وقالت إن التحديثات الإلكترونية للصندوق ترسل إلى قاعدة بيانات تضم ٤٠٠٠ عنوان بريد إلكتروني من جميع أنحاء العالم، وتشمل جماهير مختلفة من المتلقين المشتركين في القائمة. وأوضحت أن عمل الأمانة يستلهم نظرية التغيير في سياق التقرير العالمي المقبل لرصد أثر الاتفاقية الذي يمكن أيضاً اعتباره أداة استراتيجية للتواصل. وأضافت أن الرسائل الرئيسية يجري توزيعها من خلال قنوات التواصل الاجتماعي لليونسكو.

٢٤٥- وشدد وفد **كوبا** على الصلة بين إبراز الاتفاقية والمسائل الرقمية وضرورة توعية جمهور أوسع نطاقاً بها. واستطرد قائلاً إن كوبا، في معرض الاحتفال بالذكرى العاشرة، تنظم بعض الأنشطة خلال اليوم العالمي للتنوع الثقافي، ومنها عقد مؤتمرات ومقابلات عن الثقافة والنمو. وذكر أنها تعدّ أيضاً برنامجاً للتلفزيون الوطني وتخطط لعقد اجتماع وزاري.

٢٤٦- وقال وفد **فنزويلا** إنه يروّج لشمول الاتفاقية ودورها كعامل حفاز للتعاون الدولي. وأضاف أن فنزويلا تعتبر الثقافة جزءاً من حقوق الإنسان العالمية. فالإشارات إلى الثقافة مدرجة في دستورها وفي السياسات الحكومية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والتعليم والاتصال. وتوجد قوانين ومؤسسات لحماية الفنانين وجميع أشكال وسائط الإعلام والشباب والمرأة والجماعات الأصلية. وهي تشجع الاتفاقية من خلال تنظيم المهرجانات الوطنية السنوية، وأنشأت شبكات لوسائط الإعلام المجتمعية على نطاق البلد، تصفها اليونسكو بأنها مثال على الممارسات الجيدة. أما على الصعيد الدولي، فقال إنها تروج للاتفاقية من خلال آليات التعاون الإقليمي في السوق الجنوبية المشتركة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، واتحاد أمم

أمريكا الجنوبية، والبديل البوليفاري للأمريكتين. وساق جامعة الفنون والموسيقى ومؤسسة سيمون بوليفار دليلاً على اهتمام البلد بتعزيز الإبداع الفني.

٢٤٧- وأشار وفد **كندا** إلى الاستراتيجية الواضحة التي اعتُمِدت للصندوق، وأدواته التنفيذية للاتصال، وقاعدة البيانات الإلكترونية بوصفها مصادر ثمينة للمعلومات. وسلط الضوء على مختلف الإجراءات التي تتخذها كندا للترويج للاتفاقية، بما في ذلك تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لتناول التحديات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة والفرص التي تتيحها. واقترح الوفد أن تستخدم السينما لإبراز الثراء الذي ينطوي عليه الإبداع، ولا سيما في العالم الناطق بالفرنسية والمساعدة على الترويج للاتفاقية. وأعلن أنه يجري على نطاق واسع توزيع نشرة إخبارية تغطي العديد من المناسبات التي تنظم على مدار السنة، بما في ذلك ندوة ينظمها التحالف الكندي للتنوع الثقافي. وقال إن المجتمع المدني الكندي يروج أيضاً للاتفاقية بطرق منها، على سبيل المثال، عقد الاجتماعات وإقامة المناسبات السنوية. وأشار إلى مناسبة واحدة من تنظيم معهد الفنون الجميلة في مونتريال.

٢٤٨- وشدد وفد **ناميبيا** على دور الفنانين في تعزيز إبراز الاتفاقية والحاجة إلى إتاحة فرص لمنابر يمكنهم استخدامها للترويج لها. وقال إن وزارة التعليم والفنون والثقافة في ناميبيا تقيم شبكات مع الفنانين المحليين لزيادة الوعي بقيمة التنوع في الفنون والثقافة. وأضاف أنها كذلك تستعرض سياستها الوطنية المتعلقة بالفنون والثقافة والتراث، بما يؤدى إلى وضع مشروع سياسة تساعد على الترويج للاتفاقية. وشدد الوفد على تبادل المعلومات وبناء القدرات والتواصل مع الشباب بوجه خاص. وأعرب عن تأييده لتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية للجهات المعنية الرئيسية على النحو المذكور في الفقرة ٢٤ من الوثيقة.

٢٤٩- وأشار وفد **الأرجنتين** إلى سياسات ثقافية محددة استحدثتها وزارة ثقافة بلده. وقال إنها تقوم بعمل مستعرض عبر قطاعات الدولة من شأنه أن يساعد على زيادة الوعي الوطني بالاتفاقية والمسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بها على الصعيد الدولي. وأضاف أنها تخطط للقيام ببرامج للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لصدور الاتفاقية، ومنها تنظيم سوق للصناعات الثقافية سيعقد في أيلول/سبتمبر وأنشطة أخرى يجري إعدادها مع المكتب الميداني الإقليمي لليونسكو في مونتيفيديو.

٢٥٠- وأشار وفد **بوركينا فاسو** إلى أنه على الرغم من أن الاتفاقية معروفة في القطاع الثقافي، إلا أن المعرفة بها قليلة في الأماكن التي تتخذ فيها القرارات الإنمائية، كالبرلمان مثلاً. كما أن الشركاء الماليين غير ملمين إلى حد كبير بالاتفاقية، ورغم عملهم مع كيانات مثل الاتحاد الأوروبي، فإن الكثيرين منهم ليسوا على دراية بأحكام الاتفاقية. وأقر الوفد بالعمل الكبير الذي يلزم القيام به لكي تكسر الثقافة حواجز الدخول في قطاعات مثل التعليم والأعمال، ولا سيما في بلدان الجنوب. وشدد على إبراز صورة الاتفاقية في أوساط المجتمع المدني والوزراء والحكومة من أجل الحصول على دعمهم كما شدد على العمل اللازم لإبراز الاتفاقية في بلدان الجنوب.

٢٥١- ولاحظ وفد **سانت لوسيا** أن الموقع الشبكي لليونسكو لا يتضمن أية معلومات خاصة بالاتفاقية أو بالذكرى السنوية لصدورها. ولاحظ كذلك أن هذا ينطبق أيضاً على الصفحة الرئيسية لقطاع الثقافة في اليونسكو، التي لا تتضمن سوى معلومات عن اتفاقيات التراث. ودعا إدارة اليونسكو إلى تسليط مزيد من الضوء على الاتفاقية في مواقعها على شبكة الإنترنت، حتى لو كان ذلك لأغراض الذكرى السنوية العاشرة فحسب، وحذر من إغفال اتفاقية لحساب اتفاقية أخرى، ولا سيما في الأجل الطويل.

٢٥٢- ونوّه وفد **الاتحاد الأوروبي** إلى أن البث التدفقي للمؤتمر على شبكة الإنترنت هو وسيلة للترويج للاتفاقية، وسأل الأمانة عن عدد الأشخاص الذين يشاهدونه، وعن عدد من شاهدوا جلسة نقاش الخبراء، وعما إذا كان اجتماع اللجنة في كانون الأول/ديسمبر سيجري بثه تدفقياً على الإنترنت كذلك.

٢٥٣- وأبرز وفد **كوت ديفوار** إنشاء مديرية لتعزيز الصناعات الثقافية ومعرض للصناعات الثقافية يساعدان على زيادة الوعي بشأن الاتفاقية.

٢٥٤- وشدّد وفد **البرازيل** على أهمية وضع استراتيجية للترويج للاتفاقية خارج القطاع الثقافي. واقترح استخدام بناء القدرات للتواصل مع فروع الأعمال والتجارة والتخطيط وغيرها من فروع الحكومة من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية يمكن استخدامها لإقناع هذه القطاعات بأهمية الاتفاقية. وأشار الى تجربته الايجابية فى العمل مع المسؤولين بوزارة الخارجية ودعوة المسؤولين من مختلف الوزارات لحضور عروض بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها السياسة الخارجية البرازيلية، بما فيها الثقافة. وأكّد المندوب على ضرورة فتح قنوات جديدة للحوار بين المسؤولين في القطاعات المختلفة الذين يُبدون انفتاحاً إزاء هذه الأفكار في حال عرضها كمسائل متعلقة بالدولة.

٢٥٥- وأعرب **الرئيس** عن تأييده التام لبيان البرازيل ودعا المراقبين إلى أخذ الكلمة.

[المراقبون]

٢٥٦- وأفاد ممثل **الاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون**بخصوص تنظيم عرضه السادس الخاص بالتنوع الثقافي المرتبط بالذكرى العاشرة في كانون الثاني/يناير، عن طريق إذاعة هولندية. وقال انه سيعلن مواعيد هذا العرض بمجرد إتاحتها.

٢٥٧- وذكر ممثل **الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي** تفاصيل البث الشبكي لمناسبة في كيبيك ساعد فيها على ربط الأشخاص بموقع تويتر. وأضاف أن لدى كل من الاتحاد الكندي والاتحاد الدولي صفحات على الفيسبوك يصل عدد زوارها إلى ٢٠٠ زائر بعد أن كان ٤٠ زائراً قبل بضع سنوات. وشجع الممثل الأطراف على إرسال معلومات للاتحاد لنشرها على وسائط التواصل الاجتماعي.

٢٥٨- وأبرز ممثل **المنظمة الدولية للفرنكوفونية** مشكلة إيصال مبادئ الاتفاقية في المناطق الريفية التي لا يتكلم فيها كثير من الناس لغات العمل الرئيسية في الاتفاقية. ورأى لذلك أنه يلزم تقديم المساعدة من الأطراف والمجتمع المدني لترجمة الوثائق إلى اللغات المحلية. وقال إن عملية إعداد التقارير الدورية تمثل فرصة استراتيجية لتعريف المجتمع المدني بالاتفاقية.

٢٥٩- وأشارت **أمينة الاتفاقية** إلى أنه سيجري الحصول على معلومات عن حجم البث على الإنترنت من إدارة الإعلام التابعة لليونسكو. وذكرت أن الأمانة تصدر بيانات صحفية عن أنشطة الاتفاقية وعن المسائل التجارية والرقمية التي تلتقطها وسائط الإعلام في بلدان مختلفة. وشجعت الأطراف على مواصلة تعزيز جهودها في إبراز الاتفاقية، وتقديم طلبات استخدام الشارة، وإرسال معلومات إلى الأمانة عن أنشطتها لوضعها على الموقع الإلكتروني للاتفاقية.

٢٦٠- وانتقل **الرئيس** إلى اعتماد مشروع القرار 5.CP 13 فطلب إلى الأمانة عرضه على الشاشات وأعلن عن عدم تلقي أي تعديلات خطية. وسأل الرئيس عما إذا كانت هناك أية تعليقات أو اعتراضات، ولعدم وجود أي منها، أعلن اعتماد القرار 5.CP 13.

اعتُمِد القرار 5.CP 13.

البند ١٤ الأنشطة المقبلة للجنة (الوثيقتان CE/15/5.CP 14 وCE/15/5.CP/INF.8)

٢٦١- افتتح **الرئيس** البند ١٤ من جدول الأعمال، ودعا أمينة الاتفاقية إلى عرض الوثيقة.

٢٦٢- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أنها لدى إعداد الوثيقة ١٤ أخذت في الاعتبار ما يلي: المبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية؛ والقرارات المتخذة خلال الدورة العادية الثامنة للجنة؛ وعمليات التقييم التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي للاتفاقية والصندوق؛ ونتائج الدراسات الاستقصائية المختلفة التي أجريت مع الأطراف؛ والأولويات العالمية التي حددتها الهيئات الرئاسية في الوثيقة ٣٧م/٥. وتعرض الوثيقة ١٤ الإجراءات التي يمكن للجنة اتخاذها في المستقبل وتعكس المرحلة الحالية من التنفيذ.

وأضافت أن بعض الأنشطة تقع بالفعل في صلب العمل الأساسي المتعلق بالاتفاقية. فعلى سبيل المثال، ستوافق الدورة العادية التاسعة للجنة على مشاريع تستند إلى طلبات الصندوق المقدمة في عام ٢٠١٥، وستنظر في تعيين ٣ أعضاء جدد في فريق الخبراء لتقييم طلبات التمويل في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧. وقالت إن اللجنة ستقيّم أيضاً التنفيذ المستمر لتوصيات مرفق الإشراف الداخلي، واستراتيجية جمع الأموال والتواصل، وتشرف على إدارة موارد الصندوق بما في ذلك تطبيق سياسة استرداد التكاليف. وستصدر اللجنة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ أول تقرير رصد عالمي عن تنفيذ الاتفاقية على نطاق العالم بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية. وسيستمر تقديم التقارير بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية التنفيذية المنقحة التي تعتمدها الأطراف في هذه الدورة. وأعلنت أن التحليل التالي للتقارير الدورية التي تقدم كل أربع سنوات سيقدم إلى الدورة العادية التاسعة للجنة في كانون الأول/ديسمبر، واستدركت قائلة إنه سيجري تغييره عندئذ

من الصدور على أساس سنوي ليصدر كل سنتين. وأشارت أمينة الاتفاقية إلى أنه لدى تحديد أولويات الأنشطة المقبلة، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لقدرات الأمانة المالية والبشرية على تنفيذ جميع الأنشطة على أكمل وجه. واختتمت بيانها بالتشديد كذلك على أهمية مشاركة المجتمع المدني وغيره من الشركاء في تلبية الاحتياجات والأولويات المتزايدة التي يحددها الأطراف.

٢٦٣- وشجّع **الرئيس** الأطراف على ترتيب أولويات المهام المقبلة وأشار إلى إمكانية رفع بعض الأنشطة من القائمة إذا لم تكن ضرورية لضمان نجاح الاتفاقية في المستقبل. وشجع الأطراف المهتمة بأنشطة معينة على توفير موارد خارجة عن الميزانية.

٢٦٤- واقترح وفد **البرازيل** ترتيب الأولويات بالنسبة إلى الالتزامات القانونية. وقال إن أولوياته من هذه الوجهة تتمثل في صياغة مبادئ توجيهية تنفيذية جديدة بشأن المسائل الرقمية وتنفيذ الاستراتيجيات العالمية لبناء القدرات وإعداد الوحدات التدريبية للمادتين ١٦ و٢١. وأقر بأهمية العمل الذي يضطلع به الصندوق، وتنفيذ توصيات مرفق الإشراف الداخلي، وأنشطة الإبلاغ والرصد، ومتابعة أوجه التآزر مع توصية عام ١٩٨٠ بشأن وضع الفنانين. ولم يوافق على حذف أي بنود من القائمة. وأيدت **سانت لوسيا** ذلك.

٢٦٥- وأعرب وفد **سانت لوسيا** عن تأييده بيان البرازيل وقال إنه نظراً لأهمية جميع المسائل المدرجة، ينبغي للأطراف أن توفر الموارد اللازمة للأمانة من أجل إنجاز هذه الأعمال. ورأى أن تثير الدول الأعضاء مسألة الموارد في المؤتمر العام لليونسكو وأن تقوم بترتيب الأولويات مع الاتفاقيات الأخرى التي لديها مزيد من الموظفين والموارد. ولاحظ الوفد أنه في حين يؤكد المؤتمر العام تساوي الاتفاقيات الثقافية في الأهمية، فإن صغر الميزانية وقلة الموظفين المخصصين لهذه الاتفاقية يشيران إلى خلاف ذلك. وأيّدت **النمسا** هذه الملاحظة.

٢٦٦- وكرر وفد **النرويج** أهمية الالتزامات القانونية وأعرب عن أولوية بلده المتمثلة في مواصلة رصد تنفيذ توصيات مرفق الإشراف الداخلي.

٢٦٧- وأكد وفد **الدانمرك** على الحاجة إلى المناقشة في المؤتمر العام وأيد قائمة الإجراءات المقبلة برمتها. ووصف التقرير العالمي وإطار النتائج بأن لهما أهمية خاصة لعرض النتائج من أجل الحصول على الدعم لتنفيذ المهام الأساسية الأخرى للاتفاقية.

٢٦٨- وأقر وفد **الكويت** بالصعوبة التي يواجهها كثير من الأطراف في تقديم المساعدة والدعم الخارجين عن الميزانية، واقترح إعداد توزيع مفصّل للنفقات. وأضاف أن ذلك من شأنه أن يسمح بإعادة عدد من النفقات الاستثمارية إلى النظام لضمان الاستدامة على المدى الطويل.

٢٦٩- وشدد وفد **النمسا** على ضرورة الحفاظ على الالتزامات القانونية للأمانة والاستثمار في وحدات بناء القدرات والتدريب. وقال إن ذلك من شأنه أن يضمن استدامة الاتفاقية والتوعية العالمية بها وتنفيذها، بما يكفل أهميتها في المستقبل وقدرتها على معالجة المسائل الناشئة مثل المبادئ التوجيهية التنفيذية للمسائل الرقمية. وأكد أن الاتفاقية تتلقى موارد مالية وبشرية أقل من الاتفاقيات الثقافية الأخرى، وكرر الدعوة إلى إثارة هذه المسألة في المؤتمر العام وخلال الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي.

٢٧٠- وسأل **الرئيس** عما إذا كانت هناك أي أطراف أخرى أو مراقبين يرغبون في أخذ الكلمة. ولعدم رؤيته أحداً طلب من الأمانة أن تعرض على الشاشة مشروع القرار 5.CP 14 وتأكد من عدم تلقي الأمانة أي تعديلات خطية على القرار. وأعلن الرئيس اعتماد القرار.

اعتُمِد القرار 5.CP 14.

البند ١٥ انتخاب أعضاء اللجنة (الوثيقتان CE/15/5.CP/15 و CE/15/5.CP/INF.3)

٢٧١- انتقل **الرئيس** إلى انتخاب اللجنة فدعا أمينة الاتفاقية إلى أخذ الكلمة لتقديم مزيد من المعلومات عن كيفية المضي قدماً.

٢٧٢- وأوضحت **أمينة الاتفاقية** أن مؤتمر الأطراف، وفقاً للمادة ٢٣-١ والمادة ٢٣-٤، انتخب في دورته العادية الأولى لجنة مؤلفة من ٢٤ عضواً. وأضافت أن المادة ١٦ من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف تنص على أن تكون مدة عضوية أعضاء اللجنة أربع سنوات، تماشياً مع المادة ٢٣-١ من الاتفاقية. وقالت إن أعضاء اللجنة الذين انتهت مدة عضويتهم في عام ٢٠١٥ ويبلغ عددهم ١٢ عضواً، حسب المجموعة الانتخابية، هم:

المجموعة الأولى: السويد وسويسرا
المجموعة الثانية: أرمينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
المجموعة الثالثة: الأرجنتين وسانت فنسنت وجزر غرينادين وهندوراس
المجموعة الرابعة: فيتنام
المجموعة الخامسة (أ): جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وغينيا
المجموعة الخامسة (ب): الكويت

وذكّرت بأن مؤتمر الأطراف، في دورته العادية الرابعة المعقودة في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، انتخب ١٢ عضواً من أعضاء اللجنة تنتهي مدة عضويتهم في عام ٢٠١٧. وتلت أسماء الأعضاء المتبقين، حسب المجموعة الانتخابية، وهم:

المجموعة الأولى: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنمسا

المجموعة الثانية: بيلاروس وليتوانيا

المجموعة الثالثة: أوروغواي وسانت لوسيا

المجموعة الرابعة: أستراليا وأفغانستان

المجموعة الخامسة (أ): إثيوبيا ومدغشقر

المجموعة الخامسة (ب): الإمارات العربية المتحدة وتونس

واستمرت أمينة الاتفاقية فشرحت المادة ١٥-٢ من النظام الداخلي وأشارت إلى الوثيقة الإعلامية ٣ التي تتضمن القائمة المؤقتة للمرشحين. وأوضحت أن هذه القائمة، وفقاً للمادة ١٧-٣، وضعت في صيغتها النهائية قبل ٤٨ ساعة من افتتاح مؤتمر الأطراف. وقالت إن عدد المقاعد المتاحة والمرشحين، اعتباراً من ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥، هو على النحو التالي:

المجموعة الأولى: ألمانيا وفرنسا

المجموعة الثانية: الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا

المجموعة الثالثة: البرازيل وباراغواي وبيرو

المجموعة الرابعة: إندونيسيا

المجموعة الخامسة (أ): كوت ديفوار ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

المجموعة الخامسة (ب): المغرب ومصر

٢٧٣- وأشار **الرئيس** إلى خلو القائمة من الاعتراضات في جميع المجموعات وطلب إلى الأمانة أن تضع نص القرار على الشاشات. وسأل الرئيس مؤتمر الأطراف عما إذا كان يوافق على القرار، ومن ثم أعلن اعتماده. ونوّه الرئيس بسهولة إجراءات المؤتمر وسلاستها، ودعا الأطراف التي تنتهي مدة عضويتها في اللجنة إلى إبداء الملاحظات على عملها.

اعتُمِد القرار 15 CP.5.

٢٧٤- وهنأت الوفود التي أخذت الكلمة أعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم وأعضاءها الجدد وتمنت لهم حظاً سعيداً في عملهم المقبل بشأن الاتفاقية، وأثنت على روح التعاون بين الأطراف وتوجهت بالشكر للرئيس والأمانة على ما قاما به من عمل ممتاز، وترتيبها كالتالي: **جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ هندوراس؛ الأرجنتين؛ المغرب؛ بيرو؛ إندونيسيا؛ كوت ديفوار؛ نيجيريا؛ البرازيل؛ الكويت؛ فرنسا؛ سلوفاكيا؛ باراغواي؛ سويسرا؛ السويد؛ الجمهورية التشيكية؛ بربادوس؛ توغو؛ الصين.**

٢٧٥- وشكر **الرئيس** أعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم على عملهم الرائع وعلى ما أبداه سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية من قيادة للجنة خلال لحظة هامة من حياتها. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يجري الترحيب بأعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم مرة أخرى باللجنة وحيّا الأعضاء الجدد المنضمين إلى اللجنة.

البند ١٦ مسائل أخرى

٢٧٦- أبلغ **الرئيس** الأطراف بأن القرارات التي اعتمدت خلال المؤتمر الخامس للأطراف ستُعرَض على الشاشات وأعطى الكلمة للمقرر لكي يعرض القرارات المعتمدة.

٢٧٧- وقدم السيد سفيان الفقي، **المقرر**، موجزاً للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف، منوّهاً بمشاركة المديرة العامة لليونسكو، وبجلسة تبادل الآراء مع الخبراء بشأن المادتين ١٦ و٢١ والمسائل الرقمية. وأشار المقرر إلى مشاركة ٩٢ طرفا، و٨ دول أعضاء في اليونسكو ليست أطرافاً في الاتفاقية، و٥ منظمات حكومية دولية، و٨ منظمات غير حكومية. وأوجز المقرر البنود المدرجة في جدول الأعمال وقدم ملخصاً للقرارات الـ ١٦ التي اتُّخِذت.

٢٧٨- وشكر **الرئيس** المقرر على عمله الممتاز، وانتقل إلى اعتماد القرارات في مجملها، وفي غياب أي اعتراضات أعلن اعتماد القرارات. وأعلن الرئيس انتهاء العمل وشكر جميع المشاركين على ما بذلوه من جهود خلال هذه الدورة وطلب إلى الجميع أن يكملوا استقصاء الرضا عن أساليب عمل الأمانة. وشكر الرئيس، خاصةً، أمينة الاتفاقية والأمانة على عملهما غير العادي. وشكر الرئيس أيضاً المترجمين والفنيين والجميع على إنجاح مؤتمر الأطراف.

٢٧٩- وشكرت **أمينة الاتفاقية** الرئيس وجميع أعضاء اللجنة المنتهية ولايتهم، وكذلك ممثلي المجتمع المدني، واعترفت بضرورة العمل معهم على نحو أوثق على الصعيدين القطري والدولي. وشكرت الأمينة أيضاً الموظف القانوني، كما وجهت الشكر الخاص لفريق الأمانة على عملهم الدؤوب وتفانيهم والتزامهم إزاء الاتفاقية ونجاح تنفيذها.

٢٨٠- ثم أعلن **الرئيس** اختتام الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

نهاية الدورة